الاثنين 4 نيسان 2022
العدد 4595 السنة السادسة عشرة
lundi 4 avril 2022 nº 4595 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

## رأس المال
هل تغيّر نمط الحياة؟

● أديب نعمة
**مراجعة نقدية لدليك الفقر المتعدّد الأبعاد**

● عبيدة الحنا
**التّغطية الصحية في لبنان**

**هدنة اليمن: أنصار الله أمام اختبار أخير لقوى العدوان** [8]

# الهلال السعودي يظهر [4]

## خطة النقل مجمّدة
# البنك الدولي يقود الحصار
[3 ـ 2]

(هيثم الموسوي)

**قضية**

نحو جمعية تطالب بحقوقهم
**800 معوّق في انفجار المرفأ**

6

**فلسطين**

إسرائيل تنتقم لقتلاها
**جنين منبت المقاومين**

8

**رياضة**

**الوقت وحده يقف بين العهد ولقب الدوري**

12

على الغلاف

## تعليق القرض الخاص بخطة النقل لبيروت الكبرى

# البنك الدولي يلتزم سياسة الحصار

**في كل مناسبة، يُردّد مسؤولو البنك الدولي عبارة «ضرورة قيام لبنان بإصلاحات جذرية في العديد من قطاعاته»، كشرط أساسي للحصول على المساعدة والتصدّي للانهيار. ثم ينشر هؤلاء «استشاراتهم» على أنها تساهم في التخلص من المشاكل الاقتصادية وسداد الدين ووقف العجز ورفع الناتج المحلي. وحين يحين وقت الفعل يتراجع «المجتمع الدولي» عن وعوده ليزيد الضغط من أجل إخضاع لبنان لكامل الشروط السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية. آخر «افعال» هذا «المجتمع الدولي»، كان قرار البنك الدولي بـ«تعليق جزئي» للقرض المقرر لمشروع النقل العام الخاص ببيروت الكبرى بسبب «عدم التزام لبنان بتنفيذ نصوص العقد الموقع». علماً ان المبررات التي وضعها البنك الدولي تتناول نقاطاً سبقت الاتفاق بينه وبين وزارة الأشغال على إعادة هيكلة القرض**

ميسم رزق

في 22 كانون الأول الماضي، عُقد لقاء بين المدير الإقليمي للبنك الدولي في الشرق الأوسط ساروج كومار ووزير الأشغال العامة والنقل علي حمية بناء على طلب الأول، نوقش فيه مشروع النقل العام لمدينة بيروت الكبرى المُموّل من البنك الدولي بقيمة 295 مليون دولار (نقصت قيمته عشرة ملايين دولار نقلت إلى مشروع آخر).

الضيف الدولي قدم تقييماً سلبياً للمشروع بسبب «وجود معوّقات تعترض تنفيذه، من بينها عدم تنفيذ مشروع توسعة أوتوستراد جونية»، فضلاً عن «صعوبة تنفيذه بمكوّناته الحالية التي تعتمد على تنفيذ BRT (نظام النقل السريع ضمن مسار مخصص لآليات النقل بين بيروت

> حمية: مستعدون للتعاون مع البنك الدولي وفق آليات لا تقوض استقلالنا الاقتصادي

وطبرجا وطرقات محددة داخل بيروت)»، مشيراً إلى أن البنك الدولي «سيُمانع إقرار أية مشاريع تمويلية جديدة للبنان قبل الاتفاق بين لبنان وصندوق النقد». وطرح المسؤول الدولي عدداً من الخيارات التي يُمكن اعتمادها، محدداً الأسبوعين الأولين من كانون الثاني كمهلة لمعرفة جواب وزارة الأشغال حول الخيار الذي ستعتمده، قبل الحصول على موافقة المراجع المختصة في البنك الدولي.

عاد حمية إلى كومار بعد ثلاثة أيام فقط من الاجتماع، وأبلغه اعتماد خيار «إعادة هيكلة القرض المخصّص لمشروع النقل العام في بيروت الكبرى لخدمة البنية التحتية للنقل المشترك من دون شراء أي حافلات نقل، إضافة إلى تخصيص مبلغ من القرض لإعادة إعمار المرفأ». فردّ المدير الإقليمي للبنك الدولي بأنه «سيُرسل

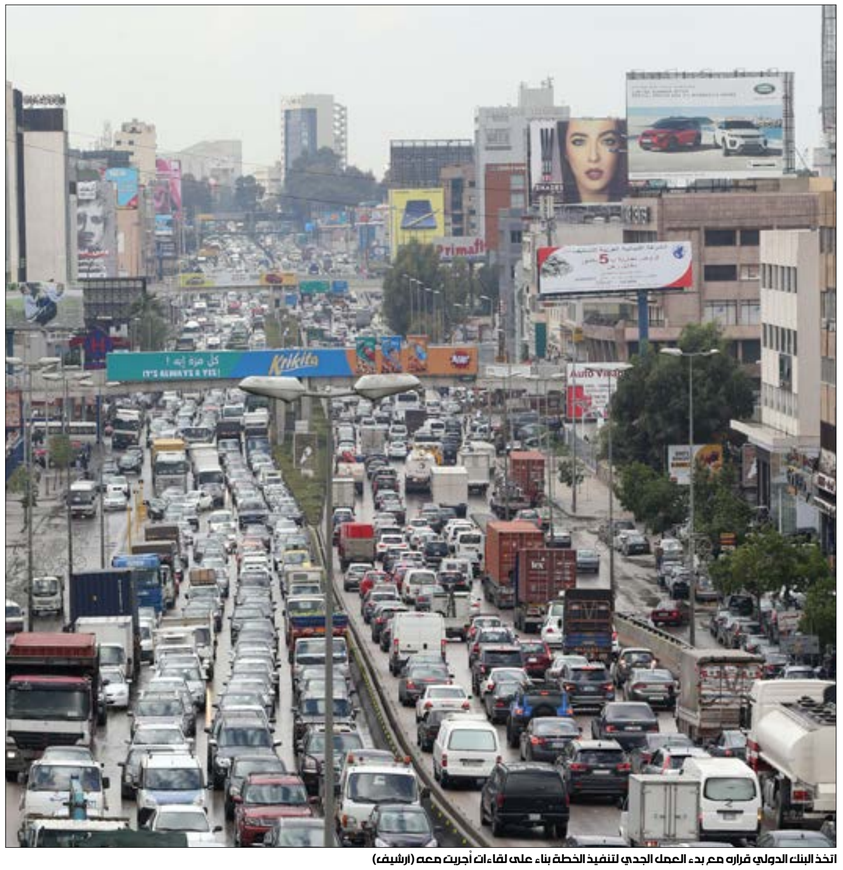


أخذ البنك الدولي قراره مع بدء العمل الجدي لتنفيذ الخطة بناء على لقاءات أجريت معه (أرشيف)

### دوكان: اتفقوا مع صندوق النقد أولاً!

قد يكون المنسق الفرنسي لبرنامج المساعدات الدولية بيار دوكان أكثر الأجانب صراحة حيال ما يُمكن، أو ما يريد، العالم تقديمه للبنان. فقد سبق له أن أبلغ صراحة عدة مسؤولين لبنانيين، من بينهم وزير الأشغال علي حمية، أنه من «دون اتفاق مع صندوق النقد الدولي لن يكون هناك إحياء لمؤتمر سيدر ولن تأتي المساعدات الدولية إلى لبنان، ولن يكون هناك أي دفعة من صندوق النقد للشروع بعملية الهيكلة أو مساعدة بعض المرافق كالمرافئ والمطار وغيرها». وشرح دوكان نتائج الاتصالات الفرنسية بالسعودية ودول خليجية حول لبنان مكرراً: «هؤلاء لن يقدموا أية مساعدات مالية للدولة اللبنانية قبل إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا ما حصل مع مصر والأردن، والمدير العام للصندوق الكويتي للتنمية كويتي وليس سعودياً، والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي مصري، وهما أيضاً يصران على حدوث الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أولاً وقبل كل شيء».

فريقه التقني للبحث في تفاصيل هذا السيناريو». وفي 22 شباط الماضي، عُقد اجتماع ضم حمية وفريقه التقني وممثلين عن مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي، تمّ خلاله الاتفاق على الإطار العام لهيكلة القرض. وبعد جلسات عدة، أعدّت الوزارة مشروع «إعادة الهيكلة المقترحة» بناء على النقاشات التي جرت، وأرسلتها إلى كومار في 17 آذار الماضي، لكنها لم تتلقَّ أي جواب، إلى أن كانت «المفاجأة».

قبل نهاية آذار الماضي، بعث البنك الدولي برسالة إلى حمية ووزير المالية يوسف خليل يبلغهما «قرار البنك الدولي التعليق الجزئي لصرف القرض المقرر للمشروع». وفي الرسالة التي اطلعت «الأخبار» على نصها، برّر البنك الدولي قراره هذا بأن «المشروع منذ توقيعه في 9 تموز 2018، لم يحرز أي تقدّم. علماً أن البنك طلب مراراً وتكراراً من حكومة لبنان تعيين مستشار مالي لتحضير دفاتر الشروط للمعاملات، وإصدار خطة عمل تحدّد خطوات تمكين تنفيذ المشروع». وأشارت الرسالة إلى أن «المقترض لم يلتزم ببنود العقد الموقّع، والتي ينصّ أحدها على أن تقوم الجهة المنفذة للمشروع بتزويد البنك سنوياً بخطط عمل وميزانيات تحدد جميع الأنشطة التي ستدرج في المشروع خلال السنة المالية التالية وخطة تمويل مقترحة للنفقات اللازمة، وإتاحة فرصة معقولة للبنك لتبادل الآراء مع الجهة المنفذة للتأكد من تنفيذ المشروع وفقاً لخطة العمل والميزانية الموافق عليها من البنك». ومن بين البنود أيضاً «تعيين مستشارين ماليين في موعد لا يتجاوز 18 شهراً من تاريخ إنفاذ العقد، لتقديم استشارات تتعلق بتمويل وهيكلة الأنشطة مثل: تشغيل أسطول حافلات النقل السريع وصيانة البنية التحتية المرتبطة به من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتركيب أنظمة النقل الذكية ونظم تحصيل الأجرة التي تتضمن تكنولوجيات البطاقات الذكية والنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص». وختم البنك الدولي رسالته بأنه «سيتمّ تعليق صرف القروض اعتباراً من أول نيسان، وإذا لم يتلقّ البنك دليلاً مقنعاً في نهاية الشهر الجاري (الماضي)، بأن المقترض أو الجهة المنفذة للمشروع ستستكمل التنفيذ بشروط البنك، أي من خلال تعيين مستشار مالي وتوقيع عقد إجراء تقييم للنقل المشترك، فضلاً عن إصدار خطة تحدد خطوات تمكّن من تنفيذ المشروع، فإنه يجوز للبنك الدولي أن يُنهي كلياً أو جزئياً حق المقترض في إجراء عمليات سحب من حساب القرض».

المفارقة، أن البنك الدولي اعتبر في رسالته أن «الاجتماعات العديدة على المستوى الفني لم يتمّ فيها إحراز أي تقدّم، كما أن المقترض أو الجهة المنفذة لم تمتثل للالتزامات»، علماً أن إعادة الهيكلة المقترحة التي أرسلتها الوزارة اعتمدت على أجواء النقاشات مع فريق البنك الدولي ذاته. وترتكز رؤيتها على أسس ثلاثة، هي «إجراء مسح لكامل الأراضي اللبنانية عبر إعداد مخطط توجيهي للنقل المشترك، ووضع إطار قانوني ينظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص لتصبح الدولة هي المنظمة لقطاع النقل والقطاع الخاص هو المشغل، إضافة إلى التمويل الذي سيؤمنه البنك الدولي». وتتضمن الخطة «إنشاء محطات انتظار وتوقف داخل ثلاث محطات تسفير كبرى منها إلى الشمال والجنوب والبقاع»، ومن هذه المحطات الثلاث «تصل خطوط النقل إلى 25 محطة تسفير كبرى، واحدة لكل قضاء، مع كل الخدمات فيها. وانطلاقاً من هذه المحطات، تنطلق خطوط النقل إلى كل بلدة داخل القضاء، وفقاً لخريطة تفصيلية لبلداته».

لكن بمعزل عن هذه التفاصيل، فإن اللافت هو إصدار البنك الدولي قراره بعدَ تفعيل العمل بالخطة، بحجة «عدم تنفيذ الدولة شروط العقد منذ عام 2018»، علماً أن فريق البنك الدولي نفسه الذي اعتبر مشروع الـ BRT ميتاً وكانت هناك محاولات لتحويل مخصصات القرض لتمويل البطاقة التمويلية، هو من عاد للعمل مع حمية وفريقه على خيار إعادة هيكلة القرض ووضع خطة جديدة (بناء على طرح المدير الإقليمي للبنك الدولي)، بمعنى أن القرار لا يستند إلى الورشة التي بدأها حمية وفريقه، بل إلى طريقة الإدارة السابقة للقرض. فلماذا لم يُتخذ قرار التعليق سابقاً رداً على التسويف الذي كان سائداً، بينما صدر مع بدء العمل الجدي لتنفيذ الخطة؟ وهل يريد البنك دولي إصلاحات بما يخدم الشعب اللبناني أم بما يخدم سياساته وشروطه؟

تعليقاً على الرسالة، أبدى حمية استغرابه من هذا القرار. وقال لـ«الأخبار»: «لقد أبدينا كل انفتاح وأكدنا مراراً استعدادنا للتعاون مع البنك الدولي لما فيه مصلحة للبلد. وعملنا على وضع الإطار القانوني ونعمل على المخطط التوجيهي لمرفأ بيروت، وما زلنا مستمرين في وضع خطة فعالة لقطاع النقل، ونحن مستعدون لاستكمالها مع البنك الدولي، وهي أول خطة تلامس كامل الأراضي اللبنانية». ولفت إلى أن «مبررات القرار غير مُقنعة. فهي تتصل بعمل المرحلة التي سبقت وصولنا إلى الوزارة، ثم إننا بدأنا مع البنك الدولي ورشة جديدة بناء على الخيار الذي طرحه كومار نفسه وهو إعادة هيكلة القرض، وإلا لماذا عقدنا كل هذه الاجتماعات؟».

وتعليقاً على الشروط التي حددتها الرسالة، تساءل حمية: «هل يريد البنك الدولي تنفيذ إصلاحات تخدم الشعب اللبناني أم تخدم شروطه؟ فهو عليه أن يتخذ قراراً بناء على إعادة الهيكلة المقترحة التي أرسلناها له، وليس على أداء سابق لا علاقة لنا به»، مشيراً إلى «أننا مستعدون للتعاون مع البنك الدولي لكن وفقَ آليات لا تقوّض مبادراتنا وسيادتنا أو استقلالنا الاقتصادي».

### زيادة واردات المطار والمرفأ وعائدات الأملاك البحرية

يعتقد وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية أن في إمكان كل وزارات الخدمات في لبنان وضع خطط عملية لتفعيل المرافق الخاصة بها، ما يتيح زيادة الواردات للخزينة من دون ربط أي تقدم ببرامج المساعدات الدولية. وقد أعد حمية تصوراً لتأهيل وتفعيل وتطوير مرفأ بيروت ومطار رفيق الحريري الدولي وملف إشغال الأملاك العامة البحرية لزيادة واردات الدولة من دون الاتكال على الدعم الخارجي فقط، يتضمّن مثلاً تعديلات على الجدول رقم 9 (الخاص بالوكالات الحصرية) الذي يرد في الموازنة العامة. إذ إن الوكلاء يتقاضون عائداتهم بالدولار الأميركي ويدفعون الرسوم الخاصة بالدولة بالليرة اللبنانية وفق تسعيرة 1500. وسيكون هناك اقتراح باعتماد التعرفة بالدولار الأميركي، مما يعود على الخزينة بنحو 150 مليون دولار، بطريقة لا تمس جيوب المواطنين.

في ما يتعلق بالأملاك العامة البحرية، فقد أعدت وزارة الأشغال دراسات أشارت إلى وجود مساحات تقدّر بـ 5 ملايين متر مربع، وهي عبارة عن مسطحات مائية وردم وأملاك عامة بحرية عائدة للدولة اللبنانية، يوجد نحو 1200 إشغال عليها، بينها 70 إشغالاً تعمل بمرسوم، بينما يعمل نحو 1068 بشكل غير قانوني. ومع أن حمية قرر عدم توقيع أي عقد صيانة سنوية لهؤلاء، فإن تطبيق القانون الحالي يسمح للخزينة بتحصيل نحو 1000 مليار ليرة، (على أساس سعر الصرف الرسمي للدولار أي 1500)، ما يتيح للخزينة تحصيل بين 200 و250 مليون دولار.

من جهة أخرى، تعمل وزارة الأشغال على وضع دفاتر شروط جديدة بصورة مسبقة للتعامل مع عقود الاستثمار في مطار بيروت الدولي، لجهة عقد استثمار السوق الحرة أو المواقف الخارجية للسيارات أو عقود المطاعم والمقاهي داخل المطار أو عقود استثمار المساحات من قبل شركات سياحية خاصة بخدمات الفنادق وتأجير السيارات وبيع الهواتف.

ويفترض أن تسعّر العقود الجديدة بطريقة مختلفة، خصوصاً أن العقود الحالية تسمح للمستثمرين باستمرار الدفع بالليرة اللبنانية على أساس سعر صرف الدولار 1500، بينما تجبي أرباحها وتبيع خدمات على سعر دولار السوق السوداء، وقلة منها تعمل وفق سعر الـ 8000 ليرة. وتدرس الجهات المعنية في وزارة الأشغال إعداد دفاتر شروط جديدة لفتح الباب أمام مزايدات جديدة قبل شهور من موعد انتهاء مدة العقود. من جهة أخرى، تنتظر وزارة الأشغال موقف مجلس الوزراء من مشروع إدخال تعديل على طريقة احتساب القيمة التأجيرية للأرض المستثمرة من قبل نادي الغولف، والتي تتراوح بين 75 و250 مليون ليرة سنوياً، وهو مبلغ لا يُمكن تبريره، بخاصة أن إدارة النادي تستوفي من الأعضاء المنتسبين أو الرواد مبالغ تفوق هذه القيمة بعشرات الأضعاف، كون التسعير يتم على أساس سعر الدولار بحسب السوق السوداء.



ابراهيم الأمين

## معركة على نسب التصويت

نسبة التصويت تمثل، عملياً، العنصر المشترك الوحيد بين كل المتورطين في العملية الانتخابية. معارضون للانتخابات يريدون أوسع مقاطعة ممكنة من أجل انتزاع حق الفيتو من خارج الحكم. ومنضوون يريدون أعلى نسبة مشاركة من أجل تثبيت شرعية شعبية أو سعياً إلى حصد مقاعد. معركة التحشيد هذه لا تنجح بحملات كالتي يعرفها العالم المستقر، حيث المساءلة والمحاسبة والسؤال عن البرامج والأفكار. في حالة لبنان، يجري حصر المعركة بالبعد السياسي الذي لا يرتبط بالضرورة ببرامج التغيير الداخلي.

حزب الله، مثلاً، يقول صراحة إنه يخوض معركة الدفاع عن تمثيل المقاومة الشعبي. وهو يريد تثبيت الشرعية الشعبية الأكبر في لبنان من خلال أعلى نسبة تصويت لصالح مرشحيه أو اللوائح التي يشارك فيها. ويعتمد خطاب الحزب على هذا العنصر بصورة مركزية، ويمثل خلفية قراره المركزي بعدم إجراء أي تغيير على صعيد الترشيحات أو التحالفات. ويبذل حزب الله جهوداً مضنية من أجل التوفيق بين حلفائه، وهمّه يتمثل

> ليس في لبنان اليوم ما يشير إلى القدرة على استغلال الانتخابات لتحقيق تغيير جزئي او شامل

في أن يحافظ التحالف الذي حقق توازناً كبيراً في الانتخابات الماضية على قوته داخل المجلس النيابي المقبل، ما يمكّنه من إعادة تثبيت الرئيس نبيه بري في منصبه رئيساً للمجلس النيابي، ومشاركة واضحة القوة في أي حكومة جديدة. والأهم، الإمساك بقوة نيابية كبيرة قادرة على حسم الموقف حول هوية الرئيس المقبل للبلاد في الخريف المقبل.

في الجبهة المقابلة، لم يتأخر خصوم المقاومة، من سمير جعجع ووليد جنبلاط إلى فؤاد السنيورة وشخصيات وقوى 14 آذار، في إعلاء الشعار السياسي أيضاً. هؤلاء لا يجدون ما يفرض تغييراً حقيقياً على صعيد الترشيحات. وهم يتحدثون، مباشرة أو مواربة، عن معركة مباشرة ضد المقاومة وحليفها التيار الوطني الحر أولاً، وضد جبهتهما العامة ثانياً. عملياً، لن يجد حزب الله مشكلة في الدفاع عن خياره. ربما يتعب في الإكثار من الكلام الذي يستهدف إقناع الجمهور بأن الأمر لا يتعلق باسم أو وصف هذا المرشح، ولا بأن هذا التحالف طبيعي أو مشكوك فيه. وبرغم كل «النق» القائم في القواعد الشعبية اللصيقة بالمقاومة، فإن التقديرات المنطقية تشير إلى أن التجاوب سيكون كبيراً. لكن هاجس الحزب والحلفاء، هو في منع تدني نسبة التصويت عند الأنصار. وهذا بند يتطلب آليات عمل يعرفها اللبنانيون جميعاً منذ بدء الانتخابات في هذا البلد. صحيح أن الحزب يعمد إلى تقديم شروحات حول محاولات مستمرة من جانبه لمحاربة الفساد، وأنه جوبه باعتراضات سببها الواقع السياسي وطبيعة القضاء وضعف الأجهزة الرقابية، لكن كل هذا النقاش، على أهميته، لن يكون سبباً في ذهاب مناصري الحزب إلى أقلام الاقتراع. بل سيصوّتون مرة جديدة دفاعاً عن المقاومة، ونقطة على السطر.

في المقلب الآخر، تشترك قوى 14 آذار، مع المجموعات المنبثقة من حراك 17 تشرين، والشخصيات والقوى التي تتخذ لنفسها موقعاً فيه مسافة عن قوى السلطة، في حملة مركّزة على حزب الله، سواء اعتباره مسؤولاً عن خراب لبنان بسبب المقاومة، أو اتهامه بتوفير الحماية للطبقة الحاكمة ومنع الثورة الشعبية من تحقيق هدف الإطاحة بها. لكن الأكيد أن كل هؤلاء لا يظهرون في كل ما نسمعه منهم ما يفيد في شرح تمايزاتهم عن بعضهم البعض. بل هم يمنعون النقاش عن الأسباب التي أدت إلى الانهيار القائم سياسياً واقتصادياً ومالياً واجتماعياً، ويمنعون أي مراجعة لحقبة 1990 – 2005، ولا لحقبة 2005 – 2019. وهم يفعلون ذلك عن وعي، لأنهم يعرفون أن أي مراجعة جدية ستجعل من يصدق خطابهم حول الإصلاحات ينفضّ عنهم قبل أي شيء.

هل من عاقل ينتظر برنامجاً لوليد جنبلاط يجعل أبناء الشوف وعاليه وحاصبيا يسألون عما آلت إليه أوضاعهم في ظل قيادته الرشيدة؟ أو أن سمير جعجع ينتظر صفحاً حقيقياً من الناس ليلتحقوا من جديد بثورة الوطن القومي المسيحي، أم أن فؤاد السنيورة سيقف أمام حشود تريد تعميم نموذج سوليدير على كل أرجاء لبنان، أم أن آل فرنجية وآل الجميل وآل معوض وآل المرعبي وآل سكاف وآل الخازن... سيدفعون الشباب إلى الثورة من أجل تمجيد حكم العائلات في لبنان إلى أبد الآبدين.

مع الأسف، ليس في لبنان اليوم ما يشير إلى القدرة على استغلال الانتخابات لتحقيق تغيير جزئي أو شامل. ومن يذهبون، راغبين أو مرغمين، إلى الاقتراع يوم 15 أيار، إنما يجددون عن وعي لهذا النظام الذي ينتظر خارجاً يطيح به، تماماً كما جاء خارج وفرضه على أبناء هذه الأرض قبل عشرات السنين...

انتخابات 2022

# المال السعودي يظهر

(هيثم الموسوي)

فيما علمت «الأخبار» أن رئيس الحكومة السابق كان قد تلقّى قبل ذلك اتصالاً مماثلاً من رئيس المخابرات السعودية خالد الحميدان. أوساط بيروتية أكّدت أن «الموقف السعودي من الانتخابات لا يزال في إطار النأي بالنفس»، وأن «ما سمعه السنيورة من البخاري تكرار للرسالة التي سمعها في باريس من أحد المسؤولين الأمنيين السعوديين بأن الرياض غير معنية ولا تدعم أحداً». وشدّد هؤلاء على أن «اتصال البخاري لا يحمل أي دعم حقيقي يمكن ترجمته»، لافتين إلى أن «السنيورة الذي يشتكي من قلة الموارد المالية لدعم معركته الانتخابية كان يراهن على أن يحمل السفير معه المال السياسي الى بيروت، إلا أن ذلك لم يتحقق». أوساط السنيورة روّجت بأن «الانفتاح» السعودي عليه هو تعبير عن دعم لحراكه الانتخابي، وأشارت إلى أن الرياض «قررت صرف مساعدات مالية، ولكن في إطار إنساني وعبر دار الفتوى وتجمعات أهلية وسياسية لها صلة بحركته الانتخابية». ويجري الحديث في بيروت عن رصد السعودية عشرة ملايين دولار لإنفاقها في العاصمة في الفترة الفاصلة عن الانتخابات النيابية، قد يكون السنيورة أكثر المستفيدين منها.

في غضون ذلك، تابع رئيس الحكومة السابق اتصالاته لتوفير مناخ داعم في بيروت ومناطق أخرى، فالتقى مجدداً المفتي عبد اللطيف دريان وأكد أمامه ضرورة عدم خروج مواقف من دار الفتوى معارضة لقرار المقاطعة الصادر عن الحريري. كما التقى قيادات دينية وأهلية وسياسية عملت مع الحريري الأب ومع الحريري الابن، وأكّد أمامها أن ما يقوم به «يستهدف عدم ترك الساحة خالية»، مشدداً على أنه لا يقود مشروعاً ضد سعد الحريري، وأنه «متوافق مع السعودية على عدم ترك الشارع من دون قيادة». ولفت إلى أن اللائحة التي شكّلها في بيروت واللوائح التي يدعمها في مناطق أخرى، تعبر عن موقف رافض لـ«هيمنة حزب الله»، داعياً إلى «عدم السير خلف مرشحين يسترضون حزب الله فعلياً ولو قالوا كلاماً مخالفاً له في العلن»، في إشارة إلى النائب فؤاد مخزومي ورئيس نادي الأنصار نبيل بدر.
(الأخبار)

تدخل الانتخابات النيابية غداً مرحلة جديدة، مع إقفال باب تسجيل اللوائح الانتخابية. وفيما واصل حزب الله العمل على حل آخر العقد التي تواجه اللوائح الحليفة له في أكثر من منطقة، بقيت أعين المعنيين بالاستحقاق على مناطق الثقل السني، وخصوصاً مع رصد حركة سعودية جديدة تمثّلت بعودة الاتصالات بين مسؤولين سعوديين، أمنيين ودبلوماسيين، وعدد من القوى الحليفة للرياض في لبنان.

وبعد نجاح السعودية في «التوفيق» بين وليد جنبلاط وسمير جعجع حول القمة الكاثوليكية في دائرة الشوف ـ عاليه، تتجه الأنظار إلى بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع الغربي حيث يقود الرئيس فؤاد السنيورة حراكاً انتخابياً مع القوات اللبنانية، الحليف الأول للرياض، يستهدف إلغاء مفعول قرار الرئيس سعد الحريري العزوف عن المشاركة في الانتخابات ورغبته في تدنّي نسبة التصويت السنّي. يأتي ذلك بالتوازي مع ظهور المال الانتخابي في طرابلس، عبر لائحة القوات اللبنانية ـ أشرف ريفي، ومعلومات عن بدء ضخ «المال السعودي»، ولو من باب المساعدات الإنسانية خلال شهر رمضان، علماً بأن المعلومات تؤكّد أن آلية الإنفاق ستكون تحت

> **رصدت السعودية عشرة ملايين دولار لإنفاقها في العاصمة في الفترة الفاصلة عن الانتخابات**

إشراف السفارة السعودية التي يتوقع أن تنشط انتخابياً بعد عودة السفير وليد البخاري إلى بيروت قريباً.

وكان لافتاً، في اليومين الماضيين، اتصال البخاري بالسنيورة لتهنئته بحلول شهر رمضان،

## لائحة ريفي ـ القوات: المال الانتخابي يحطّ برأسه

**عبد الكافي الصمد**

تفاعلت تداعيات إعلان لائحة تحالف الوزير السّابق أشرف ريفي والقوّات اللبنانية في دائرة الشّمال الثانية (طرابلس والضّنية والمنية). صدمتان خلّفهما إعلان لائحة «إنقاذ وطن». الأولى تمثّلت في دخول القوّات انتخابياً إلى طرابلس من بوابة ريفي، والثانية أنّ اللائحة لن تكون شكلية بعدما أعطتها بعض استطلاعات الرأي إمكانية أن تنال حاصلين انتخابيين، وربما أكثر، ما أربك حسابات بقية اللوائح والنّاخبين، خصوصاً أن انضمام نائب المنية عثمان علم الدين إليها، بما يملك من حيثية شعبية في منطقته، سيشكل رافعة مهمة لها.

وإلى ذلك، ثمة عنصر إضافي طرأ أخيراً لمصلحة اللائحة يتمثل في بروز عنصر المال الانتخابي. إذ لا حديث في طرابلس هذه الأيّام سوى عن مساعدات عينية ونقدية يقدّمها ريفي والقوّات، إضافة إلى ترويج «تسعيرة» بـ 200 دولار للصوت الواحد تدفعها اللائحة، ما يشكل عامل ضغط على بقية اللوائح غير القادرة على مجاراة البذخ المالي للائحة ريفي والقوّات. علماً أن اللائحة، فور الإعلان عنها، تعرضت لهجوم على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي التي نبشت الماضي الأسود للقوّات في طرابلس، من حاجز البربارة إلى اغتيال الرئيس رشيد كرامي وصولاً إلى الغدر بالرئيس سعد الحريري.

وفيما ترى مصادر سياسية أن القوات «ستحرص بأي طريقة على فوز مرشّحها عن المقعد الماروني إيلي خوري، بأصوات سنّية في عاصمة السنّة، لتنال براءة ذمّة طرابلسية من دم رشيد كرامي»، يرى ريفي في الاستحقاق المقبل فرصة لتكرار تجربة الانتخابات البلدية قبل ستة أعوام، عندما اكتسح بلدية طرابلس و«كسر» لائحة السّلطة، مستغلاً انخفاض نسبة الاقتراع كما هو متوقع في استحقاق 15 أيّار مع الفراغ الذي تركه انسحاب الرئيس الحريري وعزوف الرئيس نجيب ميقاتي، ومراهناً على تسرّب أصوات مستقبلية إليه، وشدّ عصب جمهوره من خلال خطاب تحريضي بغية إيصال «الصوت السّيادي» إلى المجلس النيابي.

# يعقوبيان تفرط «المجتمع المدني»

انتهت جولات المفاوضات بين «تحالف وطني» ومجموعة «بيروت مدينتي» مساء أمس، الى لا توافق، فافتراق، فانقسام لمجموعات المجتمع المدني.

فرغم إخضاع المرشحين لـ«امتحان معايير» لم تنجح فيه المرشحة سينتيا زرازير التي استبعدت بعد تغريدة لها مسيئة للشعب السوري، التفّت النائبة المستقيلة بولا يعقوبيان على «مدينتي» وعادت إلى محاولة فرض زرازير عن مقعد الأقليات. ويبدو أن يعقوبيان استفادت من لعبة الوقت، فبقيت محاولات يعقوبيان إقصاء «مدينتي» لم تقتصر على «بيروت الأولى»، بل انسحبت على «بيروت الثانية» في محاولة للاستحواذ على تمثيل الدائرتين على لوائح المجتمع المدني إذ أصرت على محمد فقيه مرشحاً عن المقعد الشيعي في وجه ناهدة خليل مرشحة «بيروت مدينتي» التي أعلنت «رفض التحاصص في تشكيل لوائح هجينة لا تمثل تطلعات اللبنانيين»، وبادرت إلى تشكيل لائحتها في بيروت الأولى، وضمّت: ندى صحناوي (كاثوليك)، طارق عمار (أرثوذكس) بيار الجميل (ماروني)، ليون تلفزيون (أرمن أرثوذكس) وجال جندو (أقليات)، ولائحة أخرى في «بيروت الثانية» ضمّت فيصل سمراوي (سني)، سارة ياسين (سنية)، ناهدة خليل (شيعة)، باولا ربيز (أرثوذكس)، ريما أبو شقرا (دروز).

المفارقة أن لائحة «بيروت تقاوم» التي كانت في صدد تشكيل لائحتها، عادت وانضوت في لائحة نقيب المحامين السابق ملحم خلف، واختارت ترشيح ابراهيم منيمنة ونهاد ضومط (بروتستانت) على اللائحة بدلاً عن الترشح مع بيروت مدينتي، بالتحالف مع وضاح الصادق من مجموعة «خط أحمر»، ورشدي قباني ممثلاً للعائلات المحافظة في بيروت، اضافة الى تشكيلة من الأسماء انتقاها خلف بعيداً عن معيار الكفاءة.

والى لائحتي يعقوبيان و«مدينتي» في بيروت الأولى، هناك لائحة «مواطنون ومواطنات في دولة»، وتضم: الوزير السابق شربل نحاس (كاثوليك)، موسى خوري (موارنة)، مارلين جريديني (أرثوذكس) وروي إبراهيم (أقليات).
(الأخبار)

## الشوف: حل عقدة البساتنة وانقسامات بين «التغييريين»

**لينا فخر الدين**

أثمرت جهود حزب الله لحل «عقدة البساتنة» والحؤول دون افتراق حلفائه في الشوف ـ عاليه عن الاتفاق على لائحة موحدة تضم الحزب الديموقراطي اللبناني وحزب التوحيد العربي والتيار الوطني الحر.

هكذا كان لـ«الثنائي الدرزي» ما أراد بعد إصراره على موقفه بأن تضم اللائحة الوزير السابق ناجي البستاني لأن لديه حاصلاً «منه وفيه»، فيما لم يرد باسيل أن «يُزعّل» النائب فريد البستاني الذي يملك هو الآخر حيثية شعبية، واشترط للموافقة على ضم ناجي البستاني أن يكون الأخير جزءاً من «تكتل لبنان القوي». الخلاف انتهى بضم البستانيَين إلى اللائحة، مع وعد بأن يقف باسيل إلى جانب إرسلان ووهاب في مطالبتهما في الحكومة المقبلة بأن ينال درزي وزارة الداخلية.

في المقابل، تمكّن باسيل من انتزاع موافقة «الثنائي الدرزي» على أن يكون «تكتل جبل لبنان الجنوبي» ضمن «تكتل لبنان القوي». وعليه، فإن اللائحة التي سُتسجّل في وزارة الداخلية والبلديات اليوم، ستضم في الشوف: وهاب عن المقعد الدرزي، ناجي وفريد البستاني وأنطوان عبود عن المقاعد المارونية الثلاثة، أحمد نجم الدين وأسامة المعوش عن المقعدين السنيين، وغسان عطالله عن المقعد الكاثوليكي. وفي عاليه: طلال إرسلان عن المقعد الدرزي، سيزار أبي خليل أنطوان البستاني عن المقعدين المارونيين، وطارق خيرالله عن المقعد الأرثوذكسي.

على المقلب الآخر، استمرت المشاورات بين «المجموعات المعارضة» حول لائحتها في الشوف ـ عاليه. ترشيح مارك ضو على اللائحة أغضب مجموعة «لحقي» التي تمسّكت بأن يكون ضو خارج الائتلاف، وأعلنت انسحابها من اللائحة ومقاطعة الانتخابات. في المقابل، حسمت مجموعة «لنا» قرارها بخوض الانتخابات على لائحة المعارضة الموحدة وترشيح حليمة القعقور عن المقعد السني في الشوف.

ويضم الائتلاف مرشحين محسوبين على:

الحراك الوطني في برجا، ثوار الجرد، ثوار عاليه، حزب تقدّم، خيمة بعقلين ومستقلين. وتتألف اللائحة في الشوف من: عماد سيف الدين وحليمة القعقور (سنة)، نجاة صليبا عون وغادة عيد (موارنة)، رانيا غيث (دروز)، وشكري حداد (كاثوليك). وفي عاليه: فادي أبي علام وجاد بجاني (موارنة)، مارك ضو وعلاء الصايغ (دروز)، وزويا جريديني (أرثوذكس). وهذا ما يعني أن الائتلاف لم «يبتكر» كثيراً، إذ إن العديد من المرشحين والمرشحات كانوا قد خاضوا انتخابات 2018 ضو والقعقور وغيث وعيد وجريديني. خلف الكواليس، هناك من يشير إلى أن الحزب الشيوعي اللبناني هو من يقود المفاوضات من تحت الطاولة، علماً أنه لم يرشح أي منتم إليه. وهو ما لا تنفيه بعض قيادات «الشيوعي» التي تشير إلى أن «الحزب موجود بالساحات منذ 17 تشرين وهو جزء من الحراك، ولكن هذا لا يعني أننا لا نقوم بالتنسيق مع سائر المجموعات المعارضة الأخرى وهدفنا هو رفع مستوى الحركة الاعتراضية».



## 8 لوائح في عكار و«الثوار» منقسمون

**نجلة حمود**

رست خريطة التحالفات في دائرة الشمال الأولى ـ عكار، بعد الاتفاق السياسي بين رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل والحزب القومي ـ قيادة الروشة على ضم مرشح الحزب شكيب عبود الى اللائحة، في حين لا تزال المفاوضات مستمرة لحسم المرشح العلوي الذي يتأرجح بين مرشح البعث عمار أحمد، وكل من: حيدر عيسى ومحمد حسين (نجل النائب مصطفى علي حسين) وليدا السلوم. وتضم لائحة التيار حتى الآن: عن السنّة محمد يحيى وكرم الضاهر وحاتم سعد الدين، وعن مقعدي الروم الأرثوكس أسعد درغام وشكيب عبود، وعن الموارنة جيمي جبور.

كما أسفرت الأيام الأخيرة عن «النهوض لعكار» المدعومة من حركة «سوا» وتضم: مرشح الجامعة المرعبية وسيم المرعبي وسعد الله الحمد ومحمود حدارة، (سنّة)، هشام شبيب ونافذ الوراق (روم أرثوذكس)، مطانيوس خوري (ماروني)، محسن حسين (علوي). وهو ما سيؤدي حتماً الى تشتيت أصوات المراعبة الذين اعتادوا خوض الاستحقاق الانتخابي موحدين، بعدما انقسموا في هذه الدورة بين ثلاث لوائح: النائب السابق طلال المرعبي تحالف مع القوات اللبنانية، ووسيم المرعبي مع بهاء الحريري، وعمار الرشيد مع لائحة نجيب ميقاتي.

على المقلب الآخر، دب الانقسام بين «الثوار» بعد إعلان «ائتلاف قوى الثورة والتغيير» لائحته التي تضم عمداً بدرا وبري الأسعد وخالد علوش (سنّة)، وفاء جميل ولوريس الراعي (روم أرثوذكس)، إرغار الضاهر (ماروني)، جنان حمدان (علوي). إذ سرعان ما بدأت التهديدات والخلافات. وأعلن بيان لمجموعات الائتلاف التي تضم «اللقاء المدني العكاري» و«الحراك المدني العكاري» و«ثوار الأرض» و«حراك المتقاعدين» و«ثوار 17 تشرين» و«عكار للعيون توحدنا»، أن هذه اللائحة «لا تمثل الائتلاف»، محمّلاً «من أقدموا على هذه الخطوة مسؤولية النتائج المترتبة عنها».

## الزهراني: تغيير لا خرق والمعركة على الكاثوليكي

**آمال خليل**

فرحة مناصري حركة أمل بحضور رئيسهم نبيه بري حفل إطلاق الماكينة الانتخابية في قضاء الزهراني، الجمعة الماضي، نغّصها خطاب جديد عليهم حذّر من قدرة الخصوم على الفوز. هم الذين اعتادوا اكتساحاً أخضر للقضاء جعل من كل استحقاق نيابي فيه، منذ 30 سنة، أشبه بتزكية.

في المقابل، تسجل قوى الاعتراض في دائرة صور - الزهراني، اليوم، لائحتها المكتملة المدعومة من الحزب الشيوعي اللبناني و«حراك صور» و«مواطنون ومواطنات في دولة» و«النادي العلماني». وهي تضاف إلى لائحة أخرى غير مكتملة سجلت يوم الجمعة الماضي ضمّت شخصيات مستقلة (رياض الأسعد ويوسف خليفة وبشرى الخليل وحسن خليل).

اللائحتان أدخلتا الزهراني للمرة الأولى منذ سنوات في جو المعارك الانتخابية. في انتخابات 2018، تمايز القضاء الذي ينتخب بري نائباً منذ ثلاثين عاماً بعنصرين: الأول أنه مع صور سجّل الحاصل الانتخابي الأكبر من بين الدوائر كافة (حوالي 25 ألف صوت)، والثاني فوز أحد المقعدين الشيعيين في الزهراني بالتزكية بسبب قلة عدد المرشحين. أما انتخابات 2022، في مرحلتها التحضيرية، فميّزها ليس فقط ارتفاع عدد المرشحين في وجه لائحة ثنائي أمل وحزب الله، وإنما خطاب بري الأخير الذي اعتبره خصومه «فوزاً مبكراً بصرف النظر عن نتائج الاقتراع». وقد أقرّ رئيس المجلس، في حفل إطلاق الماكينة في المصيلح، بتأثير المرشحين المعارضين في «الجنوب الثانية»، محذّراً المناصرين من «تقليل المروة يوم الانتخاب والعدول عن التصويت لأن النجاح محسوم»، وتحدث عن «إنفاق ثلاثين مليون دولار في هذه الدائرة فقط من قبل المعارضين». وبأسلوب غير معهود منه، خصّ المرشحة بشرى الخليل بإشارة من دون أن يسميها، عندما قال: «يدنا ممدودة للجميع، ولكن ليس لمن تعامل مع القذافي وصدام حسين».

أسباب كثيرة بدّلت المشهد في الزهراني بين 2018 و2022، من دون أن يأمل معارضو «أمل» إحداث خرق في مقاعده الثلاثة (شيعيان وكاثوليكي). لم يكن بري بحاجة إلى استعراض المشاريع التي أنجزتها الحركة في الجنوب، من المدارس إلى الآبار والمستشفيات والطرقات، فتلك لازمة يرددها مناصرو الحركة في كل لقاء. مكتب بري في المصيلح «تحوّل إلى سرايا موازية لسرايا صيدا»، بحسب رئيس نادي النجمة الثقافي الرياضي شوقي يونس «كل أنواع الخدمات التي تقدمها الوزارات يعيّن عليها حركيون يقومون بدور الوزراء ضمن معادلة الواسطة، من الدخول إلى المستشفى إلى الدخول إلى الجيش»، حتى «دور الشيعي الذي حظي بوظيفة رسمية، من حاجب إلى مدير عام، من دون واسطة المكتب»، مشيراً إلى تجربته في بلدته الصرفند. فالنادي الذي تأسس عام 1969، جمع أبناء المنطقة المنتمين إلى الأحزاب اليسارية والوطنية والقومية، لكن مع تنامي نفوذ «أمل» في المنطقة بداية التسعينيات، تحوّل معظم اليساريين والوطنيين والقوميين إليها، ربطاً بـ«منظومة المصالح الوظيفية والخدماتية». في السنوات الأخيرة، يربط يونس، السوري القومي الاجتماعي تربّعه على رئاسة النادي وابتعاد بعض أعضائه عن فلك الحركة، باستبعاده عن المباريات والأنشطة والدعم من وزارة الشباب والرياضة والبلدية. لذلك، لا يستغرب يونس صعوبة خرق المشهد التمثيلي في الزهراني.

بعد انتفاضة 17 تشرين، تعقّد المشهد في القضاء الأخضر. في الساحات وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، هاجم كثر أداء «أمل» ورئيسها وعائلته، في الدولة والشأنين العام والخاص. ورغم أن عدداً منهم نال نصيبه من الضرب أو التهديد وحتى الطرد من الوظيفة، لكن صدى الهجوم لا يزال يرنّ في أذهان حركيين دعوا إلى إصلاح الخلل داخلياً. وفي هذا الإطار، أبدى أحد المسؤولين الحركيين خشيته من الانتخابات المقبلة في الدائرة. «أكلنا الآخرون» قال، في إشارة إلى الفارق الكبير في الأصوات التفضيلية بين نواب حزب الله وأمل، معدّداً عوامل عدة؛ منها إحجام 35 في المئة من المنظّمين الحركيين عن الاقتراع بسبب خلافات داخلية. وخلص إلى القول: «ما خلّونا» في إشارة إلى «رغبة بري بتغيير النواب، لكن الفريق الذي من حوله أعاق ذلك».

من جهة أخرى، لم يفاجئ مسيحيي صور والزهراني تمسك حركة أمل بترشيح النائب ميشال موسى، للمرة السابعة، عن المقعد الكاثوليكي في الزهراني. الطبيب، ابن بلدة مغدوشة، لا يزال الأقرب إلى رئيس «كتلة التنمية والتحرير»، في مجالسه الخاصة، يشير بري إلى صمود موسى في بلدته بعد أحداث مغدوشة ودوره الكبير في لجان العودة.

في إطلاق الماكينة الانتخابية للزهراني، حيّا بري حوالي 33 ألف ناخب مسيحي بين الزهراني وصور. فيما المعترضون

> **لائحتان في وجه الثنائي وثلاثة مرشحين عن المقعد الكاثوليكي**

على «مصادرة رئيس المجلس نواب المسيحيين» اكتفوا بالاعتراض فقط. فقد ترشح عن المقعد الكاثوليكي ثلاثة فقط، من بينهم موسى نفسه، بخلاف انتخابات 2018 عندما ترشح ستة وتدخلت الأحزاب المسيحية الكبرى (التيار الوطني الحر والكتائب والقوات) لحثّ المسيحيين على إسقاط موسى. من مغدوشة، ثاني مدينة كاثوليكية في لبنان، ترشح بيار كنعان وهشام حايك. الأخير اختار لائحة المعارضة المدعومة من «حراك صور» والحزب الشيوعي، رافضاً الانضمام إلى لائحة الأسعد ـ الخليل «بسبب الخلاف على المواقف». الطبيب سيكون المنافس الوحيد لموسى بعد خلوّ لائحة الأسعد والخليل من تمثيل كاثوليكي في اتصال مع «الأخبار»، يربط حايك الإحجام عن الترشح بـ«الانطباع التاريخي السائد بالإحباط وعدم الاهتمام لأن الصوت المسيحي في الجنوب لا يؤثر على النتيجة لتباين الأحجام بينه وبين المكونات الأخرى»، مؤكداً أنه يطمح إلى نتيجة مختلفة في الانتخابات المقبلة، مراهناً على «توحّد المسيحيين المعترضين على اختلاف انتماءاتهم» حوله «لأنهم وحدهم يستطيعون تأمين حاصل للائحة في حال أقبلوا على الاقتراع».

### أمل أبو زيد ينسحب

عمّم المرشح أمل بو زيد في وقت متأخر من ليل أمس رسالة صوتية يعلن فيها انسحابه من لائحة التيار الوطني الحر في جزين (تضمه مع زياد أسود وسليم الخوري)، بسبب الخلاف المستشري بينه وبين أسود. ووصف أبو زيد أسود، من دون أن يسميه، بـ«سيئ الذكر»، مشدداً على أنه «باقٍ في خدمة التيار».

### أزمة مرشحين كاثوليك في زحلة!

اكتملت لائحة التيار الوطني الحر وحزب الله والطاشناق في زحلة مساء أمس، وتضم: سليم عون عن المقعد الماروني، ربيع عاصي عن مقعد الروم الكاثوليك، طوني الشقية عن مقعد الروم الأرثوذكس، وزير الصناعة جورج بوشكيان عن مقعد الأرمن الأرثوذكس ورامي أبو حمدان عن المقعد الشيعي. اللافت أن التيار اعتمد مرشحاً كاثوليكياً من خارج زحلة، علماً بأن اللائحة القواتية أيضاً يرأسها مرشح كاثوليكي من خارج المدينة هو النائب جورج عقيص، كما أن النائب ميشال ضاهر الذي يرأس لائحة ثالثة ويترشح عن المقعد الكاثوليكي ليس زحلاوياً. من جهة أخرى، أنهت رئيسة الكتلة الشعبية ميريام سكاف لائحتها ظهر أمس أيضاً وتضم إلى سكاف (كاثوليك)، مارون مخول (ماروني)، محمد شفيق حمود (سنّي)، فوزات دلول (شيعي)، نارينغ إبراهيميان (أرمن أرثوذكس) وسامي نبهان (أرثوذكس).

### عقدة القومي ـ التيار: حلحلة جزئية؟

حتى ليل أمس، كانت المفاوضات مستمرة بين التيار الوطني الحر والحزب السوري القومي الاجتماعي ـ قيادة الروشة لتذليل العقبات أمام التحالف بينهما في كل الدوائر. وكان القومي رشح أنطون خليل على لائحة ميشال إلياس المر ـ الطاشناق في المتن الشمالي، ما أدى إلى فرط التحالف مع إصرار رئيس التيار جبران باسيل على أن يكون التحالف بينهما في كل الدوائر أو لا يكون. وتلت ذلك اجتماعات بوساطة من حزب الله في محاولة لجمعهما في الأقضية الأخرى، لا سيما في عكار ودائرة الشمال الثانية. آخر المعلومات رجّحت الاتفاق على خوض المعركة الانتخابية ضمن لائحة واحدة في عكار، فيما لم تُحلّ عقدة الكورة بعد. علماً أن التحالف سيقضي بتصويت القومي للائحة التيار في الأقضية التي فيها للأول عدد وازن من الأصوات.

**قضية**

عام وثمانية أشهر مرّت على انفجار 4 آب، ولا يزال ضحاياه المباشرون عالقين في ذلك اليوم الذي قلب حياتهم رأساً على عقب. أكثر من 800 جريح باتوا يحملون جراحهم مدى الحياة. تنهكم الآلام جسدية ونفسية وصعوبات في الحركة والتنقل. إذا فكّروا في تخطي «ماساة» 4 آب، فإنهم يجدون أنفسهم عاجزين عن تكبّد تكاليف العلاج وإعالة عائلاتهم بعدما فقدوا أعمالهم. وإذا نسوا اللحظة حقدهم على الدولة التي فجّرتهم وأعاقتهم بسبب إهمالها فهي تذكّرهم بإجرامها عبر سلب حقهم في الطبابة المجانية الشاملة، التعويضات، الرواتب الشهرية. وقبل ذلك كلّه حقهم في الوصول إلى الحقيقة والاقتصاص من المسؤولين

# 800 مُعوَّق نتيجة انفجار 4 آب: نحو تأسيس جمعيّة تطالب بحقوقهم

زينب حمود

لا وجود لأيّ إحصاء رسمي لعدد الضحايا الذين تسبّب لهم انفجار 4 آب/ أغسطس 2020 بإعاقات دائمة أو مؤقّتة، ولكن بعد البحث في بيانات المخاتير والمستشفيات ووزارتَي الصحة والشؤون الاجتماعية والجمعيات ومراجعة دراسة أعدّها الصليب الأحمر تبيّن أن 3% من الأفراد ضمن 6 آلاف عائلة شملها المسح أصيبوا بإعاقات، توصّل الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً، بحسب رئيسته سيلفانا اللقيس، إلى «800 جريح، بالحدّ الأدنى، استجدّت لديهم إعاقات دائمة ومؤقّتة جرّاء الانفجار». إلا أن هذا الرقم «غير نهائي لأننا نتعرّف باستمرار إلى مزيد منهم».

> **استثنى القانون 196 الأشخاص الذين تسبّب الانفجار بإعاقتهم مدى الحياة من أيّ تقديمات**

لدى وقوع الانفجار، تكفّلت وزارة الصحة، كما صرّحت، بإسعاف 10 آلاف جريح ومداواتهم على نفقتها ثم «سحبت يدها»، وتركت من تتطلّب حالتهم متابعة طبية يتخبّطون في طريق العلاج الطويل والمكلف. يستصعب معظمهم، اليوم، تأمين فرق ما تغطيه وزارة الصحة والجهات الضامنة. فباتوا عاجزين عن إجراء العمليات الجراحية، مراجعات الأطباء، الفحوصات المخبرية، الصور الشعاعية، جلسات العلاج الفيزيائي والانشغالي والنفسي، عدا الأدوية والمسكّنات. تروي اللقيس كيف «تعاني إحدى الجريحات التي بُترت يدها وفقدت نظرها في الانفجار لجمع 100 مليون ليرة كلفة العملية الجراحية التي تحتاج إليها، عدا ألفَي دولار ثمن أتعاب الطبيب، وهي تتقاضى راتباً قيمته مليون ونصف مليون ليرة شهرياً». هذا الواقع المرير، دفع البعض إلى التفكير في بيع ممتلكاته، «أحدهم أخبرني أنه في صدد بيع بيته ليتعالج»، فيما كان مصير آخرين الموت. «عباس مظلوم الذي أصيب بشلل سفلي أثناء تواجده في عمله في مطعم في بيروت أثناء الانفجار فقد حياته لأنه لم يقوَ على الانتظار ريثما نجمع كلفة عمليته».

**تقاذف المسؤوليات**

تشكّك وزارة الصحة والجهات الضامنة في إصابة الجرحى الذين لم يحصلوا على تقرير طبي من المستشفى الذي استقبلهم يوم الحادثة، علماً أن «حالة من الهستيريا» عمّت المستشفيات يومها ولم يحصل كثيرون على التقرير. هذا الاستخفاف بمأساة جرحى التفجير وحياتهم يظهر أيضاً من خلال «تقاذف المسؤوليات بين وزارة الصحة والضمان الاجتماعي والمستشفيات»، كما تقول رئيسة جمعية أهالي الضحايا، وشقيقة الضحية غايا فودوليان، ماريان فودوليان. «فكل جهة ترمي الألم على المساعدات الطبية، الطفلة سما الجرحى في ملعب الجهة الثانية. ومع أننا راجعنا وزيرة الدفاع السابقة زينة عكر لإدراج أسماء جميع الجرحى ممن يستلزمون مراجعات طبية في الضمان الاجتماعي بدلاً من طرق باب الوزارة، وكانت عكر متعاونة معنا، إلا أن شيئاً لم يتغير حتى اليوم». عندما ملّ جرحى الانفجار من خذلان «الدولة» لهم، وإذلالهم على أبواب مؤسساتها، حملوا جراحهم ولجأوا إلى المجتمع الدولي والمؤسسات غير الحكومية والجمعيات الحقوقية. وفعلاً، حصل بعضهم على المساعدات الطبية، الطفلة سما اليسرى في الانفجار زُرعت لها عينٌ اصطناعية على نفقة الهلال الأحمر الإماراتي. والجريح عبد الرحمن بشناتي عوّضه الصليب الأحمر بطرف اصطناعي بعد بتر رجله اليسرى، ومنهم من ينتظر دوره في العلاج.

تشكّك وزارة الصحة في إصابة من لا يحمل تقريرا طبيا في تاريخ الانفجار (هيثم الموسوي)

**القانون 196 «يهمّش» الجرحى**

لم تحل «لعنة» 4 آب على أجساد معوّقي الانفجار، فبترت أطرافهم وأصابتهم بإعاقات حركية وبصرية وسمعية وذهنية فحسب، إلا أنها طاولت ممتلكاتهم، والحقت الخراب ببيوتهم، وحرمتهم عملهم، حتى تحوّلوا فجأة من معيلين لعائلاتهم إلى ذوي إعاقة يلازمون الفراش والكرسي المتحرك وعاجزين عن تأمين أدنى احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم. لم تشفق «الدولة» على حالتهم، وتركتهم يتدبّرون مصيرهم بأنفسهم. فأصدرت القانون 196 في 3 كانون الأول/ ديسمبر عام 2020 الذي ساوى ضحايا الانفجار بشهداء الجيش اللبناني واستثنى الأشخاص الذين تسبّب الانفجار بإعاقتهم مدى الحياة من أي تقديمات. وكانت الحجّة وقتها أن معوّقي الانفجار يستفيدون من مفعول القانون 2000/220 للأشخاص المعوّقين. «إلا أن هذا القانون لا يُطبق ومنتهَك من القطاع العام أصلاً، ولا يشمل حق معوّقي الانفجار في الحصول على تعويضات رسمية ورواتب شهرية»، بحسب اللقيس التي ترى أن «السلطة السياسية تصرّ على تحويل المعوّقين إلى ضحايا بسبب تخلّفها وسوء إدارتها». لذا، «نُدرّب معوّقي الانفجار حقوقياً وقانونياً من أجل تأسيس جمعية تنادي بحقوقهم. وبعدما أنجزوا الرسالة والرؤية الكاملة للجمعية، يجهّزون النظام الداخلي».

تهميش الجرحى دفع الناطق الرسمي باسم تجمّع أهالي شهداء وجرحى ومتضرّري انفجار مرفأ بيروت، وشقيق الضحية ثروت حطيط، إبراهيم حطيط إلى اقتراح استكمال القانون 196 إما بقانون أو مرسوم يساوي جرحى الانفجار بجرحى الجيش اللبناني أسوة بالضحايا. و«هذا ينتظر توقيع الرؤساء الثلاثة الذين طلبت منذ شهر مقابلتهم من دون أن أحصل على جواب».

من يحاول من معوّقي الانفجار أن يعتاد على إعاقته ويواصل حياته، يصطدم، كغيره من ذوي الاحتياجات الخاصة، بعوائق في المباني ووسائل النقل والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية على اختلافها. وهذا يزيد الضغوطات النفسية عليهم ويجعلهم «لا يطيقون حياتهم». وهناك فئة لم يعد يفصلها عن الانتحار غير مسافات قليلة. اتصلت جريحة في الانفجار تعرّضت لتشوّه في وجهها وكسور في أضلاعها أقعدتها على كرسي متحرك بحطيط. «كانت مدمّرة نفسياً وأفصحت عن ميول انتحارية بعدما أدركت أن هذا العالم على وسعه لا يجد مكاناً لها».

**جوزف الحلو: يجب أن نتأكد**

يؤكّد مدير العناية الطبية في وزارة الصحة العامة جوزف الحلو أنّ الوزارة «غطّت مادياً كلفة علاج كلّ الذين أصيبوا نتيجة الانفجار، وكلّ الذين دخلوا إلى المستشفيات وما زالوا. منذ أسبوع فقط خرجت إحدى المصابات من مستشفى تنورين وكانت قد بقيت عاماً ونصف عام على نفقة الوزارة».

لكنه لا ينفي طلب الوزارة أوراقاً رسمية لمتابعة المصابين من ذوي الإعاقة «لأنه علينا أن نتأكد أنّه من جرحى الانفجار، ولأنّ هناك من يتقدم بملفات ناقصة ولا ندري إن كان من ضحايا الانفجار او استغلّ الظرف». يُضيف: «لقد تواصلت الوزارة مع نقابة ذوي الاحتياجات الخاصة للطلب بتزويدها بأسماء ذوي الإعاقة الناجمة من انفجار بيروت او على الأقل تبلّغنا بمن يحتاجون إلى عمليات».

## جوليا وريتا
## الموت قبل الموت

جويل غابي

قبل أسبوع، انضمّت جوليا عودة (54 عاماً) وريتا الحرديني (31 عاماً) إلى قافلة شهداء انفجار 4 آب ليقارب عدد الضحايا الـ220 شهيداً. طيلة سنة وسبعة أشهر، عانت جوليا وريتا، اللتان دخلتا في غيبوبة إثر الانفجار، وعائلتاهما، على أكثر من مستوى: نفسي وصحي ومادي.

**جوليا**

كانت جوليا عودة، في بيتها عندما وقع انفجار 4 آب. أصيبت بشكل بالغ في رأسها فدخلت في غيبوبة. استفاقت بعد شهرين ولكنها لم تستعد وعيها الطبيعي إذ لم تكن تستطيع التحدّث، ولا القيام بأيّ حركة في جسمها، حتى إنها لم تستطع أن تأكل بشكل طبيعي، وكانت عيناها مفتوحتين دوماً من دون أن تستطيع التعرّف إلى عائلتها، انتقلت بعدها إلى مركز لتتعالج، عاشت فيه على التنفس الاصطناعي، وكانت بحاجة دورياً إلى وضع أنابيب في جسمها لتأكل.

قبل الانفجار «كانت جوليا، تعيش حياة بسيطة في منزلها» تقول صونيا عودة، شقيقة زوج جوليا. «كانت تلعب دور الأم والأب مع ولدَيْها الاثنين، بعدما فقدت زوجها قبل سنة وشهرين من انفجار 4 آب». بعد الانفجار، عاشت العائلة مرحلة صعبة «وخصوصاً ولدَيْها، لأننا فقدناها وهي لا تزال موجودة». انتقل الولدان حالياً للعيش في منزل عمتهما «لكن ابنتها لا تزال تعاني من مشاكل نفسية بعد صدمة موت والديها أمام عينيها وتدمير منزلها». رافق الشعور بالفقدان، قبل الوفاة، «الصعوبات اليومية المتمثلة في إمكانية تأمين الأدوية وإبر السيلان والتجهيزات الطبية والطعام المخصّص لها، بسبب ارتفاع أسعارها وصعوبة إيجادها في الأسواق». تذكر صونيا أن طلبات المركز الذي بقيت فيه جوليا «كانت متواصلة، فكلّ ثلاثة أيام تقريباً كنا نقوم بدفع خمسة ملايين ليرة مقابل تأمين الأكل، الأدوية، المراهم، الحفاضات الصحية اللازمة وكلّ ما تحتاج إليه. ولكنها تمكّنت من الاستفادة بجزء بسيط من العلاج في المركز من مساعدات المؤسسة العسكرية بما أن زوجها كان جندياً».

**ريتا**

عاشت ريتا الحرديني، ابنة الـ31 عاماً، منذ انفجار 4 آب على التنفس الاصطناعي أيضاً. صحيح أنها تمكنت من استعادة وعيها بعد فترة، ولكنها كانت تصاب بانتكاسات صحية كلما نقص الأوكسيجين من جسمها.

يصف أنطوان حرديني، والد ريتا، مرحلة علاجها بالمأساة على كلّ من ريتا وأهلها، خصوصاً مع عدم وجود غيره معيل للأسرة المؤلفة من أربعة أشخاص. وفي المقابل، لم يكن هناك أي مساعدة من جهات رسمية أو جمعيات معنيّة مهتمة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للتخفيف من نفقات العلاج التي بلغت تقريباً 60 ألف دولار طيلة هذه الفترة.

يسرد أنطوان جزءاً من المأساة: «كنّا كلّما أردنا إدخال ريتا إلى المستشفى، نصطدم بشرط تأمين مبلغ ألف وخمسمئة دولار كدفعة أولى على الحساب من أجل السماح لها بالدخول. وفي حال اضطررت إلى البقاء في غرفة الطوارئ أو العناية المركزة، كانت المبالغ تتضاعف وتضاف إلى الفاتورة، إلى درجة أننا وبسبب عدم قدرتنا على دفع هذه المبالغ الطائلة في كل مرة، صرنا نحاول قدر الإمكان تفادي إدخالها العناية المركزة وتهريبها إلى المنزل ولكن عندما تنتكس حالتها كثيراً وتصبح سيئة جداً كان الصليب الأحمر في كل مرة ينقلها إلى المستشفى».

يشير أنطوان إلى أن الجميع في المنزل تضرّر كثيراً بسبب الانفجار «ولكن لأن ريتا من ذوي الاحتياجات الخاصة، لم تستطع تحمّل كل الآلام والصدمات التي مرّت لتقضي عليها أخيراً».

## جوزيف غفري
## لن ألجأ إلى الوزارة مجدداً!

«يقولون إنّ عمري 57 سنة، إلّا أنني أبدو أصغر بكثير لأن نفسيّتي حلوة»، يضحك جوزيف غفري. يحاول أن تبقى نفسيّته التي «تأثرت كثيراً بعد إصابته في الانفجار» حلوة. بدأت رحلة «المأساة الكبيرة» مع بتر قدمه اليمنى وحرمانه من الكثير من النشاطات ولا سيما ممارسة هوايته في الصيد. ومرّت بمحطات من صعوبة في الحركة وآلام في ركبته وكتفه. وما زالت المأساة مستمرة. كان جوزيف يمارس رياضة المشي في شوارع الأشرفية عندما حصل الانفجار ووقع حائط على الجانب الأيمن من جسمه. لم تصدّق وزارة الصحة أنّ إصابته في كتفه هي بسبب الانفجار لأنه لم يحصل على تقرير طبي من مستشفى يُثبت ذلك. فسدّد أكثر من 130 مليون ليرة ثمن علاجها وفرق ما غطّته تعاونية الموظفين لعلاج رجله. ويحتاج اليوم إلى عملية لكتفه تكلّفه 950 دولاراً، و500 دولار تكاليف جلسات العلاج الفيزيائي، عدا عن الأدوية. لا يملك المبلغ، لكنه يجزم: «لن ألجأ مرة ثانية إلى الوزارة التي أذلتني، فأنا لدي ما يكفي من الكرامة». إعاقة جوزيف تمنعه من إيجاد عمل ثانٍ إلى جانب عمله في وزارة الاتصالات الذي «لا يكفي لشراء الحد الأدنى من الحاجات». في الانفجار، خسر سيارته وتضرّر منزله، وما حصل عليه لإصلاحه لم يكن كافياً. قبلها «كانت الأحوال مستورة لكنني دفعت كل ما أملك على علاجي». يشكو. ثم يشكر صاحب «النفسية الحلوة» ربه أنه «بقينا عايشين».

## لارا حايك
## غائبة وحاضرة

بعدما شهدت على «كارثة» الانفجار أثناء تواجدها في منزلها المجاور لوزارة الخارجية في بيروت، دخلت لارا حايك في غيبوبة، ولم تستفق حتى الآن.

عندما وصلت والدتها، نجوى حايك، إلى «مسرح الجريمة»، وجدت فراشها وثيابها غارقَين في الدماء. حملتها إلى مستشفى الجامعة الأميركية، وكانت قد تلقّت ضربة في شمال رأسها. ليلاً، قرّرت لارا، ابنة الأربعة وأربعين عاماً أن تكون غائبة وحاضرة في الوقت نفسه. تلوم نجوى نفسها لأنها لم تلحق بها وتسعفها بسرعة، «هذا جرح سيبقى في قلبي». ويعزّ عليها أن تحدّثها في نهاية كل أسبوع في مركز العناية المستدامة في مستشفى بحنّس في الماتن، فلا تردّ. تحاول إضحاكها، فلا تستجيب. تذكّرها بما حدث في 4 آب علّها تستفيق، فلا تقوم إلا بتحريك عينيها. في بداية المشوار، استطاعت نجوى تأمين تغطية شاملة لعلاج لارا على مدى ستة أشهر على نفقة جمعية كويتيّة بعد مبادرة قام بها الإعلامي مالك مكتبي. ثم قدّمت فواتير المستشفى إلى الضمان الاجتماعي، فلم يقبلها. عندها، بدأت حكاية «الشحادة» من الجمعيات لتأمين 50 مليون ليرة شهرياً لتبقى لارا على قيد الحياة. تحصل على 20 مليوناً ويبقى عليها تسديد 30 مليون ليرة كل شهر.

## عبد الرحمن بشّاتي
## خسرت كل شيء

عندما تسمع حكايته، تتعجّب كيف يستطيع هذا الرجل أن يقف على قدميه، أو بالأحرى على قدم واحدة. فالثانية تندرج ضمن لائحة الخسارات الكثيرة التي مُني بها إثر انفجار 4 آب. يومها، كان عبد الرحمن بشنّاتي في مركز الدفاع المدني في الباشورة يستعدّ لإنقاذ المتضرّرين من الحريق الذي اندلع.

وقع الانفجار. وانقلبت حياته رأساً على عقب. أصيب في رجله اليسرى، فبُتِرت. وخسر «عربانة العصير والإكسبرس» التي كانت بالقرب من مركز عمله ويقتات منها في انتظار توظيفه في الدفاع المدني. أما «الخسارة الأصعب» كانت خسارة عائلته. لم يفقدهم. أُجبر على ترك بناته الثلاث، الكبرى في الثانية عشرة من عمرها والصغرى في التاسعة في دار للأيتام لأنه لم يعد قادراً على تحمّل مصاريفهن. «صعبة كتير إفلت إيديهن كلّ نهار إثنين وأتركهن في دار مع الأيتام كما لو أني توفيت» يقول بأسى.

منذ أربعة أشهر أخبره الطبيب أنه يحتاج إلى عملية قلب مفتوح. لا يملك من كلفتها فلساً واحداً. تقول سيلفانا اللقيس: «اتصلت بمدير العناية الطبية في الوزارة جوزف الحلو الذي وعد بتغطية علاج معوّقي الانفجار، فكان ردّه: شو دخل عملية القلب المفتوح بانفجار المرفأ؟».



**تقرير**

# متقاعدو «الخاصّ» بلا رواتب ولا حماية

فاتن الحاج

لم تكد ليلى (أستاذة متقاعدة من التعليم الخاص) تطمئن إلى راتبها التقاعدي «بعد نحو عام من الأخذ والرد، وضياع المعاملة والتعامل الفوقي في صندوق التعويضات»، حتى اصطدمت قبل أربعة أشهر بحجز الراتب مرة أخرى، وهذه المرة من المصرف الذي وطنت فيه راتبها. إدارة المصرف تذرّعت بأنها غير قادرة على الدفع «كاش» لعدم تحويل السيولة النقدية من مصرف لبنان، فيما كانت ليلى قد بدأت بقبض الراتب الذي لا يتجاوز مليونَي ليرة، مع جزء من المدّخرات التي تجمّعت خلال عام كامل تأخر فيه تسديد راتبها التقاعدي، وقد وضع المصرف لها سقفاً شهرياً لا يتخطى 6 ملايين ليرة. «ومنذ رأس السنة، طار الراتب وطارت معه المدّخرات ولم أعد أقبض شيئاً»، كما قالت ليلى بتحسّر، مشيرة إلى أننا «في الأشهر الأولى للأزمة تقاضينا مستحقاتنا على شكل بطاقة مشتريات من السوبرماركت، وبعد ذلك، جرى توقيف هذه البطاقة». بالمناسبة، لا يتضمن الراتب التقاعدي الذي قبضته الأستاذة المتقاعدة الدرجات الست الاستثنائية التي وافق على إعطائها، أخيراً، صندوق التعويضات، أي بعد نحو سنة ونصف سنة من تقاعد ليلى. وفي حين فشلت كل محاولاتها لنقل توطين الراتب إلى مصرف آخر، قالت إنها لم تلقَ آذاناً صاغية في نقابة المعلمين، ولا تعرف من هي المرجعية المسؤولة عن حماية حقوقها، هل هي النقابة أم إدارة المدرسة التي كانت تدرس فيها أم وزارة التربية أم صندوق التعويضات أم صندوق التقاعد؟

حال ليلى كحال مئات الأساتذة المتقاعدين من المدارس الخاصة الذين أوقفت المصارف رواتبهم فجأة، بحجة أن صندوق التقاعد (الصندوق الذي يدفع المعاشات التقاعدية للأساتذة الذين اختاروا تقاضي معاش تقاعدي وليس تعويض صرف من الخدمة) لا يحوّل معاشاتهم «كاش» وأن مصرف لبنان لا يمدّهم بالسيولة اللازمة. ومن هذه المصارف على وجه التحديد، الاعتماد المصرفي و SGBL وبنك لبنان والمهجر. علماً أن الأخير

> **تتذرّع المصارف بأن مصرف لبنان لا يحوّل السيولة اللازمة**

أبلغ مودعيه المتقاعدين بأنه سيدفع رواتبهم ابتداءً من نهاية هذا الشهر.

مصادر صندوق التقاعد أوضحت أن الرواتب التقاعدية موزّعة على 20 مصرفاً، والصندوق ليست لديه مبالغ كاش، إنما يأخذ إيداراته من صندوق التعويضات على شكل حوالات توضع مباشرة في حسابه الكبير في بنك عودة ومن ثم تحول إلى المصارف التي يوطن فيها الأساتذة المتقاعدون رواتبهم. معدل راتب المتقاعد يبلغ بين مليون ونصف مليون ومليوني ليرة ومعظم الأساتذة المعنيين بهذا الملف يعيشون في الأطراف في البقاع أو عكار، وليس معقولاً، كما قالت المصادر، أن يُعطوا بطاقات مشتريات ويُطلب منهم استخدامها عند اللحام أو بائع الخُضَر، وقد شرح الصندوق ذلك مراراً للمصارف بلا جدوى، كما أرسل كتاباً رسمياً إلى مصرف لبنان يطلب منه تحويل السيولة إلى المصارف بلا أي تجاوب حتى الآن. المصادر لفتت إلى أن نحو 10% من المتقاعدين (4000 أستاذ) أي هناك نحو 400 أستاذ يواجهون هذه المشكلة، ورواتبهم لا تتجاوز 300 مليون ليرة في كل مصرف، وهي مبالغ بسيطة نسبياً ولا تحتاج إلى كل هذا العناء. رئيس نقابة المعلمين، رودولف عبود، قال لـ «الأخبار» إن النقابة تحركت باتجاه الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية ووزارتَي التربية والعمل، وكانت بصدد عقد مؤتمر صحافي لإعلان التوقف عن الدروس، احتجاجاً على تأثير أزمة السيولة النقدية على رواتب الأساتذة والموظفين في المدارس، إلا أن التحرك أرجئ، بعدما تولّى المطارنة التدخل وإجراء اتصالات مع المعنيين لمنع تفاقم الأزمة. ولفت عبود إلى أن هناك مشكلة تواجهها المدارس وهي تسديد الأهل للأقساط بواسطة شيكات، ما يؤدي إلى فقدان السيولة.

هكذا، يُترك مئات الأساتذة المتقاعدين لمصيرهم، ومشكلتهم أنهم ليسوا في الخدمة وأنهم غير قادرين على تنفيذ خطوات تصعيدية ضاغطة لنيل حقوقهم، وهم يحاولون في ما بينهم كي يستطيعوا رفع دعاوى قضائية أو ما شابه.

(هيثم الموسوي)

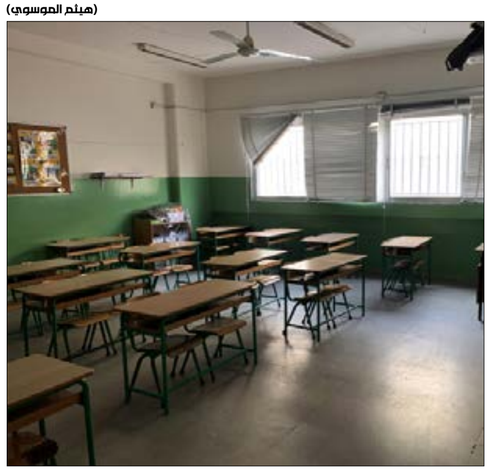

اليمن

أحدثت الهدنة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة في اليمن خرقاً في جدار المراوحة بعدما تيقّن التحالف السعودي ــ الإماراتي مِن واقع ان حسْم المعركة في الميدان لن يكون حليفه، وأن داعميه الخارجيين مشغولون، راهناً، بما سينجلي عن الحرب الأوكرانية من تحوّلات، فيما تتلقّى الرياض وابو ظبي ضربةً تلوَ أخرى من دون ان يرفّ لواشنطن جفن. على هذا، تأمل صنعاء أن يكون الاتفاق المعلَن مقدّمة لوضع حدّ للحرب، وإن كانت تدرك ان دول العدوان ستحتفظ لنفسها بأوراق مهمّة، علّها، من خلالها، تتمكّن من انتزاع بعض المكاسب في جولات التفاوض المقبلة.

# السعودية تنتظر حظّها: الحرب تأخذ استراحةً

يمثّل الاتفاق اعترافاً بتطوّر القدرات العسكرية والسياسية لحركة «أنصار الله» (أ ف ب)

**لقمان عبدالله**

تُعدّ الهدنة الإنسانية المعلَنة لمدّة شهرين بين أطراف النزاع في اليمن، الحدّ الأقصى الممكن إنجازه، كونها الأقرب إلى انعكاس التوازنات الحالية، بعدما فشل أيّ من الأطراف المتحاربين من حسم المعركة ميدانياً. ومن بين العوامل التي دفعت إلى تفعيل التهدئة، انشغال الدول الغربية الداعمة للعدوان بالأزمة الأوكرانية، ودخول عاصمتَي التحالف السعودي - الإماراتي ومنشآتهما الحيوية في دائرة الاستهداف اليمني. وفي حين اعتُبرت هدنة الشهرين من ضمن إجراءات بناء الثقة، وتمهيداً لاتفاق شامل ونهائي بين أطراف النزاع، لا يزال مستبعداً أن تكون وحدها مقدّمة لإنهاء الحرب، ولا سيما أن دول العدوان، ومن خلفها واشنطن، ستحاول إبقاء العديد من الأوراق في يدها، وعلى رأسها الورقة الاقتصادية، وهو ما قد يستدعي جولات أخرى من الصراع.

وإذ لا يُعتبر وقْف الأعمال العسكرية بذاته إنجازاً للمفاوض اليمني، إلّا أن الاتفاق يمثّل اعترافاً بتطوّر القدرات العسكرية والسياسية لحركة «أنصار الله»، فضلاً عن أنه يكشف اتّساع رقعة الاعتراف بها محلياً وإقليمياً ودولياً، كقوّة رئيسة تسيطر على مساحات واسعة يعيش فيها أكثر من ثلثَي اليمنيين. وهي وقائع مكّنت الحركة، للمرّة الأولى، من انتزاع موافقة دولية وإقليمية تسمح لها بفتح موقّت لمطار صنعاء الدولي لتسيير رحلات إلى كل من الأردن ومصر، فضلاً عن السماح لـ18 سفينة وقود بإفراغ حمولتها في ميناء الحديدة خلال شهرَي الهدنة. وعلى رغم أن الاتفاق المذكور لا ينسجم مع كامل طموحات صنعاء، إذ لا يزال هناك العديد من القضايا الإنسانية العالقة، من مثل رواتب الموظفين، واحتمال إحجام «الشرعية» عن إتمام عملية تبادل الأسرى، والالتزام بنصّ الاتفاق، لكن من شأن هدنة الشهرين أن تُحدث انفراجة معنوية ومعيشية في البلد، وهو ما عبّر عنه عضو وفد صنعاء المفاوض، عبد الملك العجري، بقوله إن «إعلان الأمم المتحدة عن هدنة إنسانية، وإن كانت إجراءً موقّتاً لم يتضمّن رفعاً شاملاً للحصار كما نريد، إلّا أن الهدف منها: أولاً، تخفيف المعاناة الإنسانية بمناسبة شهر رمضان. وثانياً، التهيئة لإجراء مشاورات لرفع الحصار وإنهاء الحرب بشكل شامل ودائم».

كذلك، يمكن اعتبار اتفاق الهدنة مَخرجاً للقوى الغربية، خصوصاً لندن وواشنطن المنخرطتَين مباشرة في دعم تحالف العدوان، في ظلّ اضطرارهما لتجميد الملفّ اليمني، ووضع البلد في حالة اللاسلم واللاحرب، بهدف الانصراف إلى متابعة الأزمة الأوكرانية إلى حين جلاء الغبار عن نتائج المعركة مع روسيا. مع هذا، حضرت واشنطن بقوّة في المفاوضات عبر مبعوثها إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، الذي قال، في مقابلة تلفزيونية، إنه كان جزءاً من النشاط الذي يُذلل لإنجاح الاتفاق الذي يمثّل، بحسبه، «لحظة حاسمة في الصراع... ويُعدّ خطوة أولى في اتّجاه وقف دائم لإطلاق النار». وفي السياق ذاته، بدا لافتاً بيان الترحيب بالاتفاق الصادر على لسان الرئيس الأميركي، جو بايدن، وذكره لتفاصيله، وشكره لكلّ من الرياض ومسقط.

ويرى مطّلعون على المفاوضات أنه لم يكن في الإمكان إنجاز أكثر ممّا أُنجز، وأن التنازلات الحالية وتلك التي يمكن أن تضاف إليها في المستقبل، ستكون سمتها الغالبة المواربة، فيما سيسعى القائمون على أيّ اتفاق لاحق، إلى عدم تحميل السعودية التبعات المباشرة للحرب. وستحاول دول العدوان، من جهتها، التخفيف من وطأة الإنجاز السياسي، عبر الاكتفاء بالإنجازات المدرجة في الاتفاق، كما سيعمل «التحالف» على أن لا تشكّل الاتفاقات مع «أنصار الله» دفعاً سياسياً إضافياً يظهر هذه الأخيرة بمظهر المنتصر الذي أملى شروطه على الطرف الآخر.

> **يأتي الاتفاق في لحظة فارقة بالنسبة إلى علاقات كل من السعودية والإمارات مع الولايات المتحدة والبريطانية**

ويأتي الاتفاق في لحظة فارقة بالنسبة إلى علاقات كل من السعودية والإمارات مع الولايات المتحدة، التي بدور تجاذب دولي، وآخر داخلي أميركي، حول سياسات نظاميهما، والجدل القائم حول استمرار الحماية الأميركية لهما، والكلفة المترتّبة على هذه الحماية. ويبدو واضحاً أن دول الخليج، وخصوصاً الرياض وأبو ظبي، تتعرّضان لعملية ابتزاز أميركي غير معهودة، إذ يتهم البلدان، الولايات المتحدة، بالتخلّي عن حمايتهما في مواجهة الهجمات التي يتعرّضان لها على أيدي «أنصار الله»، والتي أجبرت، بحسب تقارير غربية، نظامَي الرياض وأبو ظبي على التنازل والموافقة السريعة لإنجاز اتفاق الهدنة. اتفاقٌ سيلقي بظلاله على المشهدَين اليمني والإقليمي، لكون نتائجه تُعدّ بمثابة خرقٍ ثانٍ في الجدار السميك للأفق السياسي الذي بقي مسدوداً وعصياً على الاختراق طوال عمر الحرب على اليمن (نجحت أطراف النزاع، بواسطة الأمم المتحدة، في إحداث الخرق الأوّل من خلال «اتفاق استوكهولم» بداية عام 2018).

من جانبها، تشعر صنعاء (وإن كانت تتعامل بحذر شديد مع الاتفاق خشية أن يتمّ استغلاله لغير أهدافه) بالارتياح لجهة الإقرار بالمعادلة التي فرضها الصمود الأسطوري للشعب اليمني، في مقابل تآكل منظومة العدوان على المستويات كافة. وهو ما يُتوقع أن يترجَم تراجعاً إضافياً لـ«التحالف» في الجولات التفاوضية المقبلة، وإن بخطى بطيئة. وتصرّ صنعاء على المسار السياسي التفاوضي، بعدما رسمت خطّة استراتيجية للتفاوض عبْر عنها زعيم حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، في أكثر من مناسبة. وترى أنها معنية - أكثر من غيرها - بالمرونة السياسية لرفع المعاناة عن اليمنيين ومعالجة القضايا الإنسانية الناتجة عن الحرب، وهي لهذه الغاية قدّمت وستقدّم التنازلات، مع الحرص على أن وفدها المفاوض لن يعطي بالسياسة ما عجز العدوان عن انتزاعه بالوسائل العسكرية.

سوريا

وقْف عمليات التهريب يُعدّ من الأسباب الرئيسة لبناء الجدار (أ ف ب)

## بغداد ترفع جدارها الغربيّ: «قسد» أكبر الخاسرين

تعمل القوات العراقية على إنشاء جدار فصْل للحدود مع سوريا، بهدف الحدّ من تنقّل التنظيمات الإرهابية وعمليات التهريب على طرفَي الحدود. ومن شأن الجدار، وفق مصادر معارضة لـ«قسد»، أن يزيد من خنْق الجغرافية التي تسيطر عليها الأخيرة، ويعزلها عن الحديقة الخلفية لها والمتمثّلة بالمناطق التي يوجد فيها «حزب العمّال الكردستاني» في العراق

**دمشق - محمود عبد اللطيف**

أطلقت القوات العراقية عملية لبناء جدار إسمنتي، تقول الحكومة الاتحادية في بغداد، إن هدفه «وقْف عمليات تنقّل المجموعات الإرهابية» على طرفَي الحدود العراقية - السورية. وأفاد معاون رئيس أركان الجيش العراقي للعمليات، الفريق الركن قيس المحمداوي، بأن «هناك نيّة لإنشاء جدار إسمنتي على الحدود، إلّا أن التحصينات الموجودة حالياً توفّر الأمن اللازم». وتشمل عمليات البناء، إقامةَ جدار إسمنتي بارتفاع ثلاثة أمتار، سيليه مساحة فارغة بعرض مترين، وجدار من الأسلاك الشائكة، إضافةً إلى أبراج مراقبة مزوّدة بكاميرات حرارية. ومن المقرَّر أن يمتدّ الجدار على طول الحدود مع سوريا، فيما يتمّ تعزيزه بوحدات من الجيش العراقي ستحلّ محلّ قوات حرس الحدود التابعة لوزارة الداخلية.

وتقول مصادر في دمشق، لـ«الأخبار»، إن فكرة بناء الجدار نوقشت أثناء الزيارة الأخيرة لرئيس «هيئة الحشد الشعبي» العراقي، فالح فياض، إلى سوريا، حيث تمّ التطرّق خلال لقائه الرئيس بشار الأسد، إلى المسائل الأمنية المشتركة، والتي تتعلّق بضبط الحدود ومكافحة التنظيمات الإرهابية الموجودة في تلك المنطقة، وهو ما يؤشّر إلى قبول دمشق التي ترغب في وقف تدفّق الإرهابيين من حدودها الشرقية. ووقْف عمليات التهريب يُعدّ من الأسباب الرئيسة لبناء الجدار، فيما تعتبر مصادر كردية معارضة لـ«قوات سوريا الديموقراطية» اختيارَ منطقة سنجار المقابلة للأراضي التي تسيطر عليها الأخيرة في ريف محافظة الحسكة الجنوبي، خطوة لـ«خنْق أحلام قسد» وعزْلها عن مناطق حضور «حزب العمّال الكردستاني»، بهدف منْع تدفّق مقاتليه لإسنادها متى استدعت الحاجة، فضلاً عن أن الجدار المذكور سيقطع طرق التهريب التي تعتمد عليها في تأمين مصادر تمويل ذاتي. وسيمتدّ المشروع في مرحلته الأولى، وفق معلومات «الأخبار»، ما بين ضفّة الفرات الشرقية، وضفّة نهر دجلة التي تشكّل جزءاً من الحدود المشتركة شمال شرق محافظة الحسكة، وهو ما يعني بالضرورة أن «قسد» ستكون أكبر الخاسرين، مع الإشارة إلى أن الحدود الشمالية مغلقة بجدار أقامته تركيا. ومردّ ذلك إلى غياب تنظيم «داعش» عن مناطق غرب سنجار (شرق الشدادي)، منذ سيطرة «قسد» على المنطقة قبل ست سنوات، إذ ينصبّ تركيز خلايا التنظيم على مناطق ريف دير الزور الواقعة شرق الفرات.

ولا يبدو واضحاً ما إذا كانت بغداد ستذهب بمشروعها إلى مناطق غرب الفرات، والتي ستقابل في جزء منها الأراضي التي تحتلّها القوات الأميركية والفصائل الموالية لها في التنف والركبان. لكن تأكيد العراق، من خلال تصريحات ضباطه الرفيعي المستوى، على نيّة إغلاق كامل الحدود مع سوريا بالجدار، سيعني أيضاً عزلاً لمخيّم الركبان، إلى جانب وقْف حركة تهريب قطعان الماشية التي يسطو عليها «داعش» سعياً منه إلى تأمين مصادر تمويل لخلاياه المنتشرة في البادية.

وعليه، فإن الخاسرَين من المشروع العراقي غرب الفرات، سيكونان كلاً من «داعش» والفصائل الموالية لواشنطن، من مِثل «جيش مغاوير الثورة»، إذ إن استمرار العلاقة التجارية بين الطرفين، والتي تدرّ أموالاً في خزائن كل منهما، يتطلّب «حدوداً منفلتة» تضمن طرق تهريب ما يبقى كل منهما على خريطة الميدان السوري. ولا يمكن الحديث، هنا، عن «عزل لقاعدة التنف»، ولا سيما أن القوات الأميركية والبريطانية ستجد طريقاً نحو عقْد اتفاق مع بغداد للإبقاء على طرق برّية تصل نحو القاعدة المحسوبة على «التحالف الدولي ضدّ داعش».

# صنعاء «متفائلة»: إنه الاختبار الأخير

**صنعاء - رشيد الحداد**

رحّبت صنعاء بالهدنة الإنسانية والعسكرية التي أعلنها المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، مؤكّدةً، وفق ما جاء على لسان الناطق باسم قواتها المسلحة، العميد يحيى سريع، الالتزام بالوقف الشامل للعمليات العسكرية، طالما التزم بها الطرف الآخر. إلّا أنّ المجموعات الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي لم تلتزم، حتى اليوم، قرارَ وقْف إطلاق النار، فيما أحجم كلّ من «حزب الإصلاح» والمليشيات الموالية للإمارات - باستثناء «المجلس الانتقالي الجنوبي» - عن الترحيب بالاتفاق. من جهتها، شرعت صنعاء، منذ لحظة إعلان الهدنة، بوقف إطلاق النار، على الرغم من أن بعض قياداتها رأوا أن الخطوة، التي جاءت نتيجة متغيّرات إقليمية، غير كافية، وإنْ اعتبروها بمثابة اختبار أخير يجلّي جدّية «التحالف» في التوجّه نحو السلام.

وفي هذا الإطار، سارع القائمون على مطار صنعاء الدولي إلى إعلان الاستعداد لاستقبال أولى رحلات الناقل الوطني، «الخطوط الجوية اليمنية»، وعلى رغم مساعي حكومة هادي إلى إعاقة هذه الخطوة عبر اشتراطها حمْل المسافر على متْن الرحلات التجارية لطيران «اليمنية»، جواز سفر مصدقاً عليه من قِبَلها، قال مدير عام مطار صنعاء، خالد الشايف، في تغريدة له، إنّ الجوازات اليمنية الصادرة من العاصمة صنعاء مقبولة، بحسب الاتفاق. ودعت «اللجنة الطبية العليا» المرضى ذوي الحالات المستعصية المسجّلة وغير المسجّلة لديها من الذين لم يتمكّنوا من السفر برّا إلى مطارَي عدن وسيئون، إلى الشروع بالسفر عبر مطار صنعاء. وفي الإطار نفسه، كشفت «شركة النفط اليمنية» في صنعاء، بعد دخول الهدنة الأممية حيّز التنفيذ مساء أوّل من أمس، أنّ سفينتَي الوقود المحتجزتان في ميناء جيزان، والتي أعلنت حكومة هادي، الجمعة، السماح بدخولهما إلى ميناء الحديدة، لم تصلا بعد إلى الميناء. وتنتظر صنعاء التزام «التحالف» وحكومة هادي بالإفراج عن 121 ألف طن من مادّتَي البنزين والديزل التي تحتجزها القوات السعودية قبالة ميناء نجران، لإنهاء أزمة المشتقّات النفطية التي تعانيها الأسواق الواقعة تحت سيطرتها.

> **تسود حالة هدوء في عدد من الجبهات مع رصْد خروقات جنوب الحديدة وجنوب مدينة مأرب**

ويرى مراقبون أنّ فرص نجاح الهدنة، وهي الأولى منذ سبع سنوات، متوافرة، خصوصاً بعد فشل الخيار العسكري في تحقيق أيّ نتائج، مطالبين كل الأطراف بسرعة تنفيذ بنود الاتفاق الذي وُقّع بين الأطراف اليمنيين من جانب، وبين صنعاء والرياض (وقّعه نائب ولي العهد السعودي، خالد بن سلمان، الذي غادر، فجر الأحد، سلطنة عمان عائداً إلى المملكة، وفقاً لأكثر من مصدر ديبلوماسي، وذلك بعد نجاح المشاورات والاتفاق على بدء أخرى يحتمل أن تفضي، خلال الشهرين المقبلين، إلى إنهاء حالة الحرب)، من جانب آخر.

ميدانياً، تسود حالة هدوء في عدد من الجبهات، منذ الساعات الأولى لدخول الهدنة حيّز التنفيذ، مع رصْد خروقات جنوب الحديدة من قِبَل المليشيات الموالية للإمارات، وتحشيد ميليشيات تابعة لـ«حزب الإصلاح» جنوب مدينة مأرب. وفي الجانب الاقتصادي، تحسّن سعر صرف العملة اليمنية في السوق المحلية في العاصمة صنعاء، مدفوعاً بتراجع الطلب على العملات الصعبة وارتفاع العرض نتيجة إقبال المواطنين على شراء احتياجاتهم لشهر رمضان، كما تراجعت حدّة أزمة المشتقّات النفطية في الأسواق المحلية.

يرى مراقبون أن فرص نجاح الهدنة متوافرة (أ ف ب)

فلسطين

في ظلّ تصاعد موجة العمليات التي تستهدف مستوطنيها وجنودها، نفّذت إسرائيل انتقامها واغتالت ثلاثة مقاومين من «سرايا القدس». وسط تزايد ظهور الأخيرة العلني في شمال الضفة المحتلّة. ولا يبدو أن الموجة ستهدأ في الأيام المقبلة، وخصوصاً في ظلّ ترابط الجبهات الجغرافية، وانتقال حالة الاشتباك بين بقاعها، وصولاً إلى مخيّم نور شمس

# إسرائيل تنتقم لقتلاها: جنين منبت المقاومين

جنين - الأخبار

شهدت جنين، ليلة الأوّل من رمضان، عملية إسرائيلية خاصة تخلّلها اشتباك مسلّح بين مقاومين وقوّة من نخبة العدو، أدّت إلى استشهاد ثلاثة شبان من «سرايا القدس»، وإصابة أربعة من عناصر وحدة النخبة، «يمام»، بعد ساعات من انتهاء عرض عسكري كبير للمقاومة في مخيم جنّين، وفي ظلّ تكرار عمليات إطلاق النار في اتجاه أهداف إسرائيلية في شمال الضفة. واستهدفت العملية العسكرية الإسرائيلية مركبة فلسطينية من نوع «مازدا» قرب مفرق بلدة عرابة جنوب جنين، حيث سُمع صوت إطلاق نار كثيف، أعقبه الإعلان عن استشهاد كلّ من: سيف حفظي أبو لبدة من مخيم نور شمس في طولكرم، صائب تيسير عبابرة من بلدة اليامون غرب جنين ويسكن المدينة، وخليل محمد طوالبة من مخيم جنين.

توضح الرواية الإسرائيلية أن الشهداء الثلاثة كانوا بمثابة «قنبلة موقوتة»، وأن قوة «يمام» استهدفتهم برفقة «الشبابك» وجيش العدو، لتحييد خطرهم الفوري قبيل توجّههم لتنفيذ عملية، فيما تشير تقديرات العدو إلى أن وجهتهم كانت إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948 على طريقة الشهيد ضياء حمارشة، ذلك أن سيناريو تنفيذ عملية في الضفة الغربية في ليلة استشهادهم، مستبعد وغير مرجّح نظراً إلى إجازة المستوطنين الأسبوعية، السبت، وعدم وجود أهداف في الشوارع. من جهته، اعترف جيش العدو بإصابة أربعة من جنود وحدة «يمام» المختصّة بالاغتيالات خلال الاشتباك مع المقاومين، بينما كشفت وسائل إعلام عبرية أن أحدهم ضابطٌ وقائد سرية في قوة النخبة ومن قدامى العناصر العاملين فيها، وحاز أوسمة وجوائز لمشاركته في عدد كبير من عمليات اعتقال واغتيال المقاومين، كما أنه شارك أخيراً في اغتيال أشرف نعالوة وصالح البرغوثي واعتقال الأسير عاصم البرغوثي وعدد من الأسرى المحرَّرين عبر «نفق جلبوع». ويقول مصدر مقرّب من المقاومة، لـ«الأخبار»، إن الشهداء الثلاثة من مقاومي «سرايا القدس»، وشاركوا قبل استشهادهم بساعات في عرض عسكري كبير داخل مخيم جنين لمناسبة الذكرى الـ20 لمعركة المخيم خلال انتفاضة الأقصى، كما أن سيف أبو لبدة حضر من مخيم نور شمس للمشاركة في العرض، وصوّر وصيّته والتقط صوراً له داخل المخيم، وهناك صور أخرى تجمعه مع الشهيد صائب عبابرة أيضاً. وتروي مصادر متطابقة، لـ«الأخبار»، واقعة المعركة، بالقول: «قبل ساعات من العرض العسكري، وصل سيف أبو لبدة من طولكرم برفقة صائب عبابرة وبدأ التجهيز للعرض، ثم خرج الشهداء الثلاثة من المخيم بعد انتهاء العرض العسكري بساعات، وبعدما تناولوا طعام العشاء، واكتشفوا ملاحقة القوة الخاصة لهم، إذ إن أسلوب المركبات المدنية التي يستقلّها جنود إسرائيليون بات محروقاً وقديماً ويعرفه الرضيع في جنين، ثم شرعوا بإطلاق النار تجاه قوة يمام ووقع الاشتباك المسلّح لمدة لا تزيد على دقيقتين».

وتُعدّ الرواية المحلية هذه هي الأصوب، نظراً إلى عدد المصابين الكبير نسبياً؛ في صفوف قوّة النخبة الإسرائيلية؛ فالقوة التي تدخل بخفّة وتنسحب بخفّة سقط منها أربعة جنود جرحى، بينهم قائد القوة المهاجمة. فلو لم يكتشف المقاومون القوة ولم يبادروا إلى إطلاق النار، لأجهزت عليهم في وقت قصير، كما حدث حين اغتيل الشهداء الثلاثة في نابلس أخيراً، كما أن آثار دماء الشهداء ظهرت في مكان غير ملاصق للمركبة تماماً، ما يعني أن المقاومين ترجّلوا من مركبتهم وخاضوا الاشتباك المسلّح. وبعد استشهادهم، حضرت تعزيزات عسكرية إسرائيلية ضخمة إلى مكان الاشتباك عند مفرق عرابة، بينها طبيب ومركبة إسعاف، فيما احتجز جيش العدو جثامين الشهداء الثلاثة ومركبتهم وانسحب من المكان. وفي ساعات الصباح الأولى، عاد مجدّداً بعملية خاطفة واعتقل الشاب محمد الشبراوي، وهو صديق الشهيد سيف أبو لبدة وابن مخيم نور شمس الذي وصل من طولكرم إلى جنين لتفقّد مكان استشهاد صديقه. وبعد ساعات من اغتيال الشبان ليلاً، أعلن جيش العدو، ظهر أمس، عن اعتقال آخر عناصر خلية المقاومة، وهو الأسير المحرَّر يوسف مهنا، الذي اعتقلته قوّة خاصة من منزله في ضاحية شويكة

> أصبح واضحاً وجود تصاعد في منسوب ظهور «سرايا القدس» ومسلّحيها في شمال الضفة

شمال طولكرم، وصادرت قطعة سلاح من نوع «أم 16» بحوزته.

وقالت «القناة 12» الإسرائيلية، قبل أيام، إن حركة «حماس» تُعدّ عنصراً مركزياً في محاولات تنفيذ عمليات في الضفة، لكن المشكلة الكبيرة الحالية هي حركة «الجهاد الإسلامي»، التي حوّلت للعدو علماً أن الرواية الرسمية «فتح». وبات أبو لبدة، أخيراً، مطلوباً ضد العدو.

وتعود جذور صائب تيسير عبابرة، إلى بلدة اليامون غرب جنين، لكنه يسكن المدينة ويمتلك محلاً لقطع السيارات، ولا يُعرف أين التقى مع أبو لبدة أو كيف تعرّف إليه، علماً أنه يتردّد على طولكرم بحكم عمله في المركبات وتصليحها. وترتبط عائلة الشهيد الذي لم يسبق أن اعتقل في السجون الإسرائيلية، بعلاقة متينة بجيرانهم من عائلة السعدي (الشهيد صائب وأشقاؤه أصدقاء وجيران يزيد السعدي الذي استشهد قبل أيّام في جنين). أما خليل طوالبة، فليس أسيراً محرَّراً، وحاصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة العربية الأميركية في جنين.

وأعقب استشهاد المقاومين الثلاثة مسيرات غاضبة في جنين ومخيّم نور شمس، حيث بدت لافتة مشاركة مجموعة مسلحين من «سرايا القدس» و«كتائب شهداء الأقصى». ويبدو أن الأحداث ستكرّر نفسها، إذ إن شرارة الاشتباك في مخيم جنين بدأت بمجموعة متواضعة المسلّحة، وتربطه علاقات واسعة بأبناء حركة «الجهاد» وغيرهم، حتى عندما كان منخرطاً في صفوف «فتح». وبات أبو لبدة، أخيراً، مطلوباً للعدو علماً أن الرواية الرسمية لـ«الشاباك» تتّهمه بتنفيذ عملية إطلاق نار في طولكرم. وفي هذا الإطار، يكشف مصدر، لـ«الأخبار»، أنه مسؤول بالفعل عن تنفيذ سلسلة عمليات إطلاق نار في طولكرم، أبرزها: إطلاق نار وقع بداية شهر آذار الماضي واستهدف بوابة حاجز «نتساني عوز» غرب المدينة، واشتباك مسلّح مع آليات جيش العدو وسط المدينة قبل أسابيع، وإطلاق نار تجاه جنود يتواجدون عند بوابة الجدار في ضاحية شويكة شمال المدينة، قبل يوم من اغتياله. وفي وصيته، يقول أبو لبدة: «أقدّم روحي رخيصة في سبيل الله وفي سبيل تحرير فلسطين المسلمة من دنس اليهود المعتدين، فأنا مجاهد أطلّ عليكم من سليل الشهداء المعلم الشهيد فتحي الشقاقي، والشهداء أشرف بردويل ونعمان بردويل وفلاح مشارقة وخالد أبو صقر وإياد شلبايه وسند غنام وأحمد عليان والكرمي والجبارين». ويبدو في وصيته هذه شديد التأثر بشهداء المقاومة في مخيّمه نور شمس من مختلف الفصائل، إضافة إلى الشهيد رائد الكرمي، ما يشي بأنه يعتنق فكر الوحدة الوطنية والمقاومة المسلحة ضد العدو.

توضح الرواية الإسرائيلية أن الشهداء الثلاثة كانوا بمثابة «قنبلة موقوتة» (أ ف ب)

وتعود جذور صائب تيسير عبابرة، إلى بلدة اليامون غرب جنين، لكنه يسكن المدينة ويمتلك محلاً لقطع السيارات، ولا يُعرف أين التقى مع أبو لبدة أو كيف تعرّف إليه، علماً أنه يتردّد على طولكرم بحكم عمله في المركبات وتصليحها. وترتبط عائلة الشهيد الذي لم يسبق أن اعتقل في السجون الإسرائيلية، بعلاقة متينة بجيرانهم من عائلة السعدي (الشهيد صائب وأشقاؤه أصدقاء وجيران يزيد السعدي الذي استشهد قبل أيّام في جنين). أما خليل طوالبة، فليس أسيراً محرَّراً، وحاصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة العربية الأميركية في جنين.

وأعقب استشهاد المقاومين الثلاثة مسيرات غاضبة في جنين ومخيّم نور شمس، حيث بدت لافتة مشاركة مجموعة مسلحين من «سرايا القدس» و«كتائب شهداء الأقصى». ويبدو أن الأحداث ستكرّر نفسها، إذ إن شرارة الاشتباك في مخيم جنين بدأت بمجموعة متواضعة يقودها الشهيد جميل العموري ليتوالد المقاتلون تباعاً. ولا يبدو أن ثمة هدوءاً في مقبل الأيّام في الضفة الغربية، فالفلسطينيون المطلوبون يزداد عددهم أسبوعياً، وعدد كبير منهم يحملون البنادق ويستعدّون للمواجهة، كما أن «الجبهات الجغرافية» باتت مترابطة، فأيّ تصعيد كبير في غزة سيولّد انفجارات في القدس والضفة وربّما النقب، والعكس صحيح. ويمكن القول إن الخلية الأخيرة التي اغتيلت على مفرق عرابة هي الأخطر، منذ سنوات، في الضفة، نظراً إلى التباعد الجغرافي بين المقاومين وطريقة تنظيمهم وتوجّه بعضهم من طولكرم إلى جنين للمشاركة في مسير بواية المقاومة وأنشطة عسكرية، إضافة إلى طريقة الاغتيال وخسائر قوة نخبة العدو. وأصبح واضحاً وجود تصاعد في منسوب ظهور «سرايا القدس» ومسلّحيها في شمال الضفة. وفي حالة الخلية الأخيرة، مثلاً، انتقلت «ظاهرة الاشتباك» من مخيم جنين إلى نور شمس، حيث نفّذ أبو لبدة عمليات إطلاق نار كما خرج بنفسه في عرض عسكري لـ«السرايا» في مخيمه في طولكرم للمرّة الأوّلى منذ انتهاء انتفاضة الأقصى.

## توسيع رقعة المقاومة

# «حارس الأسوار 2» يؤرّق العدو

غزة - رجب المدهون

وسط مباحثات متواصلة وجهود لتهدئة الأوضاع يقودها الوسيط المصري بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والاحتلال، رفع جيش العدو درجة تأهّبه، بعد تهديدات أطلقها الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي»، زياد النخالة، ورفع درجة الاستنفار لدى «سرايا القدس»، الجناح العسكري للحركة. وعلمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية، أنه جرت اتصالات بين المقاومة والمصريين، أمس، وسط خشية وتحذيرات نقلها الاحتلال، من إطلاق صواريخ من قطاع غزة، في الفترة المقبلة. وجاء ذلك، فيما كشفت مصادر عبرية أنّ اتصالات جرت، أخيراً، بين رئيس مجلس الأمن القومي، أيال حالوتا، مع المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، لتهدئة الأوضاع في القطاع. وفي هذا الإطار، زعمت وسائل إعلام عبرية بأنّ حركة «الجهاد الإسلامي» ربما تعمل على خلط الأوراق، خلال الأيام المقبلة، الأمر الذي يفرض جولة عسكرية جديدة في قطاع غزة. ويدفع حركة «حماس» إلى جولة لا ترغب فيها حالياً. وتأتي الاتهامات من قبل الاحتلال لـ«الجهاد»، بعد ساعات من تنظيم «سرايا القدس» - الجناح العسكري للحركة - عروضاً عسكرية في القطاع، في الذكرى العشرين لمعركة جنين البطولية، وانتصاراً لشهداء الشعب الفلسطيني في الضفة المحتلّة.

في هذه الأثناء، عزّزت قوات الاحتلال حضورها قرب حدود قطاع غزة، كما نشرت عدّة منظومات من القبّة الحديدية في المناطق القريبة، فيما هدّد وزير الأمن، بيني غانتس، بالقول: «في حال حصل أيّ تصعيد، على سكان غزة، بمن فيهم حماس والجهاد الإسلامي، اختيار شكل ونوع رمضان الذي يريدون»، مضيفاً: «إذا كان هناك أيّ تصعيد، فإنّ غزة ستعاني الكثير من الألم، وسيكون هناك ردّ فعل عنيف، لذلك هم يعرفون قدراتنا وما نملكه من أدوات».

وأمام تهديدات الاحتلال، شدّدت الفصائل في القطاع، عقب اجتماعها أمس، على مواصلة العمل بالوسائل والأشكال كافة لتعزيز المقاومة، وتوسيع رقعتها. وحذّرت العدو من الإقدام على أيّ فعل إجرامي، لأنها ستقابله بمقاومة أقوى وأشدّ. وردّت فصائل المقاومة على محاولة إسرائيل عزل قطاع غزة عن الضفة المحتلّة، وعن الداخل المحتل عام 1948، مؤكّدة أنّ «سياسة الاحتلال لن تفلح في عزل أيّ جزء من شعبنا عن الآخر، وسنستمر في العمل المشترك بين كلّ الساحات، بما يخدم قضيّتنا الوطنية ويحقّق مصالح شعبنا، على مختلف الأصعدة والمستويات».

في سياق آخر، بثّت القناة العبرية 12 تقريراً للمذيع دايني كوشمارو عن أعمق نفق تمّ اكتشافه لحركة «حماس»، خلال عام 2020. ويُعدّ ذلك رسالة من الجيش الإسرائيلي، مفادها أنّه يسيطر على المنطقة الحدودية، وأنّه يكتشف جميع الأنفاق مهما كانت أعماقها في الأرض. ووصف المذيع التلفزيوني النفق، بأنّه «المشروع النووي لحركة حماس». وقال في تقريره، إنّه رأى بعينه أعمق وأطول نفق لدى حماس تمّ اكتشافه. وأضاف: «في رحلتي الخطيرة هذه، نزلت من منحدر طويل، مزدحم وحار بالداخل، الهواء ضيّق، والجو كلّه مشبع بالتراب، واتجهنا إلى النفق الأكثر جرأة والأعمق لدى حماس، خلف السياج الحدودي الذي أقامه الجيش، حيث يقع النفق على بعد 800 متر من الحدود». وزعم العدو أنّ النفق اخترق منطقة حدودية مرتبطة بالرادارات وأجهزة الاستشعار، بالإضافة إلى جنود مراقبة. كما أوضح أنّه تمّ اكتشافه، في تشرين الأول 2020، حين كان مقاتلو «حماس» في منتصف عملهم. وقد جرى اكتشاف النفق الضخم، بعمق 70 متراً تقريباً، وهو مثل برج مكوّن من 30 طابقاً في الأرض، مبني من الخرسانة، ومصمّم كجزء من خطّ هجوم «حماس» لقيادة المسلّحين من جنوب قطاع غزة مباشرة، إلى منازل التجمّعات الاستيطانية عبر السياج الحدودي. وبحسب ضابط في جيش الاحتلال، «هذا أعمق نفق وجدناه لحماس»، مشيراً إلى أنّ «مقاتليها كانوا في طريقهم للوصول إلى مستوطنات غلاف غزة، وربما كانوا في طريقهم إليها فعلاً». وأشار الصحافي كوشمارو، إلى أن «تصميم النفق يمكّن مقاتلي النخبة في حماس من البقاء داخله بضعة أيام للاستعداد، وتجهيز المعدّات»، مضيفاً أنّه «لهذا السبب، عثر الجيش الإسرائيليون إبان اكتشاف النفق، على المنافذ الصغيرة التي يمكن الاعتماد عليها، ما يؤكّد أنّ العمل على حفر النفق استمرّ لسنوات، وتخلّله إنفاق كمية كبيرة من المبالغ والموارد المالية».



روسيا

# روسيا تبدّل خطّتها: المسار الديبلوماسي يتقدّم

موسكو - أحمد الحاج علي

يبدو واضحاً أن خطّة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا تغيّرت بشكل جذري، إذ تُثار تساؤلات حول أسباب الانسحاب من محيط كييف - تشيرنيغوف المرتبط بإعادة انتشار تأخذ في الحسبان أولويّات المرحلة المقبلة في الدونباس وجنوب أوكرانيا وشمالها. وفيما لم تتمكّن روسيا من إنجاز كل ما كانت تصبو إليه منذ بدء عمليتها العسكرية قبل ما يزيد على شهر، إلّا أنها نفّذت المرحلة الأولى منها بنجاح. ويبدو أن موسكو راهنت، خطأً، على طبقة سياسية وعسكرية أوكرانية معيّنة كانت تأمل في أن تُمسك بزمام السلطة، وتصبح الجهة البديلة عن سلطة كييف، أملاً في التوصّل إلى تفاهمات بين البلدين. إذ كان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد توجّه، في خطاب له، إلى هذه الفئة، داعياً إيّاها إلى أخذ المبادرة من فريق السلطة الحاكم، والتعاون مع القوات الروسية على تحقيق الاستقرار. لكن الرهان على هذه الفئة فشل، بعدما أحجمت عن إطاحة السلطة، لأسباب عدة، يأتي في مقدّمها الأموال التي صرفتها الإدارة الأميركية والدول الغربية لمنع أيّ جهة أوكرانية من التعاون والتفاهم مع موسكو، والاستمرار في سياسة رفع السقوف التفاوضية، والاستنزاف الميداني عبر المبرّر، وضخّ السلاح غير المسبوق، إضافة إلى سياسة الترهيب وتصفية الرموز الوطنية الأوكرانية المتقبّلة لفكرة التعاون مع روسيا، ومنهم عضو في الوفد الأوكراني المفاوض وشخصيات أمنية وعسكرية ومسؤولون في الإدارات المختلفة.

إزاء ما تقدّم، قرّرت القيادة الروسية تعديل الخطة والتركيز في مرحلة العملية العسكرية المقبلة على ثلاثة محاور: الجغرافيا الأقرب وهي الدونباس وما يؤمّن حماية مستدامة لهذه المنطقة وكامل الحدود الغربية لروسيا، بداية من الشمال، حيث تمتدّ منطقة النفوذ الروسية الحالية من حدود مقاطعة كييف عند محاذاة الحدود البيلاروسية مع أوكرانيا، مروراً بمساحات ضمن نيجين وكونوتوب وسومي وصولاً إلى خاركيف. وانسحبت القوات الروسية، عملياً، من منطقة تشيرنيغوف، بما فيها تشيرنوبيل، التي تقع ضمنها المحطة الكهروذرية، وهي تبقي على نقاط ارتكاز في محاذاة الحدود البيلاروسية شمالاً، وشمال غربي مدينة تشيرنيغوف وفي محيط العاصمة. ويشير حجم تشكيلات القوات الروسية المنسحبة الكبير إلى أنها كانت فعلاً مستعدّة للسيطرة الكاملة على كييف. أما في الجنوب، فلا بدّ من السيطرة على كامل منطقة زاروجيا لتأمين العاصمة كييف من محاذاة الحدود البيلاروسية مع أوكرانيا، مروراً بمساحات ضمن نيجين وكونوتوب وسومي وصولاً إلى خاركيف. وانسحبت القوات الروسية، عملياً، من منطقة تشيرنيغوف، بما فيها تشيرنوبيل، التي تقع ضمنها المحطة الكهروذرية، وهي تبقي على نقاط ارتكاز في محاذاة الحدود البيلاروسية شمالاً، وشمال غربي مدينة تشيرنيغوف وفي محيط العاصمة. ويشير حجم تشكيلات القوات الروسية المنسحبة الكبير إلى أنها كانت فعلاً مستعدّة للسيطرة الكاملة على كييف. أما في الجنوب، فلا بدّ من السيطرة على كامل منطقة زاروجيا لتأمين مقاطعة خيرسون المتّصلة بشبه جزيرة القرم، إضافة إلى سواحل شمال البحر الأسود.

> يتواصل المسار الديبلوماسي، في ظل ارتفاع في منسوب التفاؤل لدى الجانب الروسي

ومع بدء انتهاء عملية تطهير ماريوبول، توجّهت تشكيلات من القوات الروسية التي أنهت مهامّها هناك، لدعم الوحدات المقاتلة على جبهة جنوب غربي الدونباس ومقاطعة زاباروجيا التي ما زالت معارك السيطرة عليها مستمرّة، كما أن القوات الروسية صدّت بنجاح كل محاولات تقدُّم القوات الأوكرانية من نيكولايف جنوباً، وقد بدأت فعلياً عملية السيطرة على بلدات ونقاط سكنية في ضواحي نيكولايف، في أعقاب السيطرة التامة على ضواحي خيرسون، وهو ما يؤشّر إلى نيّة لدى موسكو في الحفاظ على شريط آمن على طول سواحل البحر الأسود، من دون أوديسا. على هذه الخلفية، توقّع مراقبون بدء تشكّل إدارات محلية في خيرسون ومناطق الجنوب المحاذية للدونباس، والواقعة تحت السيطرة الروسية.

في هذا الوقت، يتواصل المسار الديبلوماسي، في ظل ارتفاع في منسوب التفاؤل لدى الجانب الروسي. إذ أكد الناطق باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، يوم أمس، أن بوتين لم يرفض لقاء نظيره الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، مشترطاً أن يتمخّض عن اللقاء نصّ اتفاق مكتوب، وليس مجموعة من الأفكار. وفي حين لا يزال من المبكر الحديث عن تحديد موعد لقاء يجمع الرجلين، يبدو أن أوكرانيا قبلت بوضع الحياد، فيما يؤكد رئيسها رفضه التنازل عن أيّ مساحة جغرافية، أي عدم الاعتراف بروسية القرم خصوصاً. وفي هذا السياق، قال رئيس الوفد الروسي المفاوض، فلاديمير ميدينسكي، إن «كييف أصبحت أكثر واقعية في مقاربتها لمسألة وضع أوكرانيا المحايد وغير النووي، لكن مشروع المعاهدة ليس جاهزاً بعد لعقد قمة بين رئيسَي البلدين». وأضاف: «في الواقع، القضايا المتّفق عليها، وهي الوضع المحايد وغير المنحاز وغير النووي لأوكرانيا، ورفض نشر القوات الأجنبية والقواعد وأيّ أسلحة هجومية، ورفض تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإجراء التدريبات بمشاركة طائرات أجنبية فقط بإذن من الدول الضامنة (بما في ذلك روسيا)، وكذلك إنشاء نظام ضمانات أمنية دولية لأوكرانيا المحايدة». ولفت إلى أن العمل على نصّ المعاهدة على مستوى الخبراء ورؤساء الوفود قد تمّ عن بعد يومَي الجمعة والسبت الماضيين، على أن تُستأنف المفاوضات اليوم. وكان كبير المفاوضين الأوكرانيين، ديفيد أراخاميا، قد كشف، أول من أمس، أن موسكو وافقت «شفهياً» على مقترحات أوكرانية رئيسة، باستثناء قضية شبه جزيرة القرم.

لا بدّ من السيطرة على كامل منطقة زاباروجيا لتأمين مقاطعة خيرسون المتّصلة بشبه جزيرة القرم (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

# الوقت وحده يقف بين العهد ولقب الدوري

خطوة إضافية للعهد نحو استعادة لقب الدوري اللبناني لكرة القدم بعدما وسّع الفارق مع مطارده المباشر البرج الى 7 نقاط. بينما اشتعلت سداسية الأندية الأواخر مع فوز الصفاء متذيّل الترتيب على النجمة في ختام الجولة الرابعة من السداسيتين

**شربل كريم**

حسمُ العهد لقب الدوري اللبناني باتت مسألة وقت. هذه العبارة كانت حاضرة في كلام كل المتابعين بعد نهاية مباراة متصدر الترتيب العام مع شباب الساحل (4-1)، وقبلها نهاية مباراة البرج وصيفه مع الأنصار، والتي خسرها الأول 0-3. بين ملعب مجمع الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية، وملعب صيدا البلدي اختلفت الصورة، فهي بعدما كانت في الأسبوع الماضي سلبية للعهد بتعادله مع الأنصار، باتت سيئة بالنسبة الى البرج الذي اصطدم بالأنصار نفسه، متلقياً أوّل هزيمة له هذا الموسم.

هزيمةٌ لم تكن مقبولة بالنسبة الى البرجيين في هذه المرحلة، وخصوصاً أنهم كانوا يأملون أن يخرجوا بانتصار جديد وأن يتفادوا خسارة أولى، وأن يفرضوا قمةً ضاغطة على العهد في الجولة المقبلة من سداسية الأوائل.

لكن إحدى العلامات الفارقة في هذه المعادلة كان الأنصار الذي ضرب بالثلاثة ليؤكد أحقّيته في الوجود في المركز الثالث بأهداف: فايز شمسين، أحمد حجازي والفلسطيني محمد حبوس.

هدف الأخير الذي حمل مهارةً كبيرة ترك ندماً عند جمهور «الأخضر» حول ما فاته هذا الموسم، أوّلاً بسبب ابتعاد حبوس عنه، وثانياً باستفاقته المتأخرة التي لو حضرت منذ بداية الموسم لكان الفريق لا يزال مدافعاً عن لقبه.

بطبيعة الحال، أداء العهد هو علامة فارقة بحدّ ذاتها، إذ إن الثقة الموجودة عند هذا الفريق تركته يعيش حالة هدوء تام على أرضية الميدان. هدوءٌ تقاطع مع ضجيج الأهداف العهداوية التي وقع على اثنين منها الهدّاف التونسي أحمد العكايشي، إضافةً الى هدف آخر للشاب حسن سرور، والأهم بالنسبة الى العهداويين كان هدف العائد أحمد زريق الذي ذكّر بما يملكه العهد من أوراق رابحة سيستخدمها في الوقت المناسب.

**شهدت مباراة النجمة والصفاء احداثاً كثيرة وحالات طرد بالجملة**

أوراقٌ عدة أساسية واحتياطية، وجدت نفسها مرتاحة في تناقلها الكرة والوصول الى الشباك، بينما كانت أبرز مكاسب الساحل، الذي سجّل هدفه الوحيد محمد جعفر من ركلة جزاء، هي إشراكه العديد من اللاعبين الناشئين في ظل الغيابات الكثيرة التي عاناها. كل هذا من دون الانتقاص من المجهود الذي قام به لاعبوه والإزعاج الذي فرضه المهاجم النيجيري كريستيان أوبيوزور بقوته البدنية ومشاكساته، وهو ما يرجّح إمكانية اهتمام عدد من الأندية اللبنانية به في الفترة المقبلة، وخصوصاً أن طريقة لعبه تلتقي مع صورة لاعبين أفارقة سبق أن برزوا بعد خروجهم من الملاعب اللبنانية، وتحديداً مهاجم الساحل السابق عبد العزيز ندّاي الذي أصبح هدافاً مخيفاً مع الوحدات الأردني بعدما عابه إهدار الفرص الكثيرة في معظم مبارياته في لبنان، ما وجّه أسهم الانتقاد إليه بكثرة.

أزمة النجمة تتفاقم

ضجّة لقاءي القمّة، قابلها ضجيج أكبر في ملعب أمين عبد النور في بحمدون حيث سقط النجمة بشكلٍ مفاجئ أمام الصفاء صاحب المركز الأخير 1-2.

انتصارٌ احتاج إليه الصفاء (13 نقطة) بشدّة بعد فوز كلّ من الحكمة (14 نقطة) والإخاء الأهلي عاليه (15 نقطة) في هذه الجولة. لكن الفوز الصفاوي حمل معه الكثير من المشاهد؛ منها احتساب ركلتَي جزاء لمصلحته وسجّل لاعب وسط النجمة السابق أحمد جلول الهدفين، مقابل هدف ثامن هذا الموسم لثاني ترتيب الهدافين محمود سبليني. ضجّة بحمدون كانت نتيجتها الكثير من الاعتراضات النجماوية، منها للجمهور الذي بقي خارج الملعب ولم يتمكن من الدخول، ومنها في أرض الملعب حيث طُرد المدرب موسى حجيج لاعتراضه على التحكيم، والحارس علي حلال والمدافع ماهر صبرا.

أحداثٌ من شأنها رفع مستوى التوتر حول النجمة، والذي بدأ مع خوضه سداسية الأواخر مرغماً، واستمر مع التظاهرات الواسعة في الشارع المطالبة باستقالة رئيس النادي، واكتملت مع توقّف التمارين التي بلا شك أدّت بشكلٍ أو بآخر دوراً في عدم ارتقاء الفريق الى مستوى التحدّي الذي واجهه أمام أضعف فرق الدوري، فكانت بالتالي الخسارة التي من شأنها أن تضيف المزيد من الآلام الى النادي الذي لطالما خلق أفراح اللعبة في لبنان قبل أن يتسلّل إليه الحزن بعدما دخل في دوامة الخيبات والإخفاقات والمشكلات.

سجّل اللاعب الشاب حسن سرور احد اهداف العهد (طلال سلمان)

الكرة الصفراء

# شفيونتيك ظاهرة جديدة في عالم التنس

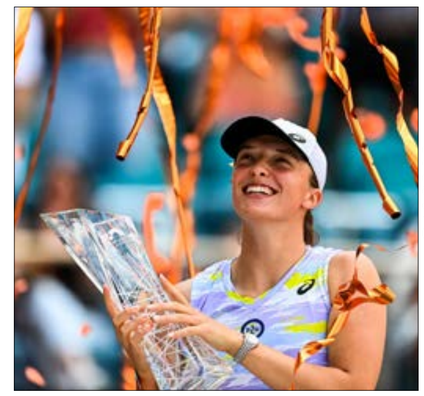

احرزت ابنة العشرين عاما لقب دورة ميامي 1000 (أ ف ب)

نضجت إيغا شفيونتيك بما يكفي، فبعدما كانت اليافعة المتكتمة والمولعة بموسيقى الهارد روك تتابع الإسباني رافايل نادال بدهشة، حوّلت بطولة رولان غاروس 2020 الحزينة بسبب فيروس كورونا إلى نقطة انطلاق أوصلتها إلى صدارة التصنيف العالمي في كرة المضرب.

على وقع أغنية (أهلا بكم في الغابة) لفريق غانز أن روزز عبر سماعات الأذن، استهلت البولندية مشاركتها في ملاعب البطولات الكبرى خلال رولان غاروس 2020 في باريس، وتحوّلت في نهايتها إلى «بينك فلويد»، لم يكن أحد موجوداً للتصفيق لها، حتى عندما رفعت الكأس من دون أن تخسر أية مجموعة في سبع مباريات، لتصبح أصغر متوّجة بكأس سوزان لنغلن منذ الأميركية مونيكا سيليش في 1992 وأول بولندية تحرز لقب بطولة كبرى. يوم السبت وتحت شمس فلوريدا، كانت الجماهير حاضرة خلافاً للمشهد الباريسي، لمتابعة ابنة العشرين عاماً تحرز لقب دورة ميامي 1000 بفوز ساحق على اليابانية نومي أوساكا 6-4 و6-صفر، قبل 48 ساعة من تربعها رسمياً على تصنيف سيدات كرات المضرب «دبليو تي آيه»، بدلاً من الأسترالية أشلي بارتي المعتزلة بشكل صادم عن 25 سنة.

**جاءت شفيونتيك، المولودة في العاصمة وارسو، إلى عالم التنس عندما أرادت التغلب على شقيقتها الكبرى**

أصبحت رابع لاعبة في التاريخ تحرز ثنائية إندين ويلز-ميامي في العام ذاته والمعروفة باسم «سانشاين دابل»، إذ تقام الدورتان في ولايتي كاليفورنيا وميامي تواليا، بعد الألمانية شتيفي غراف (1994 و1996)، البلجيكية كيم كلايسترز (2005) والبيلاروسية فيكتوريا أزارينكا (2016).

على الأراضي الأسترالية، خاضت شفيونتيك أولى بطولاتها الكبرى في 2019 عندما بلغت الدور الثاني، بعدها بأشهر قليلة، لم تصمد أكثر من 45 دقيقة أمام الرومانية سيمونا هاليب في باكورة مشاركاتها في رولان غاروس.

صقلت موهبتها جيداً في 2020، بلغت ثمن النهائي في ملبورن، دور ثالث في فلاشينغ ميدوز ولقب رائع في رولان غاروس بعد تخطيها لاعبات مثل أوساكا، هاليب، فوزنياكي، فيكيتش لتصعد إلى لائحة العشرين الأوليات. تغيير ملحوظ آخر قامت به الطالبة المجتهدة في 2019 والتي تخرّجت عام 2020، تمثل بتبديل مدربها.

شرح مدربها السابق بوتر سيرتسبوتوفسكي «لم تكن كرة المضرب محور حياتها الرئيس. هذا صعب. تخيّلوا: يجب أن أنظّم تمارينها السابعة صباحاً، لأنه كان يتعين عليها الذهاب إلى المدرسة بعد ذلك. وكانت تصل متعبة بعد اضطرارها للدراسة مساء».

لكن هذه الحالة ليست سوى من الماضي، ولو أن البولندية المجتهدة دوماً تستعين راهناً بطبيبة نفسية تساعدها على التحضير للمباريات. شرحت في 2020 «جعلتني أكثر ذكاء، بفضلها، ارتفعت ثقتي بنفسي».

تضيف «القوة الذهنية بشكل خاص هامة. بين نخبة اللاعبات، الجميع قادر على اللعب جيداً، لكن الأفضل هن الأكثر قوة ذهنياً». كلمات تعكس ربما ما يحصل من ضغط نفسي مع لاعبات مثل أوساكا، سفيتولينا أو أزارنكا اللواتي يعانين ضغوطاً نفسية هائلة.

يضيف المدرب سيرتسبوتوفسكي أن شفيونتيك «وحشة مسابقات»: «عندما تدخل أرض الملعب، تصبح جاهزة لكلّ شيء. هي متعطشة للانتصارات»، علماً بأنها وضعت حداً لتعاملها معه في نهاية 2021.

جاءت شفيونتيك، المولودة في العاصمة وارسو، إلى عالم التنس عندما أرادت التغلب على شقيقتها الكبرى. ورثت روح التنافس من والدها توماس، رياضي التجذيف السابق المشارك مع الفريق البولندي في مسابقة القارب الرباعي ضمن أولمبياد سيول 1988.

أحرزت لقب أول دورة رسمية تخوضها عام 2016 في ستوكهولم بعد تأهلها من التصفيات. بعدها بسنتين، وبعد أشهر عدة بعيداً من كرة المضرب لإصابة قوية في كاحلها، رفعت كأس فردي الناشئات في ويمبلدون.

بعد ستة ألقاب لدى المحترفات، بينها ثلاثة تواليا هذه السنة في الدوحة وإنديان ويلز وميامي، أصبحت شفيونتيك الأولى عالمياً.

(أ ف ب)

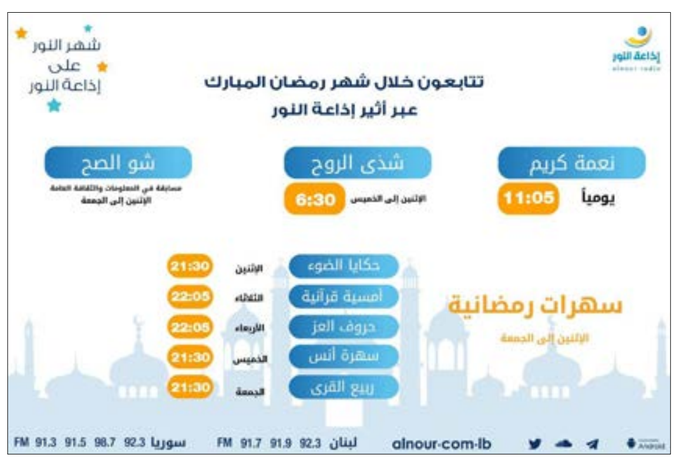




## استراحة

### كلمات متقاطعة 3998

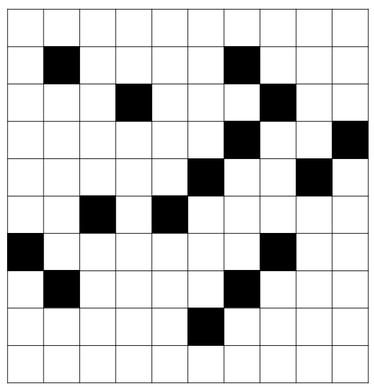

**أفقيا**

1- مؤلف موسيقي نمساوي راحل – 2- طاف في أرجاء البلاد – ماركة سيارات – 3- خاصم أشدّ الخصومة – موضع هبوب الريح – مدينة إيرانية – 4- للندبة – ولاية أميركية – 5- خاصتك – فنانة تركية – 6- زينة سطح البناء – جرذ بالأجنبية – 7- حرف عطف – الفنّان والمطرب – 8- من النبات – مدينة أميركية في ولاية الاسكا – 9- ياتي بالأكاذيب – من النبات – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل

**عمودياً**

1- من الخضر – كرات من الصابون – 2- ماركة ساعات – فنانة لبنانية ومسرحية – 3- للتعريف – وجع – جفاء – 4- ماركة سيارات – ضجر وسئم – 5- منصرف لعبادة الله – فرك ودعك – 6- مؤلف موسيقي بولوني راحل – مدنس – 7- حُب – مدينة كندية – 8- أطلال مدينة قديمة في مصر هي اليوم تلّ الفرما بين بور سعيد والإسماعيلية – دولة أفريقية – 9- نظام العاب فيديو قديم – للنداء – 10- عاصمة أوروبية – عاصمة أوروبية

**حلول الشبكة السابقة**

**أفقيا**

1- كاميكاز – شق – 2- ليلكي – فرّان – 3- ادلب – أتيلا – 4- ما – حفر – 5- أهزّ – مال – مر – 6- لوار – تويوز – 7- خوفو – حطب – 8- الو – ري – 9- سم – بابلو – 10- المحسوبية

**عمودياً**

1- كلام الناس – 2- ابداهو – لما – 3- ملل – زاحو – 4- يكبح – رو – بم – 5- كي – فم – فلاح – 6- اراتو – بس – 7- زفت – لو – فلو – 8- رين – بح – وب – 9- شال – ماطر – 10- قناطر زبيدة

### sudoku 3998

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | | 5 | 2 | | 3 | | | 8 |
| | | 3 | | | | 6 | | |
| | 6 | | 1 | | 9 | | 5 | |
| | 3 | | | | 5 | | | |
| | 9 | | | | 2 | | 6 | 7 |
| | | 2 | 4 | 8 | | | | 9 |
| 6 | 8 | 7 | | | | | 3 | |
| 3 | 2 | | | | 1 | | 7 | |
| | 5 | | 6 | | | | 9 | |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

### حل الشبكة 3997

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | 7 | 9 | 1 | 8 | 6 | 5 | 2 | 3 |
| 6 | 2 | 3 | 7 | 5 | 4 | 9 | 8 | 1 |
| 8 | 5 | 1 | 2 | 9 | 3 | 6 | 7 | 4 |
| 3 | 8 | 4 | 5 | 1 | 7 | 2 | 9 | 6 |
| 5 | 6 | 2 | 8 | 4 | 9 | 3 | 1 | 7 |
| 9 | 1 | 7 | 6 | 3 | 2 | 4 | 5 | 8 |
| 1 | 9 | 8 | 4 | 6 | 5 | 7 | 3 | 2 |
| 7 | 3 | 6 | 9 | 2 | 1 | 8 | 4 | 5 |
| 2 | 4 | 5 | 3 | 7 | 8 | 1 | 6 | 9 |

### مشاهير 3998

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

شاعر أردني (1930- 2004) ناضل في سبيل الكلمة الحرة المسؤولة في شعره وكتاباته.. عُرف براهب القلعة

4+2+1+7+6 = يحمله كل إنسان ■ 9+10+11+5 = صبيّة ■ 8+3 = إسم موصول

حل الشبكة الماضية: **لو كونت دو ليك**

إعداد
**نعوم مسعود**

## وفيات

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
**المحامي**
**عاطف حسين محفوظ سكينة**
والدته المرحومة الحاجة لميا علي الصبّاح
زوجته الحاجة فايزة أحمد خليل أفندي رمضان
أبناؤه: السفير محمد، العقيد علي
زوجته المحامية ندوى رمضان، القاضي حسن زوجته الأستاذة ليندا الجوني والمحامي عباس
زوجته المحامية مايا طربيه
بناته: رباب زوجة عامر عبد الله، ريما، ولمى زوجة عارف رمضان
أشقاؤه: المرحوم علي، المرحوم أحمد، الأستاذ حسن والمرحوم الدكتور محفوظ
شقيقاته: الحاجة صباح أرملة المرحوم الحاج حسن مزيحم، المرحومة الحاجة إنصاف زوجة المرحوم الحاج حسن الزين كلاكش، المرحومة الحاجة عطاف زوجة الحاج حسين أسعد كلاكش والمرحومة الحاجة عبلا
صلّي على جثمانه الطاهر أمس الأحد 3 نيسان 2022م ووري الثرى في مدفن العائلة في بلدته بلاط، مرجعيون.
تُقبل التعازي اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء 4 و5 الجاري في منزل العائلة، بلاط، ويوم الخميس 7 منه في مقرّ جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، من الساعة الواحدة ظهراً حتى الخامسة عصراً.
الآسفون: آل سكينة، الصبّاح، رمضان، كلاكش، مزيحم، عبد الله، الجوني، طربيه وعموم أهالي بلدة بلاط.

رمضان 2022

## الدراما الفلسطينية تتصدّى للرواية الصهيونية

# «قبضة الأحرار» حطّمت قيد «جلبوع»!

من «قبضة الأحرار»

بعد التقدّم الذي شهدته في الأعوام الأخيرة رغم ضعف الإمكانات، يرفع صنّاع الدراما في غزة شعار «لا عودة إلى الوراء» مع مسلسلين جديدين يُعرضان في الموسم الرمضاني الحالي، عملان يتصديان للمحاولات الفنية، الصهيونية والعربية على السواء، في شيطنة الشعب الفلسطيني وتشويه نضالاته وتضحياته واستهداف منظومته القيميّة والاجتماعيّة

مهدي زلزلي

◀ «شارة نصر جلبوع» ردا على «هدى» وأخواتها

وسط انشغال فريق مسلسل «ميلاد الفجر» (كتابة زكريا أبو غالي ـ إخراج حسام أبو دان. إنتاج «ميدل تاون») بالتحضير لإنجاز جزء ثانٍ من العمل الذي تناول في جزئه الأوّل حقبة الثمانينيات في قطاع غزة وما تخلّلتها من عمليات أربكت المحتل ومن بينها «الهروب الكبير» لستة أسرى من سجن غزّة المركزي، جاء انتزاع ستة أسرى جدد حريتهم من سجن جلبوع في أيلول (سبتمبر) الفائت في حادثة باتت أشبه بأساطير العصر الحديث، ليقلب

**يتجاوز العمل حكاية الاسرى الستة إلى تقديم صورة شاملة عن معاناة الاسرى باوجهها المختلفة**

المشهد تماماً. هكذا، فرضت العملية البطولية تأجيل «ميلاد الفجر 2» لصالح عمل جديد يواكب «الحدث المُعجزة» بحسب وصف أبو غالي في حديث مع «الأخبار». يروي أبو غالي أن فريق العمل تجاوز العائق الأبرز الذي تمثّل في ضيق الوقت بين أيلول والموسم الرمضاني الحالي، عبر إسناد كتابة الحلقات إلى كاتبَين (أبو غالي ومحمود منصور) باشرا فور حصول الحادثة في البحث عن كل خبر أو معلومة أو تفصيل يمكن أن يساعد في نقل رواية فلسطينيّة خالصة للحدث الذي خرج إلى العالم برواية الاحتلال وحده. تحقّق ذلك عن طريق مصادر دقيقة وقريبة من أسرى جلبوع وذويهم. هكذا، خرج مسلسل «شارة نصر جلبوع» في قالب درامي مشوّق، متضمّناً التفاصيل الكاملة لكيفية حفر النفق وإخفائه. كما أنّه يسلّط الضوء على ما تبع ذلك من متابعة وملاحقة لهم من أجهزة الأمن الإسرائيلية وصولاً إلى اعتقالهم من جديد بعدما نجحوا في إذلال المحتل وكسر هيبته وكشف هشاشة منظومته الأمنيّة.

يتجاوز العمل ـ بحسب ما ينقل لنا أبو غالي ـ حكاية الأسرى الستة (ورفاقهم الخمسة الذين شاركوا في التخطيط والتنفيذ، لكنهم أثروا إفساح المجال أمام أصحاب الأحكام المؤبدة كون الغرفة لا تتسع لأكثر من ستة) إلى تقديم صورة شاملة عن معاناة الأسرى بأوجهها المختلفة: من الإهمال الطبّي الذي يصل إلى حدّ القتل المتعمّد، إلى سياسة التعذيب النفسي والجسدي في فترة التحقيق، مروراً بمساومة الأسرى على أبسط حقوقهم واحتياجاتهم من خلال حرمانهم من الزيارات ومن الاتصال بذويهم وغير ذلك. كذلك، يعالج المسلسل قضية حق الأسرى بالإنجاب من خلال ما عرف بـ «النطف المحرّرة» وكيفية شرعنة هذا الأمر اجتماعياً وسياسياً ودينياً وقانونياً، ليشكّل تحدياً صارخاً للاحتلال وتحطيماً معنوياً لقيوده وقضبان سجونه، وترسيخاً لحقّ الأسرى في أن يكون لهم أسرةٌ وأبناء هم بمثابة «سفراء للحرية». من خلال القصّة الإنسانيّة المشوّقة والمؤثرة للأسير حاتم وزوجته خلود، نكتشف كيف ظهرت الفكرة بداية، لتتقاطع مع قصّة عميد الأسرى اللبنانيين الشهيد سمير القنطار الذي تحضر عبره في العمل قضيّة الأسرى العرب في سجون العدو. ويتوقّف أبو غالي عند المحاولات المستمرّة لشيطنة الشعب الفلسطيني وتشويه نضالاته وتضحياته واستهداف منظومته القيميّة والاجتماعيّة عن طريق جعل النطفة المحرّرة في الفيلم لضابط إسرائيلي! وقبلهما «الجنة الآن» (هاني أبو أسعد) الذي يزعم أنّ مشكلات أسرية وأزمات نفسيّة هي ما يدفع الاستشهاديين إلى تنفيذ عملياتهم البطوليّة للتخلص من واقعهم البائس! ويرى أبو غالي أنّ الردّ على هذه الأعمال لا يكون فقط ببيانات الاستنكار، بل بإنتاج أعمال فنيّة تعبّر عن نبض الشعب الفلسطيني وتنقل روايته الحقيقيّة التي تستحقّ الخروج إلى العالم، مضيفاً أنّ «شارة نصر جلبوع» ليس سوى خطوة على هذا الطريق.

ويكشف أبو غالي أنّ اختلاف معظم بيئة قطاع غزة جغرافياً عن الضفة الغربية والداخل المحتل، دفع المخرج حسام أبو دان إلى اختيار مواقع تصوير شرق القطاع بمحاذاة الحدود مع الأراضي المحتلة ما أدّى إلى مواجهة صعوبات عديدة من بينها التحليق المستمر لطائرات التجسّس المسيّرة التي شوّشت على التصوير، وتسبّبت تارةً في إعادة اللقطات وطوراً بتأجيل التصوير. كما أنّ سعي صنّاع العمل إلى أكبر قدر من التماهي مع الواقع على الصعد كافة، تجلّى في إنشاء سجن يشبه إلى حدّ كبير سجن جلبوع ومصلحة السجون الإسرائيليّة في وقت قصير جداً.

ويؤكد أنّ اختيار الممثلين وتوزيع الأدوار عليهم تمّا بعناية شديدة مع مراعاة قدراتهم الأدائيّة من جهة، ومدى تشابه مظهرهم الخارجي مع الشخصيّات الحقيقيّة من جهة ثانية، فكان علي نسمان في دور محمود العارضة، ومحمد خروات في دور أيهم كمجي، ولؤي نجم في دور محمد العارضة، وحسن النجّار في دور يعقوب القادري، وإياد البلبيسي في دور زكريا الزبيدي، ومهنّد قاسم في دور مناضل انفيعات. وإلى جانب هؤلاء شارك في العمل عدد كبير من نخبة الممثلين في قطاع غزة.

العمل الذي أنتجته قناة «القدس اليوم» الفضائية و«مبدل تاون للخدمات الإعلامية» يُعرض في شهر الصوم على عدد كبير من الفضائيّات العربية أبرزها: «القدس اليوم»، «فلسطين اليوم»، «المنار»، «الإيمان»، «العالم سوريا»، «المسيرة»، «الاتحاد»، و«بلادي».

◀ «قبضة الأحرار»: تجسس و«شابك» ومستعربون

إلى جانب «شارة نصر جلبوع»، يبرز مسلسل «قبضة الأحرار» (كتابة فارس عبد الحميد بمعاونة تسنيم المحروق ـ إخراج محمد خليفة بمشاركة حسام أبو دان ـ إنتاج دائرة الإنتاج الفني).

العمل من بطولة رشاد أبو سخيلة، وأحمد فياض، وغسان سالم، وحامد حسونة، ورائد قنديل، وجواد حرودة، وزهير البلبيسي، وحسن الخطيب، وصفاء حسني، ونيفين زيارة، ورائدة أبو دية، وميرفت محمود، وضياء بارود، وأحمد النجار. وفق أحد أبطاله غسان سالم، فإنّ المسلسل عمل أمني استخباراتي بامتياز تتخلّله بعض الخطوط الاجتماعية ويتناول المحاولات الإسرائيليّة الحديثة لاختراق قطاع غزة عن طريق تسلل بعض المستعربين وعملاء جهاز «الشابك» الصهيوني إلى القطاع لتنفيذ مهام متنوعة من اغتيالات وتعقّب وتجسس. ويعرض المسلسل جهود المقاومة الدؤوبة في مواجهة هذه المحاولات، والمستندة إلى هيكليّة منظّمة وفدائيّة عالية تظهّران حرص المقاومة على سلامة الأمن الداخلي في مناطقها وحماية أهلها. إذ تنجح في كشف عدد كبير من المخطّطات قبل تنفيذها في أماكن مختلفة وأوقات متفاوتة. ويأتي المسلسل أيضاً ردّاً على مسلسل «أفوضى» الإسرائيلي («نتفليكس») الذي يخدم نظام الاستعمار الصهيوني، من خلال ترويجه للجرائم الذي يقترفها «المستعربون» في جيش الاحتلال. يؤكّد سالم في حديثه مع «الأخبار» أنّ صنّاع العمل كانوا حريصين تماماً على احترام عقل المشاهد لجهة مراعاة القدرات الحقيقيّة للمقاومة في قطاع غزة وإمكاناتها الموجودة على الأرض عند تظهير هذا الواقع ضمن المسلسل، بعيداً عن أيّ مبالغات فانتازيّة أو أحداث غير منطقيّة على طريقة حكايات الأبطال الخارقين. إذ يتعرّض «جنود الظل» الأمنيّون في المقاومة إلى أخطار حقيقيّة من خلال استهدافهم بالعبوات الناسفة والأجسام المشبوهة والطائرات المسيّرة وبسقط بعضهم شهداء على مدار الحلقات الثلاثين بينما يتابع الآخرون الطريق.

«شارة نصر جلبوع»: على «القدس اليوم»، «فلسطين اليوم»، «المنار (منتصف الليل)»، «الإيمان»، «العالم سوريا»، «المسيرة»، «الاتحاد»، و«بلادي».



وثائقي

# الحكيم... جورج حبش: الثوريون لا يموتون

عبدالرحمن جاسم

يحظى جورج حبش الأمين العام المؤسّس لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بهالة أسطورية تحوطه: إنه طبيبُ فلسطيني، سياسيّ رومانسي، عروبي محنّك، قائدُ عملاني ناجح، متواضع إلى أبعد الحدود، وفوق كل هذا، هو القائد الفلسطيني. لعلّه العربي الوحيد ـ الذي ترك منصبه القيادي، وعاد إلى صفوف الجماهير ليقاوم. ليس مستغرباً إذاً أن تكون هناك مئات الدراسات والوثائقيات والكتب حول شخصية هذا الرجل المدهش. يأتي وثائقي «الحكيم... جورج حبش» الذي أعدّته وأخرجته الباحثة والسينمائية اليسار كمال ناصر (إنتاج «الجزيرة الوثائقية») بمثابة إضاءة إضافية على حياة الحكيم، لا السياسية فحسب، بل الشخصية أيضاً. علماً أنّ اليسار هي ابنة الشهيد كمال ناصر، القيادي في حركة «فتح»، الذي اغتالته وحدة «كيدون» (وحدة الاغتيالات المركزية في الموساد) برفقة الشهيدين كمال عدوان، وأبو يوسف النجّار في «عملية فردان» عام 1973.

الوثائقي (قرابة ساعة) أعدّ على مدى عام ونصف العام، وصُوّر في أربع دول (فلسطين، لبنان، تونس، فرنسا) في ظلّ أحداث عالمية صعبة كجائحة كورونا. يبدأ الشريط من رسائل الحكيم وصولاً إلى خطاباته الثورية، عابراً خلال حياته بدءاً من طفولته وتخمّر فكرة الثورة بداخله، وصولاً إلى إنجازاته كقائد رئيسي في التاريخ الفلسطيني. لكن ما هو الهدف اليوم من إنتاج وثائقي مماثل؟ تجيبنا اليسار: «الهدف من فيلم جورج حبش هو تذكير العالم بفكرة النضال الفلسطيني والتضحيات التي قدّمها هذا الشعب وقدرته وإصراره على المواصلة لتحقيق أهدافه في تحرير الوطن من خلال سيرة مناضل مثل جورج حبش كان نموذجاً لهذا النضال، وقدّم ما استطاع لوطنه وشعبه في ظروف قاسية، وكان العالم في حالة إنكار للحق الفلسطيني والقضية». تدرك اليسار كمال ناصر بأنّ إنجاز وثائقي دقيق حول شخصية بهذا الحجم، سيشرّع الأبواب على اعتراضات كثيرة. تعلّق المخرجة: «لا يمكن إرضاء كلّ الجمهور بشكل متساوٍ، وليس هناك عمل كامل يلبّي كلّ الأفكار والتوجهات. في كل فيلم أقدّمه، أشعر أنني غير راضية بالكامل، وأرغب بأن يكون أفضل مما ظهر عليه، وهذه هي الحال مع فيلم جورج حبش. كنت أرغب أن أتوسّع أكثر في استعراض جوانب حياته الشخصية بحيث يكون الفيلم من جزأين لأني أعتبر حبش تركيبةً فريدة لا تتكرر كثيراً». وعن مدّة الفيلم، تُشير إلى أنّ المدة لم تكن كافية، لكن «ردود الفعل من المشاهدين جعلتني أشعر بالرضى عن هذا المشروع».

يأخذنا ذلك إلى ضيوف العمل الذين تنوّعوا من شخصيات قريبة من الحكيم، إلى أخرى تدور في فلكه، ثقافياً وحضارياً. تؤكد اليسار بأنّها عملت بشكل منهجي في اختيار الضيوف وإن واجهتها ـ كالمعتاد في أعمال مماثلة ـ بعض العوائق، لناحية إيجاد الضيوف، فضلاً عن «الظروف العالمية» (جائحة كورونا والأوضاع الاقتصادية والسياسية في لبنان) التي أثّرت على توقيت تصوير الفيلم والتصوير مع الضيوف والشخصيات: «بالنسبة لضيوف الفيلم، كان السيد صلاح صلاح مرجعيتي في اختيار الضيوف بحكم قربه من الحكيم ومصداقيته لدى الشعب الفلسطيني، وكان يقدم لي النصائح في إعداد الأسئلة للضيوف الآخرين. جميع الضيوف تحدثوا بصدق بحكم معرفتهم بالحكيم وبعضهم وجه له انتقاداً، وهذا ما قدّم إضافة للفيلم». ميزة العمل أنه استضاف شخصيات عربية وعالمية تحدّثت للمرة الأولى عن الحكيم. وقد ظهر فيه العديد من الضيوف الرئيسيين أمثال: بسام أبو شريف (أحد مؤسّسي «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»)، علي ناصر محمد (رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الأسبق)، أمين اسكندر (البرلماني والباحث السياسي المصري)، النائب السابق نجاح واكيم، المناضل الراحل أنيس النقاش، صلاح صلاح (عضو مؤسس في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) الديبلوماسي الجزائري ومبعوث الأمم المتحدة الأسبق الأخضر الإبراهيمي، فواز طرابلسي (نائب الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي سابقاً) وعابد الزريعي (مدير مركز «دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء»)، رلى أبو دحو (أسيرة فلسطينية محرّرة من الجبهة الشعبية). إلى جانب الضيوف العرب، حلّ آخرون داروا في فلك الحكيم، كمراسل صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية والخبير الفرنسي جورج مالبرونو، والباحث «أوريان 21» الإلكترونية)، فضلاً عن شخصيات أخرى. لكن ما سبب غياب زوجة الحكيم هيلدا عن العمل وإصدارها لاحقاً بياناً استنكارياً إزاء محتوى الوثائقي، خصوصاً أنّ وجودها كان ليمنح العمل ثقلاً كبيراً؟ تؤكد اليسار كمال ناصر أنّه كان يُفترض أن تكون هيلدا «الضيف الرئيس في العمل، لكنّها لم تشارك بسبب تحفّظها على التصوير في ظلّ الجائحة لأسباب صحية. لذا، لم توافق على الظهور المصوّر. وكان المقترح أن يكون تواجدها في الفيلم من خلال تسجيلات صوتية، لكن للأسف، فنوعية التسجيلات الأولية لم تكن بالجودة المقبولة تقنياً، فارتأيت عدم استعمالها كمنتجة منفذة للعمل وكمخرجته. وبالتالي، لم يتم استكمال هذه التسجيلات أو استخدامها للفيلم، وكان من الصعوبة بمكان التواصل مع شخص آخر من العائلة يكون له تلك التجربة والعلاقة المباشرة مع الحكيم». وتُشير إلى أنّ معرفتها السابقة بابن شقيقة الحكيم خالد الراهب دفعها للطلب منه الظهور في الوثائقي، وقد «استمتعنا بحديثه عن تجربته منذ الصغر مع الحكيم، وكيف كان يراقب هذا المناضل الإنسان، وما الذي عرفه عنه وتعلّمه منه وترسّخ في ذاكرته عنه».

**الوثائقي أعدّته وأخرجته الباحثة والسينمائية اليسار ابنة الشهيد كمال ناصر**

ولا تنسى ناصر أن تشكر طاقم عملها وطاقم «الجزيرة» على الجهد الكبير الذي بذلوه معها وكذلك «عصام اليماني (ابن المناضل الفلسطيني أبو ماهر اليماني أحد مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) الذي ساندني كثيراً، وقدّم لي نصائح كثيرة أفادت الشريط».

اليوم، تعمل اليسار ناصر على إنتاج مختلف، وإن ضمن القضية المركزية والرئيسية أي «تحرير فلسطين». تقول لنا: «أعمل حالياً على إنتاج أوبريت غنائي لأطفال فلسطين في داخل فلسطين وخارجها. هذا الأوبريت يعبّر عن الأطفال وأحلامهم وأفكارهم عن وطنهم، وحالياً هو في مرحلة التحضير وكتابة الكلمات. أعمل مع طاقم مميز من الكاتب والملحن والمغنّين للبدء في التنفيذ قريباً».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 4 نيسان 2022 العدد 4601

## صورة وخبر

**من فلسطين إلى اليمن... علت المفرقعات والألعاب النارية ابتهاجاً بشهر رمضان. رغم الحرب الهمجيّة المستمرّة منذ سبعة أعوام على اليمن، نزل اليمنيون إلى أسواق صنعاء القديمة ليتبضّعوا ما استطاعوا من حاجيات لشهر الصوم، فيما نشط بيع الألعاب النارية التي تشكّل بهجة الشهر ونكهته بالنسبة إلى الأطفال (محمد حويس ــ أ ف ب)**

## المفكرة

**جسر (فنّي) بين «جيلين»**

■ في مناسبة إطلاق النسخة الثانية من «أسبوع الصوت» لليونسكو في بيروت، تنظم «مبادرة حسن الجوار» في «الجامعة الأميركية في بيروت» أمسية موسيقية لفرقة «جيلان»، التي تقدّم أغنيات شرقية وأخرى خاصة بها تمزج بين الجاز والصوفي والروك. تحاول الفرقة تقديم أمزجة مختلفة والإفادة منها ضمن أسلوب يعبر عنه جيلان من أعضاء الفرقة: الأب والابن. ومن هنا جاء اسم الفرقة. تتكون «جيلان» من خالد العبدالله (غناء وعود) وابنه آدم العبدالله (غناء، بيانو وكيبورد)، وأسامة الخطيب (غناء وغيتار باص) وابنه إبراهيم الخطيب (درامز).

**أمسية موسيقية لفرقة «جيلان»: س:21:00 مساء 7 نيسان (أبريل) ـ قاعة «أسمبلي هول» في الجامعة الأميركية في بيروت. الحفلة مجانية حجز البطاقات على الرابط التالي:**
https://ihjoz.com/events/6493

**ماهر العطّار: عدسة على «بيريتوس»**

■ يستخدم المصوّر الفوتوغرافي اللبناني ماهر العطّار (الصورة)، «بيريتوس» اسم المدينة التي كانت عاصمة فينيقيا خلال العصر الروماني، وحلّت في موقع بيروت نفسه اليوم، عنواناً لمشروعه «بيريتوس مدينة مجيدة». المعرض الذي يُفتتح في الخامس من أيار (مايو) في «آرت ديستريكت» في «بيت الصورة . بيروت» (الجميزة). المشروع الذي استمر ثلاث سنوات من التصوير في المدينة، يعكس واقع المدينة منذ عام 2019، وما مرّت به خلال هذه الفترة من وجهة نظر الفنان الذي يرى مدينته صامدة وفخورة رغم كل ما عاشته وتعيشه من أزمات. يضمّ المعرض سلسلة من أعمال الليموغراف.

**«بيريتوس مدينة مجيدة»- الخميس- 5 أيار (مايو) ـ «آرت ديستريكت» (الجميزة). للاستعلام:81/680069**

**«أصداء من لبنان»: تشكيك وغرافيك وسياسة**

■ تحت عنوان «أصداء من لبنان»، افتُتح المعرض الافتراضي على منصة «فن وسياسة»، ليضمّ مجموعة من الأعمال بتوقيع عدد من الفنانين اللبنانيين. أعمال تتجاوب مع الأحداث التي تعيشها البلاد منذ عام 2019، بدءاً من «انتفاضة تشرين» مروراً بانفجار مرفأ بيروت، وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية بكل انعكاساتها على الواقع اليومي لحياة اللبنانيين. يضم المعرض لوحات تشكيلية ورسومات غرافيك وفيديو لأربعين فنانة وفناناً من بينهم: عدرا قنديل وأرمين جيفورجيان وكريستين كتانة (الصورة) ودانيال الحايك وهادي بيضون ونور فليحان وعمر فرنجية ورامي قانصو وساندرا صهيون وسليم معوض. تُوزع الأعمال على ثيمات مختلفة هي: «الصراع اللبناني»، «اللوبي»، «ثورة: الصرخة اللبنانية»، «4 آب»، «في أعقاب النقطة صفر» و«حائط تذكاري».

**«أصداء من لبنان»: حتى الأول من تمّوز (يوليو) ـ على منصة Arts & Politics ـ للاستعلام: 03/614493**

**أهراءات بيروت بين الهندسة والذاكرة**

■ تحت عنوان «مستقبل الأهراءات بين الواقع الهندسي والذاكرة الحية للمدينة»، تقيم «نقابة المهندسين» في بيروت ندوةً يتحدث فيها المهندس جوزف مشيلح، رئيس فرع المهندسين المدنيين الاستشاريين، والمعمارية ديفينا أبو جودة، رئيسة فرع المهندسين المعماريين الاستشاريين، ونقيب المهندسين في بيروت عارف ياسين. تناقش الندوة ثلاث أوراق بحثية هي: «مراقبة الصحة الإنشائية والمسح الثلاثي الأبعاد ونمذجة العناصر المحدودة لصوامع مرفأ بيروت» لعميد كلية الهندسة في «جامعة القديس يوسف» الأكاديمي وسيم رافاييل؛ و«تقييم الاستقرار الهيكلي لصوامع بيروت المتضررة» للبروفيسور يحيى تمساح من «جامعة بيروت العربية»؛ و«استدامة الذاكرة الحية للمدينة ومفهوم التعافي الحضري» لأستاذة العمارة والتصميم الحضري في الجامعة الأميركية في بيروت الأكاديمية هويدا الحارثي.

**«مستقبل الأَهراءات بين الواقع الهندسي والذاكرة الحية للمدينة»: س: 16:00 عصر غدٍ الثلاثاء ـ «دار النقابة» (الطابق الأول، مار الياس) ـ تُبث الندوة مباشرة على الفايسبوك**
www.facebook.com/oeabeirut

## على بالي

**أسعد أبو خليل**

عبد الناصر ضدّ الشيوعيّين؟ صحيح أنّ عبد الناصر حارب الشيوعيّين في زمانه. لكنه كان على حقّ. مشروع عبد الناصر كان أكثر جذريّة (في العدالة الاجتماعيّة والسياسة الخارجيّة) من مواقف الأحزاب الشيوعيّة العربيّة. هو حارب في فلسطين ورفض قرار التقسيم فيما انصاعت كل الأحزاب الشيوعيّة ـ كلها يعني كلّها ـ لأوامر الاتحاد السوفياتي في قبول التقسيم. هو طرح مشروع حرب عصابات ضد الاحتلال الإسرائيلي في الخمسينيّات ودعم مقاومة رائدة في غزة، وأصاب مصر الدمار والتخريب من إسرائيل من جرّاء ذلك. هو أنشأ أول مشروع وحدوي حقيقي في التاريخ العربي المعاصر، فيما وقف الشيوعيّون العرب ضدّه. ثم هناك مسار الأحزاب الشيوعيّة واتجاه عدد منها نحو التّحابّ مع الاحتلال الغربي (العراق) أو الليبراليّة (في لبنان وخارج لبنان) أو نحو التطبيع أو مهادنة العدوّ (بعض شيوعيّي مصر أمثال لطفي الخولي). وقد وقف الشيوعيّون ضد عبد الناصر عندما كان العالم الغربي ودول الرجعيّة العربيّة وإسرائيل يشكّلون جبهة عالميّة ضدّه. أكيد أنّ عبد الناصر كان على حق والشيوعيّين كانوا على خطأ في عدائهم. ألا يريد الشيوعيّون تحقيق العدالة الاجتماعيّة؟ عبد الناصر ذهب بعيداً في ذلك وتحدّث عن الفقراء أكثر ممّا سمعت قادة الحزب الشيوعي اللبناني أو السوري يتحدّثون عن الفقراء. والغرب شنّ حملات وحشيّة ضد عبد الناصر، والحكومة الأميركيّة على الأرجح تورّطت في تسميم أو قتل عبد الناصر بطريقة ما، وكل هذا وهناك من يقول إنّ عبد الناصر «قمع» الشيوعيّين العرب؟ مشروع عبد الناصر كان جذريّاً إلى درجة أنّ شعار «لا صوتَ يعلو فوق صوت المعركة» كان في محلّه تماماً. (عدّل حازم صاغية في جريدة محمد بن سلمان، «الشرق الأوسط»، الشعار وحوّله في دعوته إلى تقييد حريّة التعبير في لبنان إلى: لا صوتَ يعلو (في لبنان) فوق صوت مصلحة النظام السعودي العليا، وهو بذلك كان يؤيّد قمع السعوديّة لحريّة التعبير في لبنان. الشيوعيّة العربيّة مشروع معتدل، ولا ضيرَ من الاعتراف بذلك. عبد الناصر سبقهم بأشواط.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
**ابراهيم الأمين**
■ مدير التحرير المسؤول
**وفيق قانصوه**

■ مجلس التحرير
**أمل الأندري**
**محمد وهبة**
**وليد شرارة**
**دعاء سويدان**
**جمال غصن**
**حسين سمور**

■ المدير الفني
**صلاح الموسى**

■ المكاتب
**بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن**
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963
/AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
**الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com**
■ التوزيع
**شركة الأوائل**
**15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381**
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 4 نيسان 2022 العدد 189
Lundi 4 avril 2022 no189

الأخبار

# رأس المال

في العدد

02
أديب نعمة
**مراجعة نقدية لدليل الفقر المتعدّد الأبعاد**

05
عبيدة الحنا
**التّغطية الصحية في لبنان**

06
علي عواد
**عمّال أميركا: دعوات للاتّحاد**

07
ماهر سلامة
**التفوّق الصينيّ في الـ«5G»**

08
عبد الحليم فضل الله
**عن اقتصاد السوق وأزمة العِلم**

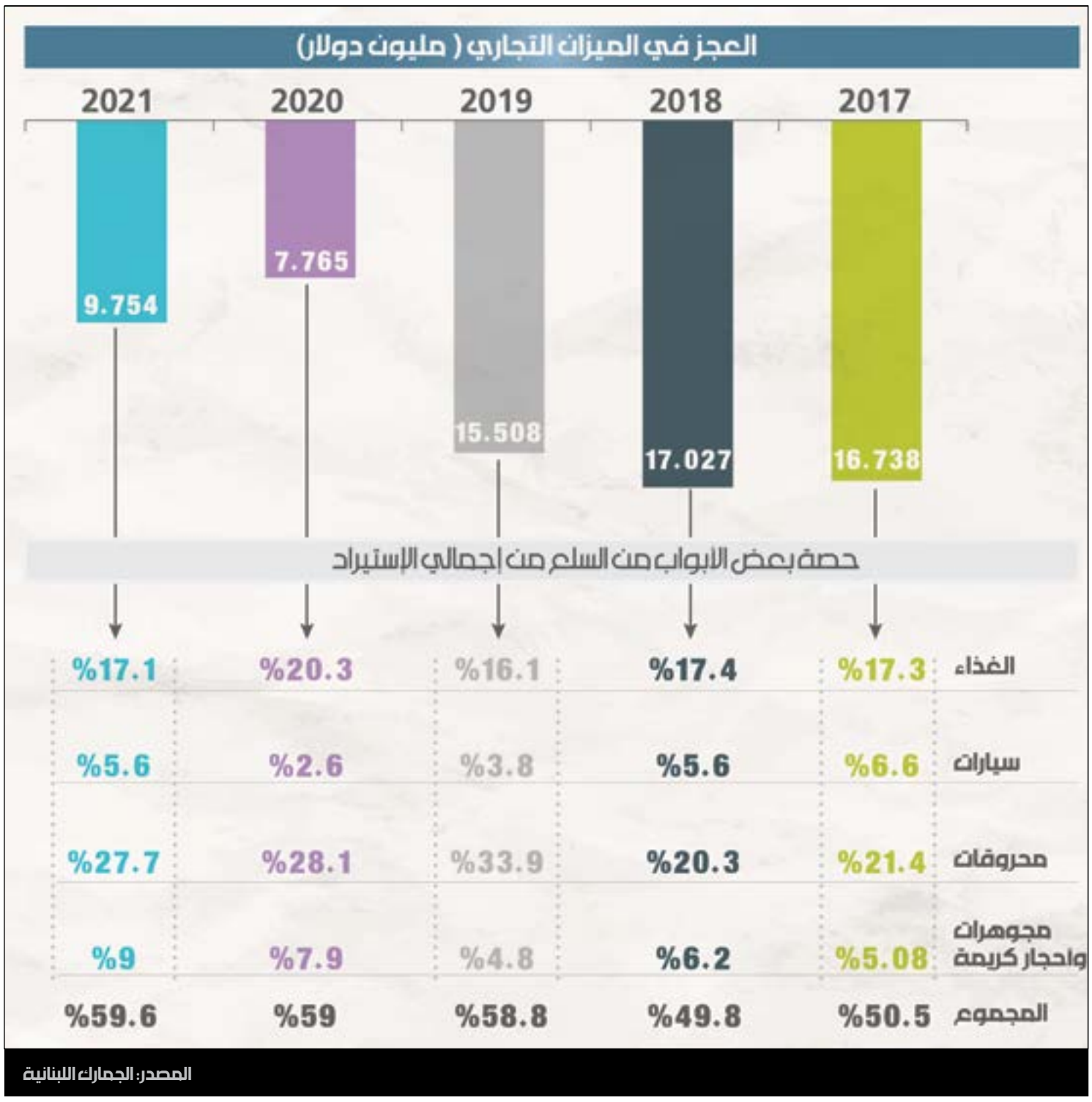

المصدر: الجمارك اللبنانية

# هل تغيّر نمط الحياة؟

في عام 2017 كان العجز في الميزان التجاري يبلغ 17 مليار دولار، ثم انخفض إلى 15,5 مليار دولار في عام 2019، وبلغ 7,7 مليارات دولار في عام 2020، و9,7 مليارات دولار في عام 2021. ما تغيّر فعلاً في الفترة الفاصلة بين الانهيار ونتائجه، هو التراجع الهائل في قيمة الاستيراد مقابل تحسّن طفيف في التصدير، لكنّ حصص الأبواب الأساسية من مجمل الاستيراد لم تتغيّر هي أيضاً ربطاً بالنموذج الاقتصادي للبنان الذي يعتمد على الاستيراد بنسبة 80% من كل السلع المستهلكة محلياً، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 90% في ما خصّ السلع الغذائية (بحسب أرقام منظمة الغذاء). فما هي السلع التي لم يتخلَّ عنها المستهلكون في لبنان؟ وهل يعكس ذلك تعديلاً اقتصادياً؟ هل أجرى المستهلكون تعديلاً جذرياً في نمط حياتهم ليتماشى مع إدارة الأزمة؟

الكثير من الأسئلة التي تثار حول تغيّر نمط الحياة، ولا سيما عندما تتداخل العوامل المحلية بالعوامل الخارجية. فعلى سبيل المثال، تخلّى المستهلكون في لبنان عن قسم كبير من استهلاك المازوت والبنزين والفيول بسبب ارتفاع الأسعار الداخلية لهذه السلع وخصوصاً بعد توقف مصرف لبنان عن تمويل المازوت وقسم من البنزين، إلا أن فاتورة الاستيراد المدفوعة بالدولار تحسّنت في عام 2021 وسجّلت انخفاضاً بنسبة 10% مقارنة مع الاستيراد في عام 2017، وذلك بعدما كان الانخفاض يبلغ 28% في عام 2020. ما حصل هو أن الكميات المستهلَكة تراجعت مقابل ارتفاع أسعار المشتقات النفطية العالمية.

فاتورة استيراد السيارات بلغت 766 مليون دولار في عام 2021، مقارنة مع 295 مليون دولار في عام 2020 و1,3 مليار دولار في عام 2017. لم تطرأ تغيّرات واسعة على أسعار السيارات العالمية في السنوات المشار إليها، ما يثير القلق حول مدى التغيّر في بنية الاستهلاك لدى المقيمين في لبنان. فهل عاد استيراد السيارات إلى الارتفاع في عام 2021 بسبب المخاوف من ارتفاع سعر الدولار الجمركي الذي سينعكس ارتفاعاً في أسعار السيارات؟ إذا صحّ وجود عمليات تخزين كبيرة كهذه، فهل درس التجّار حقيقة أن ارتفاع الأسعار يقلص الاستهلاك؟ أم أنهم مستعدون لتحمّل مخاطر كهذه؟ هل هذا الأمر يعكس تعديلاً ما في نمط الحياة؟

بالنسبة إلى السلع الغذائية، فإن واردات الغذاء سجّلت 2,34 مليار دولار في عام 2021، علماً بأنها بلغت 2,29 مليار دولار في عام 2020، وكانت 3,4 مليارات دولار في عام 2017. عملياً، سجّلت التراجع في واردات الغذاء بقيمة مليار دولار بين فترة ما قبل الأزمة وما بعدها. وهذا التراجع حقيقي، وغالبيته ناتجة من تراجع استيراد البقر، إذ تقلّص استهلاك اللحوم الحمراء بنسبة كبيرة. فقد استورد لبنان في عام 2021 نحو 143 ألف رأس بقر مقارنة مع 220 ألف رأس في عام 2020 (في حينه كان استيراد البقر مدعوماً لفترة أشهر من السنة)، ومقارنة مع 233 ألف رأس بقر في عام 2017. الفرق في فاتورة الاستيراد بين عامَي 2017 و2021 بلغ انخفاضاً بقيمة 78 مليون دولار علماً بأن الأسعار العالمية انخفضت في هذه الفترة. كذلك، يعود الأمر إلى انخفاض في استيراد الألبان بقيمة 176 مليون دولار.

إذاً، ما الذي تشي به هذه الأرقام؟ ما بات معروفاً هو استغناء اللبنانيين عن وجبات غذائية أو عن بعض المكوّنات الغذائية في وجباتهم، وأيضاً انخفضت ساعات التغذية بالتيار الكهربائي التي يحصلون عليها من المولّد، لكنهم في المقابل، زادوا من رسملة أصولهم سواء في السيارات أو في المجوهرات. رغم ذلك، لم يحصل تعديل بنيوي في نمط الحياة. هذا الأمر واضح للعيان، فالنموذج الاقتصادي، وإن تعرّض لضربة شديدة، ما زال على حاله يعتمد على التحويلات الخارجية من المغتربين أو من الأموال الآتية إلى النازحين السوريين أو حتى من القروض والمساعدات والهبات الدولية. وكل هذه الأموال تُستعمل في سبيل تمويل النمط نفسه، سواء من قبل الأفراد، أو من قبل السلطات المنظّمة مثل مصرف لبنان. وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من الاستقرار النسبي في حصّة الأبواب الأربعة (المشتقات النفطية، الغذاء، السيارات والمجوهرات) من مجمل قيمة استيراد لبنان السنوي. في عام 2017 كانت تمثّل 54,4%، وفي عام 2020 بلغت 58,5% وفي عام 2021 بلغت 54,9%. ورغم أنه في مرحلة ما ظهرت تقارير واسعة عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والهجرة، وأشارت بعض التقارير إلى مدى سوء الأحوال المعيشية لدى أكثر من 80% من السكان... وقد استندت التقارير بشكل أساسي إلى تدهور القوّة الشرائية للمداخيل، وإلى ارتفاع سعر الصرف في السوق الحرّة، للاستنتاج بأن هناك اجتياحاً للفقر المتعدّد الأبعاد لغالبية السكان في لبنان أجبرهم على تعديلات جذرية في أنماط استهلاكهم. لكنّ المؤشرات لا تشير إلى تغيّر جذري، بمقدار ما تشير إلى «تكيّف ما» جرى تكريسه في الأشهر الثلاثة الأخيرة من خلال عودة مصرف لبنان إلى دعم الاستهلاك عبر دعم سعر الصرف وتثبيته على 20 ألف ليرة. المشكلة ستظهر حالما يعود النموذج إلى الانفجار. قد يظهر ذلك بوضوح بعد الزيادات الهائلة على أقساط المدارس، أو توقف مصرف لبنان عن تمويل استيراد 85% من شحنات البنزين... بالتأكيد سيظهر الأمر مجدداً وبقسوة أكبر إلى أن ينقذنا أحد مجدداً، أو نُجبر على تغيير بنيوي.

1

## مراجعة نقدية لـ «الدليل المتعدّد الأبعاد لقياس الفقر في لبنان ـ 2019»

# الفقر ليس وجهة نظر

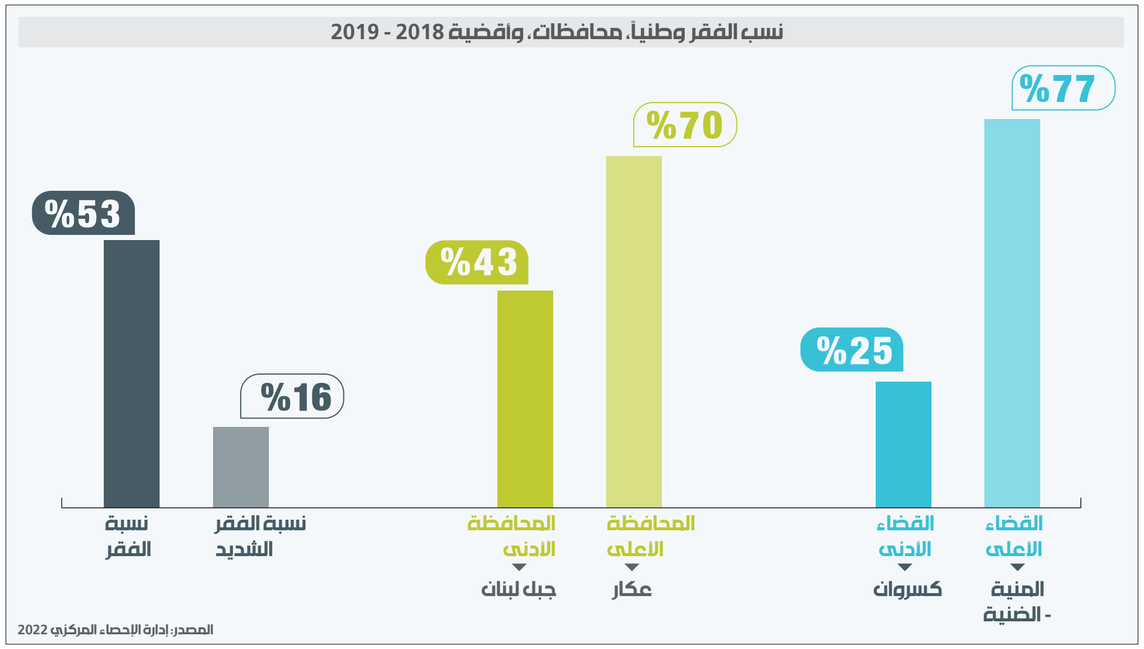


**أديب نعمة ***

بتاريخ 16 آذار 2022، عُقد مؤتمرٌ صحفيٌ في مقر إدارة الإحصاء المركزي، لإعلان قيام الإدارة بتصميم دليل متعدّد الأبعاد لقياس الفقر باتّباع منهجية أوكسفورد – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قامت الإدارة باحتساب نسب الفقر (الحرمان) حسب هذا الدليل انطلاقاً من بيانات مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر 2018 – 2019 على المستوى الوطني والمحافظات والأقضية. وبناءً على هذه الحسابات، أتت نسبة الفقر (الحرمان) 53% من السكان (المقيمين)، ومن أصلهم 16% يعتبرون فقراء/ محرومين جداً. وعلى صعيد المحافظات، فإن أعلى نسبة حرمان سُجّلت في عكار (70%)، وأدناها في جبل لبنان (43%). وعلى مستوى الأقضية، فإنّ أعلى نسبة سُجّلت في قضاء المنية – الضنية (77%)، وأدناها في كسروان (25%). وهذه النسب تصف الوضع حتى الفصل الأول من عام 2019، أي أنها سابقة على الانهيار الكبير الذي حصل نهاية صيف – بداية خريف 2019.

هو والمسح الذي استند إليه القياس، هو الأحدث والأكثر تمثيلاً مقارنة بكل ما تُشر خلال السنتين السابقتين من تقديرات وأرقام. ليكون بذلك نقطة انطلاق لمن يرغب في التعمّق في دراسة ظاهرة الفقر وغيرها من الانعكاسات الاجتماعية للأزمة التي يمر فيها لبنان.

وهذا المقال يتوجّه إلى جمهور مثلّث المكوّنات: أولاً عموم المواطنين والمقيمين؛ ثانياً المهتمون بدراسات الفقر والناشطون في هذا المجال؛ وثالثاً من يرغب ممن هم في موقع مسؤول معني بالموضوع. ويتراوح مضمون المقال بين ما هو موجّه للجميع، وبين ما قد يكون أكثر تخصّصاً مع السعي لجعل الأمور أقرب ما يمكن إلى الوضوح والبساطة.

وقبل الولوج في تحليل المقياس والنتائج، أعبّر أولاً عن تقديري لهذا الجهد وتقييمي الإيجابي الإجمالي لما قامت به إدارة الإحصاء، إذ إنّ تصميم الدليل والقياس قد أُنجز بالدرجة الأولى من قبل فريق من الأخصائيين اللبنانيين مع دعم تقني من البنك الدولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفريق الوطني قد اعتمد في هذا الدليل عتبات مرتفعة للفقر متناسبة مع الوضع في لبنان – لا بل ربما كانت مرتفعة أكثر مما هو لازم على ما سوف أتطرّق إليه لاحقاً – ولم تلتزم بالعتبات المنخفضة للقياسات الدولية سواء تلك التي يقترحها البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي، وهو ما يفسّر نسب الفقر المرتفعة التي توصّل إليها القياس، بدلاً من النسب المنخفضة غير الواقعية التي غالباً ما تؤدي إلى حجب المشكلة بدلاً من الاعتراف بها. وهذه إيجابية هامة تسجّل لإدارة الإحصاء وفريقها. وما سوف يرد من أفكار نقدية ومقترحات للتحسين والتطوير لا تلغي هذه التقييم الإجمالي، لا بل هي تنطلق منه من أجل التشجيع على خطوات بحثية لاحقة أكثر تقدّماً.

### توضيحات أولى

من الضروري أن نوضح أولاً بعض النقاط.

أ- في الترجمة العربية استخدم تقرير إدارة الإحصاء المركزي، مصطلح مؤشّر الفقر متعدّد الأبعاد لعام 2019، وفي رأيي أنه كان من الأفضل استخدام مصطلح دليل بدلاً من مؤشّر كتعريب لمصطلح Index، وهذا أكثر اتّساقاً من الاستخدامات الشائعة لأنّ مصطلح مؤشّر يكون تعريباً لـ Indicator. لكن النقطة الأكثر أهمية تتعلق بمصطلح MPI – Multidimensional Poverty Index، والذي يُعرّب بـ«دليل الفقر متعدّد الأبعاد»، وهي ترجمة دقيقة شرط أن يتم نسبة «متعدّد الأبعاد» إلى الدليل لا إلى الفقر. فالمعنى الفعلي هو أنه دليل متعدّد الأبعاد لقياس الفقر، وليس فقراً متعدّد الأبعاد، بما يوحي كأنه تم اكتشاف نوع جديد من الفقر. ففي واقع الأمر ظاهرة الفقر كانت دائماً متعدّدة الأبعاد بحكم طبيعتها، لكن كان لها قياس نقدي (يسمى عادة فقر الدخل وهو قياس الفقر من خلال خطّ الفقر المعبّر عن الدخل، والذي يُقاس عادة من خلال الاستهلاك). أما الجديد فهو استبدال القياس النقدي (الأحادي البعد بمعنى ما) بقياس متعدّد المكوّنات من مؤشّرات اقتصادية واجتماعية تقيس الفقر بشكل مباشر. والمؤسف أنه يتم استخدام هذا المصطلح من قبل منظّمات وباحثين من دون الانتباه إلى ذلك، بما يوحي أن هناك نوعين من الفقر، ونوعين من الفقراء. ويتم استخدام هذا الالتباس لتبرير التباين الكبير الذي يبرز أحياناً من نسب الفقر حسب «خط الفقر النقدي»، وبين نسب الفقر حسب «الدليل المتعدّد الأبعاد»، بذريعة أنهما يحدّدان فئات سكانية متباينة وفئات مختلفة من الفقراء، بدلاً البحث في سبب التفاوت الذي غالباً ما يكون ناجماً عن أخطاء في تصميم الأدلة القياسية؛ فاختلاف أدوات القياس يجب أن لا يعني أنّ نسب الفقر يجب أن تكون متباينة بشكل كبير لأن الفقراء هم أنفسهم أياً كانت أداة القياس. وصحيح أنه لا يوجد تطابق كامل في النتائج عندما نبدل أداة القياس، ولكن لا تناقض أيضاً.

ب – من المحتمل أن نسمع بعض ملاحظات التشكيك بهذه النتائج وبعمل إدارة الإحصاء. أسارع إلى القول إن الإحصاء علم احتمالي، وما من شك بأنه ثمة ثغرات في هذا العمل – سوف أتحدّث عن بعضها لاحقاً – إلا أنّ منطق التشكيك في غير محلّه لأننا أمام عمل نُفّذ بمنهجية واضحة مكتوبة ومعلنة، ومطبقة على بيانات مسح اعتمد معايير علمية عالية، وهو صادر عن جهة إحصائية رسمية. وبالتالي فإن المقارنة بين هذا العمل وغيره من الأعمال والنتائج التي صدرت عن مراكز أبحاث خاصة، أو عن مراكز استطلاع رأي، أو عن جهات دولية عامة أو متخصصة انطلاقاً من منهجيات متنوعة وعينات أقل تمثيلية للمقيمين في لبنان، هي مباشر. والمؤسف أنه يتم استخدام هذا المصطلح من قبل منظّمات وباحثين من دون الانتباه إلى ذلك، بما يوحي أن هناك نوعين من الفقر، ونوعين من الفقراء. ويتم استخدام هذا الالتباس لتبرير التباين الكبير الذي يبرز أحياناً من نسب الفقر حسب «خط الفقر النقدي»، وبين نسب الفقر حسب «الدليل المتعدّد الأبعاد»، بذريعة أنهما يحدّدان فئات سكانية متباينة وفئات مختلفة من الفقراء، بدلاً البحث في سبب التفاوت الذي غالباً ما يكون ناجماً عن أخطاء في تصميم الأدلة القياسية؛ فاختلاف أدوات القياس يجب أن لا يعني أنّ نسب الفقر يجب أن تكون متباينة بشكل كبير لأن الفقراء هم أنفسهم أياً كانت أداة القياس. وصحيح أنه لا يوجد تطابق كامل في النتائج عندما نبدل أداة القياس، ولكن لا تناقض أيضاً.

> **يتم قياس نسب الحرمان باستخدام أدلة إضافية مشابهة للأدلة السابقة بما يسمح بالمقارنة الزمنية وايضاً بالمقارنة بينها وبين الدليل الجديد**

ب – من المحتمل أن نسمع بعض ملاحظات التشكيك بهذه النتائج وبعمل إدارة الإحصاء. أسارع إلى القول إن الإحصاء علم احتمالي، وما من شك بأنه ثمة ثغرات في هذا العمل – سوف أتحدّث عن بعضها لاحقاً – إلا أنّ منطق التشكيك في غير محلّه لأننا أمام عمل نُفّذ بمنهجية واضحة مكتوبة ومعلنة، ومطبقة على بيانات مسح اعتمد معايير علمية عالية، وهو صادر عن جهة إحصائية رسمية. وبالتالي فإن المقارنة بين هذا العمل وغيره من الأعمال والنتائج التي صدرت عن مراكز أبحاث خاصة، أو عن مراكز استطلاع رأي، أو عن جهات دولية عامة أو متخصصة انطلاقاً من منهجيات متنوعة وعينات أقل تمثيلية للمقيمين في لبنان، هي



وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصحة (التأمين الصحي مستقرّ في حين كلفة الرعاية إلى ازدياد مستمر).

- ثالثاً، الدليل الجديد لعام 2019 اعتمد عتبات مرتفعة مقارنة بدليل أحوال المعيشة السابق. فعلى سبيل المثال دليل أحوال المعيشة لعام 2005 اعتمد التعليم الأساسي عتبة للحرمان في التعليم (16 سنة)، في حين أنّ دليل 2019 اعتمد إنجاز المرحلة الثانوية (18 سنة). وفي الطرف الآخر دليل 2019 يعتمد الالتحاق في مرحلة الروضة اعتباراً من عمر 3 سنوات، في حين أنّ العمر الأدنى في دليل 2005 العمر هو 4 سنوات. مثل هذه الاختلافات - في هذه الحالة - تعني أنّ نسب الحرمان في التعليم حسب دليل 2019 سوف تكون أعلى، حتى لو لم يتراجع مستوى الالتحاق والإنجاز التعليمي بين التاريخين، وذلك بسبب العتبات الأكثر ارتفاعاً. والأمر نفسه ينطبق على الأبعاد الأخرى في حال كانت العتبات مرتفعة.

- رابعاً، ثمة نقطة أخرى في هذه المقارنة يجدر الإشارة إليها، وهي تتعلّق بالاختلاف بين أدلة أحوال المعيشة الوطنية السابقة ودليل 2019، والذي يتمثّل في اعتماد تقييم ثنائي (حرمان/ لا حرمان) بالنسبة لكل مؤشّر (علامة أو قيمة 1 أو صفر)، وهذه الطريقة لا تلحظ شدّة الحرمان بالنسبة إلى كل مؤشّر؛ في حين أنّ نظام العلامات في دليل أحوال المعيشة بين صفر واثنين يسمح بقياس تدرّج شدّة الحرمان في كل مؤشّر. هذه الطريقة أكثر تعقيداً لكنها تسمح بقياس مجمل أحوال المعيشة من الأكثر حرماناً إلى الأكثر رفاهاً، في حين أن الأسلوب الثاني يقيس فقط وجود الحرمان أو غيابه. وهذا مشابه لدليل الحرمان الحضري المعتمد في دراسة طرابلس 2012. ولا تفضيل هنا لهذا على ذاك، فالأمر عائد إلى خيار فريق العمل وعلى أهداف واستخدامات الدليل.

> **النسب التي توصّل إليها دليل إدارة الإحصاء المركزي منطقية، وهي يمكن ان تكون أعلى مما هي عليه لو اعتمدت مقاييس متناسبة مع الأدلة السابقة**

### نحو دليل أكثر استقرارا

بناءً على ما سبق، فإنه من المنطقي اعتبار أنّ النسب التي توصّل إليها دليل إدارة الإحصاء المركزي منطقية بشكل عام، وهي يمكن أن تكون أعلى مما هي عليه لو اعتمدت مقاييس متناسبة مع الأدلة السابقة، ذلك أنّ الارتفاع في النسبة بعضه موضوعي (نسبة اللاحقين التي تضاعفت أربعة مرات مثلاً)، لكن بعضها الآخر يعود إلى المؤشّرات المعتمدة والعتبات المرتفعة، وهو أمر كان بالإمكان تلافيه لو تمت الاستعانة بالخبرات الوطنية وتشكيل فريق مشترك من هؤلاء الخبراء وفريق الإحصائيين في إدارة الإحصاء المركزي، وكان من شأنه أن يؤدي إلى اعتماد دليل لقياس الفقر أكثر استقراراً مع إمكانية المقارنة مع الأوضاع السابقة، وإعادة استخدامه في المستقبل. وفي كل حال هذه مهمّة قابلة للتحقيق في المستقبل القريب فيما لو توافرت الإرادة لذلك.

*مستشار في التنمية ومكافحة الفقر

**%16,2**

هي نسبة المقيمين الفقراء فقراً متعدّداً الأبعاد لأنهم محرومون في أكثر من 50٪ من المؤشرات

**%66,8**

هي نسبة انتشار الفقر المتعدّد الابعاد عند الأطفال الذين تقلّ اعمارهم عن اربع سنوات

**%53,1**

هي نسبة المقيمين الفقراء فقراً متعدد الابعاد لأنهم محرومون في أكثر من 25٪ من المؤشرات

رسم بياني

## توزع الفقر وشدّته بحسب المناطق

تظهر شدّة الفقر المتعدّد الأبعاد من خلال احتساب عدد المؤشرات التي يعاني من فقدانها الفقراء. كلما زادت نسبة المؤشرات المفقودة، كان الفقر المتعدّد الأبعاد أشدّ. في هذا السياق، تظهر أرقام الفقر المتعدّد الأبعاد، أنه في عام 2019 بلغت نسبة الفقراء الذين يفتقرون إلى ثلث المؤشرات المحتسَبة أو أقل، نحو 20,8%، في مقابل 68,3% من الفقراء كانوا محرومين من أقل من نصف المؤشرات. وعانى نحو 5% من الفقراء من أعلى مستويات الفقر، لأنهم محرومون من أكثر من ثلثي المؤشرات.

بين الأبعاد التي تؤخذ في الاعتبار عند احتساب مؤشّر الفقر المتعدّد الأبعاد، فإن الحصّة الأكبر هي للبعد الصحّي. نحو 30,2% من الفقراء يفتقرون إلى البعد الصحّي، إذ لا تأمين صحّياً لديهم، أو لا يقدرون على تحمّل كلفة الرعاية الصحية. وفي المركز الثاني يأتي البُعد الذي يخص التوظيف، إذ تبيّن أن 25,8% من المصنفين فقراء يفتقرون إلى التوظيف. معظم هؤلاء يعانون من البطالة، أو ليس لديهم أمان وظيفي، أي أنهم يعملون في وظائف في القطاع غير النظامي. يُعبر هذا الأمر عن سوء الواقع الصحّي في البلد، وهو ما ينعكس من خلال برامج التغطية الصحيّة، التي توضح الأرقام أنها لا تشمل جزءاً كبيراً من السكّان. كما تعكس الأرقام الوضع الوظيفي المتدهور في البلد، إذ إن 20% من الفقراء يعانون من البطالة، و87,8% منهم يعملون من وظائف في القطاع غير النظامي، أي أن من لا يعاني من البطالة يعمل في وظائف لا تضمن له حقوقه الأساسيّة، وهو معرّض لفقدانها في أي لحظة.

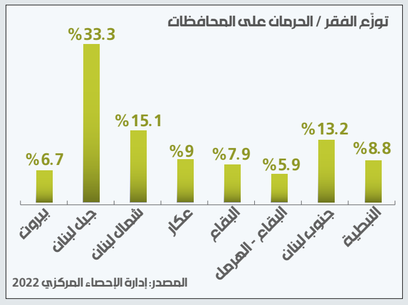


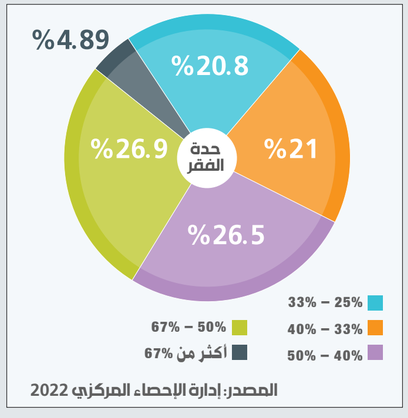


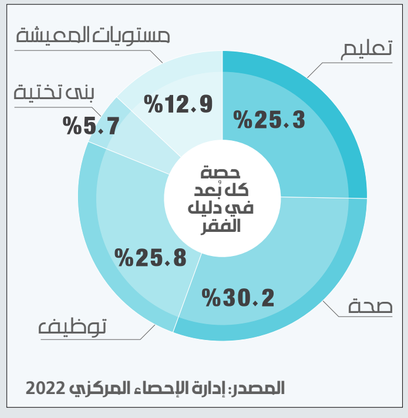

## ملاحظات على اقتراح الـ«كابيتال كونترول»

# براءة ذمّة للمصارف

أعدّ الخبير القانوني المحامي كريم ضاهر، مجموعة ملاحظات على مشروع قانون الـ«كابيتال كونترول» الذي أقرّه مجلس الوزراء أخيراً، بعد تعديلات أجراها على الصيغة التي عرضت على اللجان النيابية المشتركة أخيراً. هذه الملاحظات تُشير إلى وجود ثغرات هائلة في البنية القانونية للتشريع المنوي إقراره، وإلى خلل في المضمون والأهداف، لكن أهم ما في الأمر، أنها تلفت إلى أنّ المشروع يمنح المصارف براءة ذمة عمّا سبق وما يحصل وما قد يحصل أيضاً، أي أنها تمنع المساءلة والمحاسبة لا عن المصارف فحسب، بل عن كل الأطراف المشتبه فيها سواء في السلطة السياسية أو في السلطة النقدية.

هذه الملاحظات هي على النحو الآتي:

### التعاريف

1- مقيم: جرى الاعتماد على التعريف الضريبي للمقيم المستحدث بموجب القانون رقم 60 تاريخ 2016/10/27 المعدّل لأحكام المادة الأولى من قانون الإجراءات الضريبية رقم 2008/44 بحيث أنه سيتم التأكد من محل الإقامة الفعلية لكلّ صاحب حساب وتقصّي حالات التخفّي والتهرب الضريبي لغير المقيمين.

2- الأموال الجديدة: مصطلح جديد دخل على القاموس والوجدان اللبنانيَّين على حدّ سواء وسمح بالتمييز من دون وجه حقّ بالنسبة للعملات الأجنبية (بدلاً مسوّغ شرعي وبخلاف الأعراف والقوانين الدولية)، وأيضاً بالنسبة للحسابات المصرفية، كما وبين المودعين أصحاب تلك الحسابات. وقد تمّ في الصيغة قبل الأخيرة اعتماد تاريخ 9 نيسان 2020 من دون ذكر السبب الحقيقي (وهو صدور أول قرار تنظيمي من قبل مصرف لبنان للحدّ من الأزمة واستحداث قيود من خلال التعميم الأساسي رقم 150) قبل استدراك معدّي المشروع وتيقّنهم لإمكانية انكشاف أمرهم وما يحيكونه نتيجة لسبل الانتقادات، والعودة بالتالي في الصيغة الوزارية الأخيرة النهائية إلى تاريخ 2019/10/17 أي تاريخ بدء الأزمة وذلك، لإضفاء مصطلح أموال جديدة على كلّ «تدفقات العملات الأجنبية كافة المحوّلة من الخارج إلى حسابات مصرفية في لبنان أو الإيداعات النقدية بالعملة الأجنبية التي تمّت بعد هذا التاريخ» (مع استثناء أموال عائدات الصادرات). ولهذا التحديد عدة دلالات ونتائج؛ أهمها:

● إضفاء الشرعية القانونية للمصارف للاستمرار في حجز أموال الناس والاقتطاع منها على هوى مصالحهم في غياب ملحوظ لأي عملية إعادة هيكلة وتنظيم للقطاع بأجمعه مع التمييز بين المصارف تبعاً للودائع (good banks/bad banks)؛ مع إبراء ذمّتها بالنسبة إلى جميع الدعاوى والقضايا والمراجعات المرفوعة ضدها من قبل عدد من المودعين في الداخل والخارج قبل أي تحديد للمسؤوليات ومحاسبة للارتكابات. وكان بالتالي من الأجدى مقدماً معالجة موضوع الودائع المحتجزة بموجب قانون مصرفي خاص وخطة تعافٍ وحصر موضوع بغايات الأساسية المرتبطة بضبط خروج العملة وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

وفي إطار التعريف بالأموال الجديدة كان يقتضي بالمقابل، تحسّباً للمراحل القادمة، والأهداف المتوخّاة، اعتبار الأموال المتأتية من المشاريع الاستثمارية (تجارية، زراعية، سياحية، كما وكل ما نص عليه قانون تنشيط الاستثمارات رقم 2001/360 لهذه الجهة وما قد يصدر من قوانين جديدة في سياق خطة التعافي) من قبيل الأموال الجديدة غير الخاضعة للقيود والتي تستفيد من حرية التصرف لإعطاء الثقة وتنشيط الاستثمار واستقطاب العملات الصعبة من الخارج لتمويل الاقتصاد وإعادة تسديد المستحقات.

### عمليات القطع

لحظ البند (2) من هذه المادة أن «تتم عمليات الصرف الأجنبي كافة وفق سعر الصرف المعتمد على منصة صيرفة». جمع هذا البند ومواءمته مع أحكام المادة 12 من اقتراح القانون التي اعتبرت أحكام القانون مرخّصة في التطبيق على ما عداها من القوانين العامة والخاصة أينما وجدت وتسري بشكل فوري بعد دخول القانون حيّز التنفيذ، يستنتج منه بأنّ سعر صيرفة سوف يصبح السّعر الرسمي لجميع عمليات القطع، وبالتالي سيتم «تمريره» بصورة غير ملفتة واعتماده لتحديد قيمة الضرائب المتوجبة على الإيرادات والسلع وسواها من الأمور المحدّدة قيمتها بالعملة الأجنبية؛ ما يسمح بالسير بهذا المنحى وتطبيق الزيادات وتحصيل الأرصدة اللازمة لتسديد المتوجّبات (على سبيل المثال والتمويل السياسي) قبل إقرار القوانين الخاصة، وخصوصاً قانون موازنة 2022 الذي يتضمن أحكاماً كهذه وهي موضع اعتراض ونقاش راهناً ويستصعب إقرارها قبل الانتخابات.

### فتح حسابات مصرفية جديدة

حضرت هذه المادة إمكانية فتح حسابات جديدة أو تفعيلها ضمن استثناءات محددة ومحدودة، بخلاف المنطق والأعراف والتوصيات (ولا سيّما توصيات صندوق النقد الدولي لتحفيز الاقتصاد كما والجهات الدولية الرقابية بالنسبة للامتثال المالي والشفافية). وهذا التدبير قد يُعيق أي إمكانية لإعادة تفعيل النشاط المصرفي وإطلاق العجلة الاقتصادية، ناهيك عن كونه يحفّز الاقتصاد الموازي ويحرم الخزينة من إمكانية التتبع وتحيل إيرادات هي أحوج ما تكون إليها في هذه المرحلة والمراحل القادمة. ولا نزايد إن قلنا إن من شأنه أيضاً أن يضرب ما يسمى الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي من شأنه المساعدة على مكافحة الفساد الذي يستعمل القنوات غير الرسمية وذلك، من خلال إلزام إجراء العمليات والمدفوعات المتوسطة والكبيرة من خلال الحسابات المصرفية وتحفيز إجراءات العناية الواجبة، كما وتحديد صاحب الحقّ الاقتصادي ومصدر الأموال مع مراقبة العمليات بشكل مستمرّ والتبليغ في حال نشأ شكّ حول محاولة تبييض أموال أو تمويل إرهاب. إلا أن التدبير المقترح بموجب مشروع القانون هنا لا يمتّ إلى ما تقدّم بصلة بل غايته المحافظة على المصارف الحالية رغم تعثّرها وعدم ملاءتها والتحكّم بالكتلة النقدية والودائع وإلزام المودعين بالتقيّد مكرهين بالتدابير الاستنسابية والمجحفة التي ينص عليها هذا القانون و/أو التي تقرّرها «اللجنة» استنسابياً وتغطيها «الهيئة» و/أو تتخذها المصارف بإيعاز أو تناغم مع مصرف لبنان والسلطات المختصة.

### السحوبات

لقد أخضعت هذه المادة السحوبات النقدية من الأموال «القديمة» (بما في ذلك تلك الحاصلة من خلال البطاقات المصرفية) لقيود تحدّدها اللجنة وبحدّ أعلى لا يزيد عن 1000 دولار أميركي للفرد الواحد شهرياً بالعملة التي تحدّدها اللجنة (أي على الأرجح الوطنية). السؤال الأول البديهي المطروح هنا، هو على أي أساس أو معيار تمّ الاعتماد؛ علماً بأنّ مسألة وضع قيود على السحوبات والتحويلات ومنع التحويلات غير الضرورية هو لمنع هروب الأموال إلى الخارج قبل استعادة الثقة والتوازن المالي والثبات النقدي وإعادة تسديد ما يكون قد اقترضه صندوق النقد الدولي وسواه فضلاً عن إعادة التوازن لميزان المدفوعات؛ ويشمل بما يشمله كل الأرصدة القديمة والجديدة. وبالتالي يقتضي إقراره وتحديده بناءً على قواعد ومعايير عادلة وشفافة، وأخذاً بعين الاعتبار ضرورة معالجة إشكاليات تنظيم الاستيراد والمدفوعات إلى الخارج وتنشيط الاقتصاد ونموّه بشكل يأخذ في الحسبان حجم الاحتياطي المتوفر بالعملات الأجنبية من جهة، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية من جهة أخرى. ولا يغيب عن الاستنتاج مع مقاربة هذه المادة مع أحكام المادة 14 وتحديد مدّة القانون لسنتين قابلة للتجديد أنّ هكذا تدبير يعني دون إعلانه حرمان المودعين من ودائعهم نهائياً وتحميلهم منفردين وزر المسؤوليات وعبء الخسائر كما وتدهور نمط عيشهم وعدم القدرة على مواجهة استحقاقاتهم الداهمة في غياب شبه تام لأي رعاية أو شبكة أمان اجتماعية موثوقة. وهذا ما لا يمكن القبول به قبل اجتراح الحلول البنيوية والموضوعية.

### إعادة الأموال المتأتية عن الصادرات

لم تتضمّن هذه المادة إيضاحات كافية لإعطاء تطمينات للمستثمرين سواء كانوا محليّين أو أجانب وهذا ما قد يتسبّب بنتائج معاكسة لتلك المرجوة. وبدلاً من ضبط حركة الرساميل وتقوية الصادرات وجذب الاستثمارات وتحفيز استقدام الرساميل الأجنبية ولا سيّما العائدة للمغتربين سوف يدفع هذا الإجراء إلى عدول المهتمين عن المغامرة بمالهم ومصالحهم في بلد لا يضمن لهم استرداد ودائعهم وثبات تشريعاته وحيادية قضائه، كما أنّ من شأن أحكام هذه المادة إعطاء مفعول رجعي للتدبير من خلال التقصّي عن الأموال المودعة في الخارج خلال السنتين الماضيتين بفعل سياسات الدعم التي استفادت منها قطاعات وكارتيلات عديدة. وكان من الأجدى، سواء بموجب هذا القانون أو بالأفضلية بموجب قانون ملازم يُقرّ بالموازاة، إقرار واعتماد تدابير وأنظمة تحفيزية خاصة للمستثمرين الراغبين استقدام رساميل جديدة إلى لبنان وتوظيفها في الاقتصاد الفعلي والمنتج والقطاعات الواعدة التي تحدّدها خطة التعافي المنتظرة.

> **الأموال الجديدة هي مصطلح جديد دخل على القاموس اللبناني وسمح بالتمييز من دون وجه حقّ بالنسبة للعملات الأجنبية وللحسابات المصرفية**

### إنشاء لجنة خاصة «اللجنة»

استحدث اقتراح القانون لجنة خاصة مكوّنة من وزير المالية بعض أعضاء السلطة التنفيذية وحاكم مصرف لبنان مطعّمة بخبيرين اقتصاديّين وقاضٍ يختارهم رئيس مجلس الوزراء دون أن يحدّد كيفية تعيينهما ولا أي ضمانة في الاختيار لمعايير شفافة ولحياديّتهما واستقلاليّتهما عن السلطة السياسية. وهذه اللجنة لها كلّ السلطات وأوسع الصلاحيات بالاشتراك أحياناً مع مجلس الوزراء، ولها أمر البتّ النهائي والناهي في جميع المواضيع والتفاصيل ذات الصلة بالموضوع المذكور باستنسابية من دون مرجع للتظلّم والمراجعة. وعليه، فمن الناقل القول أنه قد تم تغييب السلطة القضائية وأجهزة الرقابة بالكامل دون وجه حق، ولا يتضمّن سيما وأنّ الاقتراح لا يتضمن أي إشارة إلى النظام والأحكام التي يجب أن تخضع لها أعمال وقرارات اللجنة، وهل أنها تخضع لرقابة الأجهزة المختصة المسبقة و/أو اللاحقة (ديوان محاسبة، تفتيش مركزي، مجلس شورى الدولة، إلخ) وما هي الوسائل المتاحة في حال الاستنسابية غير المشروعة وتجاوز حدّ السلطة. وهذا أقل ما يُقال عنه أنه مخالف لأبسط الأحكام القانونية والأصول الدستورية. كما يقتضي فتح المجال للطعن بقراراتها أمام مراجع إدارية وقضائية استئنافاً وتمييزاً لضمان الحقوق وإضفاء الثقة.

### مراقبة حسن تطبيق القانون والعقوبات

يمنح اقتراح القانون لجنة الرقابة على المصارف صلاحيات واسعة لمراقبة حسن تنفيذ القانون كما والقرارات والأنظمة ذات الصلة. كما تُمنح تلك اللجنة صلاحية رفع السرية المصرفية دون أن يكون ذلك بصورة واضحة وعلنية وإنما من خلال ما تضمنه البند (ج) من المادة العاشرة لجهة طلب تزويدها بالمعلومات والمستندات كافة التي تراها ضرورية لتنفيذ مسؤولياتها الرقابية حول الحسابات المصرفية وذلك، إذا رُبطت هذه المادة بأحكام المادة 12 من اقتراح القانون، ما يجعلها تُرجّح بالأولوية على أحكام قانون سرية المصارف تاريخ 1956/9/3. ومن هذا المنطلق ونظراً للتجربة الحاصلة وما قد يستنتج من تقاعس وإخلال من قبل لجنة الرقابة عن ممارسة دورها الرقابي على أكمل وجه في الحقبة الأخيرة ولا سيّما منذ اندلاع الأزمة وعدم إثبات استقلاليتها وحيادها وتفلّتها من التأثيرات والضغوطات، من المشروع التساؤل عن صوابية هذا الخيار قبل إجراء الإصلاحات والتغييرات اللازمة بهذا الجهاز.

### أحكام عامة

إنّ هذه المادة تُشير بوضوح ومن دون أي خجل، كما كانت الحال في المادة الثامنة من مشروع القانون السابق المقدم في شهر كانون الأول عام 2021 والذي تم إسقاطه بالضغط الشعبي، وبخلاف الأعراف والمنطق، مدّة نفاذه لسنتين قابلة للتجديد مرّة واحدة بناء على اقتراح «اللجنة» وذلك بعد أن كان قد عُرض في النسخة السابقة خمس سنوات قابلة للتجديد وتمّ التراجع عنه نتيجة لسيل الانتقادات. وعليه، يقتضي التنبيه والتحذير بداية إلى أنّ موضوع تمديد أو تقصير المهلة يقتضي أن يكون مرتبطاً بدايةً بتطور الأوضاع المالية والنقدية والظروف الاقتصادية في البلاد ولا سيّما ميزان المدفوعات وتوازنه. هذا، ويعود القرار بالتجديد إلى مجلس النواب صاحب السلطات التشريعية والممثل للإرادة الشعبية والذي يقتضي عليه لعب دوره الرقابي تجاه السلطة التنفيذية والحؤول من دون أي تجاوزات، ولا سيّما وأنّ التدابير التقييدية المقترحة بموجب القانون من شأنها إضافةً، إذا امتدت لفترة زمنية طويلة، المساس والإخلال بالاتفاقيات الدولية التي أبرمها لبنان مع بعض الدول حول تنشيط وحماية الاستثمارات، كما ومع اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تضمن حرية تحويل الأموال وتحرّم القيود على المدفوعات و/أو التحويلات إلا في حالات استثنائية للغاية كتلك التي يواجهها لبنان راهناً لجهة الاختلال الخطير في ميزان المدفوعات.

ويقتضي على أيّ قانون يضع قيوداً على السحوبات والتحويلات - أي على حقّ التصرف بالودائع - أن يكون أيضاً، وتبعاً لكلّ ما تقدم، ظرفيّ ومبرّر بالمصلحة العامة وبأن لا يسري إلا لفترة زمنية محدودة وأن يكون مربوطاً بشرط إجراء إعادة هيكلة للدين العام وللقطاع المصرفي وبإصلاحات بنيوية جدية وسريعة تُعيد الانتظام للحياة المالية في لبنان وتحافظ على نظامه الاقتصادي الحرّ الذي يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة ويشكّل سمة تنافسية له. ولا يضير هنا الرجوع إلى التجارب السابقة بهذا الخصوص.

ويقتضي التذكير أخيراً وليس آخراً بأنّ اقتراح القانون هذا قد جاء بمعزل عن أيّ خطة واضحة ومتكاملة وملازمة للتعافي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ناهيك عن توحيد سعر الصرف كمدخل أساسي لأية قيود جديدة. كما أنه من المجدي أيضاً في سياق إعداد قانون مماثل اللجوء إلى دراسة مقارنة مع قوانين «كابيتال كونترول» اعتُمدت في بلدان أخرى من أجل الاستفادة من الخبرات السابقة في هذا المجال، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة ملاءمة التدابير والآليات المعتمدة مع الوضع الاقتصادي والمالي اللبناني والإطار الدستوري والقانوني كذلك. وهذا غيض من فيض مما يمكن قوله والتحذير منه بالخصوص المذكور وللحديث تتمة...

(أوغوز غوبك ـ تركيا)



## قراءات

مقال

## التّغطية الصحية في لبنان

# مسارات متعدّدة يوحّدها الانهيار

**عبيدة الحنا**

في تشرين الأوّل من عام 1970 أصدر وزير الصحّة في حكومة صائب سلام، إميل بيطار، قراراً قضى بإلغاء شهادة فقر الحال، أي الوثيقة التي تُثبت فقر حال حاملها وتخوّله الحصول على الطبابة والاستشفاء على نفقة وزارة الصحة. قرار بيطار الذي أراد به أن يكون مدخلاً لإرساء التغطية الصحية لجميع اللبنانيّين واللبنانيات مباشرة من دون وساطة، وأياً يكن وضعهم المهني، استُتبع بقرار لاحق في أيار 1971، قضى بلزوم العمل ابتداءً من أيار عام 1972 بالبطاقة الصحية التي تعطي حامليها، من ذوي الدخل المحدود، الحقّ بالطبابة والاستشفاء في جميع المؤسّسات الصحّية المتعاقدة مع الدولة. وطرح بيطار نظام البطاقتَين: البطاقة العائلية وتشمل الوالدين والأولاد ممّن هم دون الـ18 عاماً، والبطاقة الفردية لمن تجاوز سنّ الـ18.

معركة بيطار لتأمين الصحة للبنانيّين شملت أيضاً تنظيم قطاع الدواء. إذ أحال بيطار في شباط 1971 قانوناً إلى مجلس النواب يمنع من خلاله الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الحقّ في استيراد الأدوية لمصلحة وزارة الصحّة والمؤسّسات العامّة. لكن جرت مواجهة عنيفة ضدّ قرار الوزير، إنما لم تكن مفاجئة، من كارتيل تجار الأدوية الذين اتّهموه بضرب النظام الاقتصادي الحرّ - فرّاعة كل زمان ومكان - وسار في الاتجاه نفسه رئيس الوزراء صائب سلام، ووزراء ونواب تجمعهم مصالح وصداقات مع مستوردي الأدوية.

ومع بدء تطبيق القرار في 12 أيلول 1971، فُقِدَت على الفور كلّ الأصناف التي شملتها التسعيرة الجديدة. حاول بيطار التصدّي لضغوط الحلقتين التجارية والسياسية، وصرّح بعدم الرضوخ لضغوط المستوردين قبل أن يستقيل من منصبه: «لن أقبل بأن يصبح بعض المحتكرين للدواء أولياء على صحّة هذا الشعب وحياته وكرامته».

معركة بيطار السياسية لم تكن المعركة الوحيدة في سبيل إرساء التغطية الصحية الشاملة، واستقالته لم تكن أيضاً الاستقالة الوحيدة في السبيل نفسه. فبعد 4 عقود عاد الحديث عن التغطية الصحية الشاملة إلى جدول أعمال مجلس الوزراء عام 2011 بعدما تقدّم وزير العمل في حكومة نجيب ميقاتي، شربل نحاس، بمشروع إرساء التغطية الصحية الشاملة لجميع المقيمين في لبنان. وقد ظهّر نص المشروع، بالإضافة إلى الأسباب الموجبة والحيثيات الاقتصادية والاجتماعية لإرساء التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين واللبنانيات، الحيثيات السياسية للمشروع باعتبار أن «توفير حدّ أدنى إلزامي ومعمّم من الضمان ضدّ مخاطر المرض والحوادث، يجسّد أداةً أساسية ومهمة في سبيل استعادة مشروعية الدولة ووظيفتها الاجتماعية تحقيقاً للاستقرار والعدالة الاجتماعية».

واللّافت قبل ذلك، انطلاق مشروع القانون من تعهّد وتوقيع الكتل السياسية الممثّلة في المجلس النيابي، الوثيقة الصادرة عن المنتدى الاجتماعي الذي نظّمه الاتحاد الأوروبي في بيروت في نيسان 2008، والتي نصّت بوضوح وبصراحة: «العمل على إقامة نظام تأمين صحّي أساسي موحّد وشامل للبنانيين كافة بإدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبتمويل من الموازنة العامة، بعد إلغاء الاشتراكات الإلزامية في المؤسسات الصحية الرسمية وإدماجها في سياق تصحيح الأجور». لكن الكتل النيابية التي كانت موافقة والممثّلة في حكومة نجيب ميقاتي يومها، تراجعت عن تأييد المشروع.

> **لا مدّخرات في المصارف، يعني لا طبابة ولا استشفاء لغير المضمونين**
>
> **سطو أصحاب المصارف على الصناديق الاجتماعية يعني أنّ لا امتيازات وظيفية بعد اليوم**

في حين لاقت سياسات وزير الصحة إميل بيطار عام 1971 تأييد الاتحاد العمالي العام، إذ أطلق رئيسه غابريال خوري تصريحات عن دعم الاتحادات العمّالية المطلق لسياسة وزير الصحّة، لم يلاق الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن، الوزير نحاس في مشروعه لتأمين التغطية الصحية، ما يشكّل سابقة استثنائية في تاريخ الطبقة العاملة في العالم.

شكّلت مساعي نحّاس وبيطار استثناءً ليس فقط على صعيد الحكومات المتعاقبة وإنما أيضاً على صعيد الحركات النقابية والمعارضة. لم تسعَ النقابات أو الأحزاب المعارضة للنظام إلى الدفع باتجاه تعميم الضمان الصحي على اللبنانيين واللبنانيات. أخذ النضال الحقوقي شكلاً فئوياً وظيفياً، فترجمت حركات الاعتراض، امتيازات وظيفية ولا سيّما لدى الموظفين والمنضوين في نقابات المهن الحرّة. وفيما كان المسار نحو إرساء التغطية الصحية الشاملة متعثّراً والدفع باتجاهها غائباً، استطاعت الحركات النقابية والعمالية انتزاع حقوق مجتزأة هنا وهناك.

وحتى عام 2019 كان نصف المقيمين في لبنان لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية رغم ارتفاع الإنفاق على الصحة، أما النصف من المقيمين، فكان يتمتع بتغطية صحية جزئية ومتفاوتة الجودة وهم بشكل أساسي المنضوون تحت حماية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أعضاء نقابات المهن الحرّة، المعلّمون والمعلّمات، اللاجئون عبر مساعدات الدول المانحة، الأمنيون والعسكريون والموظفون والمضمونون عبر التأمين الخاص.

واليوم مع إفلاس الصناديق الاجتماعية لنقابات المهن الحرة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخسارة المقيمين والمهجّرين اللبنانيين لمدخراتهم في المصارف، بات جميع المقيمين مهددون بأمانهم الاجتماعي، إذ إن تقلّص الإنفاق الحكومي بسبب تراجع المداخيل يعني لا مال عام ليُصار إلى توزيعه عبر القنوات الزبائنية تحت بدعة ما يسمى «على حساب وزارة الصحة». لا مدخرات في المصارف، يعني لا طبابة ولا استشفاء لغير المضمونين. أما سطو أصحاب المصارف على الصناديق الاجتماعية فيعني أنّ لا امتيازات وظيفية بعد اليوم. وكأن جميع المسارات التي لجأ إليها اللبنانيون لتأمين الضمان والأمان الصحيّين تتلاقى مع الإفلاس في مسار واحد مفاده أن لا تغطية صحية للمقيمين في لبنان.

اليوم مع الإفلاس، باتت معركة جميع الأنظمة المتعدّدة، في نظام عام شامل وجمع الصناديق في صندوق واحد، حاجة ماسة وواجباً إلزامياً وأولوية لمواجهة سطو أصحاب المصارف على الصناديق المتعدّدة ولحماية المجتمع من العوز والهجرة.

# عمّال أميركا: دعوات للاتّحاد

**علي عواد**

الأمر أبعد من موجة عابرة، هو صراخ شعب طحنته تروس الرأسمالية في معقلها. هي يقظة عمّال خدّرهم الحلم الأميركي، وحوّلهم عمالقة التكنولوجيا إلى أشباه بشر يقضون حاجاتهم في قوارير المياه أثناء عملهم، خوفاً من ذكاء اصطناعي سيطردهم لحظة حصولهم على استراحة، وذلك كلّه، من أجل مراكمة ثروات حملة الأسهم، وتحت شعار اللحاق بالصين... فمنذ انتهاء إجراءات الإغلاق والحجر في أميركا، سادت رغبة واسعة لدى عمال أميركا في التكتّل النقابي. جاءت البداية أثناء فترة الإغلاق والحجر مع موجة «الاستقالات العظمى». في تلك الفترة كُتبت مئات المقالات عن شعور الناس حول العالم بوجوب تغيير شيء ما في حياتهم. هكذا حصلت الاستقالات بالملايين، إنما مع انتهاء فترة الحجر، بدأ الطلب على العمال والتوظيفات يتصاعد بشكل كبير. مثّل الأمر فرصة للعمال الأميركيين، وتحديداً اليافعين، بامتلاك ورقة ضغط وازنة لدعم قضيتهم بالاتحاد ضمن نقابات. أولاً من أجل تحسين شروط عملهم، وثانياً حتى يكون لهم رأي في آليات العمل داخل الشركات.

في جوهرها، هذه الرغبة تعبّر عن شباب راغبين في تغيير مفهوم الوظيفة وشكل العلاقة داخل المؤسسات والشركات بين الموظف والمدير. فهناك نسبة كبيرة من الشباب الأميركي قادرون على اختزال حياتهم بمسار مهني محدّد مسبقاً: الذهاب إلى الجامعة محمّلين بقروض هائلة، ثم التخرّج، ليجدوا أن المطاف انتهى بهم عمالاً لدى «ماكدونالدز» أو «أمازون» أو «المارت». وهنا تمضي سنواتهم بين دفع إجارات المنازل وسداد القروض مع الحد الأدنى للرواتب.

لنأخذ أمثلة عن عمّال أميركا. في «ستارباكس»، وبعد تحقيق أول فوز نقابي أواخر العام الماضي، انخرط في العمل النقابي متجران مملوكان للشركة، فيما هناك أكثر من 64 متجراً مملوكاً للشركة من ماساتشوستس إلى تينيسي وأريزونا، تتحضّر للانتخابات النقابية. وفي المقابل، يبدو أن العاملين في «أمازون» لديهم فكرة أوضح عن مستقبل الوظيفة تحت إدارة الذكاء الاصطناعي. ففي شهر آذار من العام الماضي، أظهرت مستندات داخلية حصل عليها موقع «ذي إنترسبت» (The Intercept) الإخباري الاستقصائي، أن بعض فرق الإدارة في «أمازون» كانوا على علم بحقيقة أن الموظفين، وخصوصاً سائقي التوصيل (يعملون عبر عقود غير ثابتة، وبدلاً من الضمان الاجتماعي هناك رعاية صحية من أمازون)، كانوا يقضون حاجاتهم في قوارير المياه ويتبرّزون في الأكياس بسبب عدم توفر الوقت الكافي لدخول دورة المياه! إذ إن جداول نوبات عملهم، مكثّفة بطلبات التوصيل التي يحدّدها ذكاء اصطناعي نتيجة لعددها الهائل. ومع إجراءات كورونا ومكوث البشر في المنازل، ازدادت طلبات التوصيل أضعافاً مضاعفة. الأمر الذي حوّل حياة هؤلاء إلى جحيم مقابل 15 دولاراً في الساعة، وراكم ثروات هائلة في يد حملة الأسهم في الشركة. هذا المشهد تعكسه التشبيحات التي تُطلق على مؤسّس «أمازون» ورئيسها التنفيذي السابق، جيف بيزوس، بأنه ليكس لوثر، غريم «سوبر مان» اللدود، في محاولة لإظهار ما تقوم به الشركة مع عمالها الذين يفوق عددهم المليون. فـ«أمازون» ثاني أكبر شركة من ناحية عدد الوظائف في الولايات المتحدة، ولها باعٌ طويل ومآثر في استغلال هؤلاء حتى النفس الأخير.

ورغم أن نسبة الانتساب إلى النقابات لم تتغير كثيراً بين عامَي 2020 و2021، إلا أنه بحسب استطلاع للرأي قامت به شركة «غالوب»، فإن نسبة الموافقة على الانتساب إلى النقابات في أميركا، تقترب من أعلى مستوياتها مسجّلة 68% في أيلول 2021، وهي أعلى نسبة منذ عام 1965 حين بلغت في حينها 71%، وركيزتها الشباب، إذ بحسب «غالوب» فإن الشريحة العمرية بين 18 و34 عاماً توافق على الانتساب إلى النقابات بمعدل 77%.

لكن، أليس مستغرباً أن يكون هناك مزاج سلبي عن النقابات بين العمّال أساساً؟ في الواقع، البحث عن جواب لهذه المسألة يكشف عن جوانب معقّدة ومأساة أحياناً. في ورقة بحثية قدّمها كيرويون ك. تشارلز، وهو عميد كلية «يال» للإدارة، توصّل هو وزملاؤه إلى أن جزءاً من هذه المشكلة سببه الصين. كيف ذلك؟ يقول تشارلز إن معدل تنظيم النقابات في الولايات المتحدة قد انخفض بشكل حادّ على مدى العقود الأربعة الماضية، وإن هذا الانخفاض تسارع عام 2000. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الواردات الصينية في التسعينيات ثم تسارعت في عام 2000 بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما يسميه الاقتصاديون «صدمة الصين». حدّد تشارلز وفريقه البتين منفصلتين لهذا التأثير. وهم يفترضون أن المنافسة تقلّل الربحية في الشركات المعرّضة مباشرة للواردات الصينية، وهذا يعني أن المكاسب المحتملة من النقابات تكون أقل بالنسبة إلى العمال. بمعنى آخر، نظراً إلى أنهم يتفاوضون على كعكة أصغر (بسبب المنافسة الصينية)، لن تقدم لهم النقابات سوى زيادة بسيطة جداً في الأجور حتى يتاح للشركات منافسة الصين في الأسعار، وهذا ما يقلّل من دافعهم للانضمام إلى النقابات.

حسناً، قد يبدو هذا الأمر منطقياً، لكن المسألة أكثر عمقاً. برأي تشارلز فإن المنافسة التي تواجه الشركات المصنّعة، تدفعها إلى خفض معدلات التوظيف الإجمالية والأجور في سوق العمل، فيصبح العمال أكثر تردداً في الانضمام إلى النقابات لأن تنظيم النقابات يزيد «مخاطر فقدان الوظائف» بسبب قدرة الشركات على «الانتقام» من العمال الذين يقودون الجهود التنظيمية، ولأن التنظيم الناجح قد يؤدّي بالشركات إلى الاستغناء عن الوظائف. «أمازون» مثلاً، وبهدف ثني العمال عن الانضمام إلى النقابات العام الماضي، في بيسمير ولاية ألاباما، أطلقت حملة دعت فيها موظفي المستودعات إلى عقد اجتماعات مناهضة للنقابات، وضغطت على دائرة بريد الولايات المتحدة لتركيب «كوخ خاص» حتى يشعر العمال بأنهم مراقبون عند عملية التصويت، بل غيّرت أيضاً توقيت إشارات المرور المحلية لإلحاق الضرر بمنظمي العمل؛ كان الأمر مفضوحاً لدرجة أن القاضي رفض نتائج التصويت حينها، واليوم، انتهت نتائج التصويت الجديدة لصالح تشكيل نقابة.

في المقابل، يلمح تقرير نُشر في صحيفة «نيويورك تايمز» بعنوان «هل تتمتع نقابات اليوم بفرصة قتال ضدّ الشركات الأميركية؟» إلى التوقيت السيئ للنقابات ولا سيما في القطاع الخاص، إذ كانت النقابات ضعيفة لعقود فيما الشركات أصبحت أقوى. ففي عام 2000، كانت نسبة القوة العاملة داخل النقابات نحو 13,5%، بينما هي الآن 10,3% فقط. وعلى مدار العشرين عاماً الماضية، تضاعف متوسط إيرادات أكبر الشركات المتداولة في العالم ثلاث مرات، وفقاً لدراسة حديثة في «Review of Finance». فالشركات مستعدّة وقادرة على دفع آلاف الاستشاريين ومجموعات الضغط المناهضين للنقابات الذين يؤثرون على القرار السياسي والتشريعات، ما يسمح بإمرار قوانين ضدّ مصالح الفقراء والطبقة العاملة. من هنا، لا يمكن فعلياً إلقاء اللوم على المنافسة الصينية. هذه الشركات تستعمل ذلك الأمر شمّاعة لمراكمة الثروات فقط.

(محمد عجاج ـ العفرين)

> منذ انتهاء إجراءات الإغلاق والحجر في أميركا، سادت رغبة واسعة لدى العمال في التكتّل النقابي

## انهيار الحدود بين مكان العمل والمنزل

ورد في مقابلة نُشرت في مجلة «ساينتفك أميركن» العلمية، أن التحول إلى «العمل عن بعد» أدى إلى الانهيار الكامل للحدود بين مكان العمل والمنزل. فتداخلت اجتماعات «زووم» ذات التوقيت السيئ أو اللانهائي، مع قدرة الأشخاص على إنجاز العمل، وأضرّت في بعض الأحيان بالعلاقات مع الزملاء. واكتشف العمال الأساسيون أن إستراتيجية أصحاب العمل الوحيدة لتغطية زيادة الطلب، انعكست عملاً أكثر بلا تعويض. وأصبح صعباً على الجميع الاسترخاء، والتعافي من الإرهاق المستمرّ بعد إغلاق مرافق الترفيه واللياقة البدنية. وبسبب هذه التغييرات، عانى العمال من إجهاد أكثر، وأصبحوا أكثر سلبية وسخرية بشأن مكان العمل، وشعروا بتآكل الثقة بالنفس. في المقابل، وجد أولئك الذين لديهم مكاتب منزلية مريحة وقليل من المسؤوليات الأبوية، فوائد في العمل عن بُعد. منحهم ذلك كونهم بمفردهم تحكّماً أكبر مع قدر أقل من مصادر الإلهاء. وغياب التنقل، منح الناس مزيداً من الوقت والطاقة مع توفير المال لهم. الأشخاص الذين كانوا يعملون في أماكن عمل غير سارّة أو معادية أصبحوا الآن خاليين من اللقاءات المزعجة. هذا الوضع علّم الكثير من الناس أن الوظيفة لا يجب أن تكون على النحو الذي كانت عليه. وقد يكون هذا الإدراك أحد الأسباب التي تجعل الكثيرين لا يعودون إلى وظائفهم القديمة وأدّى إلى الاستقالات العظمى.

## انتصار عمّالي في أمازون

في واحد من أكبر انتصارات العمال في تاريخ العمل الأميركي، صوّت عمال المستودعات في «أمازون» في جزيرة ستاتن، لصالح تمثيلهم من قبل اتحاد عمال «أمازون»، أو ALU. حصل الاتحاد على 2654 صوتاً، بينما صوّت 2131 ضدّه. وأصدرت الشركة بياناً أشارت إلى «خيبة أمل» من النتائج، وقالت إنها تفكر في الاعتراض على النتائج، إذ لديها قانون خمسة أيام للاعتراض. ولدى أمازون تاريخ طويل يشمل 28 سنة من الخروقات النقابية التي بدأت في عام 1994 مع تأسيس جيف بيزوس الشركة في عام 1994 كبائع للكتب عبر الإنترنت، فيما أنفق قادة «أمازون» الكثير من الوقت والمال للتغلّب على الحملات النقابية وغيرها.

**4,5**
ملايين عامل هو عدد المستفيدين طواعيةً من وظائفهم في أميركا بحسب الأرقام الصادرة الى نهاية 2021 وهؤلاء يمثّلون نحو 3٪ من القوة العاملة



# التفوّق الصينيّ في الـ«5G»

**ماهر سلامة**

شكّل الجيل الخامس من تكنولوجيا الإنترنت اللاسلكي المعروف بـ«5G» أحد مسارح الحرب التكنولوجية الدائرة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين. الصين سجّلت عبر «هواوي» تقدماً تاريخياً على الولايات المتحدة في أحد أهم القطاعات التكنولوجيّة، فردّت أميركا بـ«عقوبات» على الشركة الصينية لتقويض التقدّم الصيني ومنعها من استثماره في الأسواق العالميّة. ومع أن هذه العقوبات، تمكّنت من الحد من التوسّع الصيني في الأسواق، إلا أنها لم توقفه

لم تقدر أميركا، حتى بسلاح العقوبات، على إقناع الدول الحليفة لها، بالتخلي عن العقود المبرمة مع الصين لجهة تركيب شبكات إنترنت الجيل الخامس. ويعود ذلك، إلى أن أميركا لم تستطع أن تقدّم لهذه الدول بديلاً مناسباً. فقد تمكّنت من الوصول إلى الجيل الخامس من إنترنت اللاسلكي في الوقت نفسه مع الصين، لكنّ كلاً منهما توصّل إلى التقنيّة بطريقة مختلفة. والثابت علمياً وعملياً، أن التكنولوجيا الصينيّة تفوّقت على الأميركيّة في الخصائص. فمثلاً سرعة شبكة إنترنت «5G» التي تستخدمها شركتا «Varizon» و«AT&T»، وهي مبنية على التكنولوجيا الأميركيّة، تبلغ 75 Megabits في الثانية، في حين تبلغ سرعة «5G» المبني على التكنولوجيا الصينيّة، نحو 300 Megabits في الثانية. لذا، لا تمثّل التكنولوجيا الأميركيّة بديلاً مناسباً للتكنولوجيا الصينيّة.

يعود هذا التخلّف الأميركي في تكنولوجيا الاتصالات، مقارنة مع الصين، إلى عدم استثمار الدولة في هذا القطاع بما يكفي. في المقابل كانت الصين تستثمر أموالاً طائلة في تطوير قطاع الاتصالات. فالخطة التي أقرّتها أميركا في عام 2021 تقضي بإنفاق نحو 1,5 مليار دولار على الدراسات والتطوير في القطاع على مدى السنوات الخمس القادمة. وفي المقابل، أنفقت الصين لغاية اليوم أكثر من 50 مليار دولار، وهي تنوي إنفاق أكثر من 100 مليار دولار إضافيّة في السنوات العشر القادمة. ويُعدّ هذا الأمر مؤشراً مهماً إلى مصير التنافس بينهما. فالعالم يقف اليوم على أبواب إطلاق الجيل السادس من الإنترنت «6G»، ما يعني أن احتمالات أن تبقى الولايات المتحدة متأخّرة في القطاع مقارنة بالصين ستبقى مرتفعة.

وهذا الأمر ستكون له انعكاسات اقتصادية مباشرة، إذ يُعد التطوّر في قطاع الإنترنت مهماً جداً في ظلّ المسار العالمي الحالي الذي يُترجم في سيطرة التكنولوجيا على النماذج الاقتصادية. التقدّم في مجال سرعة الإنترنت يعني عمليات إنتاج أكثر فعاليّة، تخفّض الأكلاف وتزيد العائدات، فضلاً عن أن تسهيل انتقال البيانات والمعلومات يجعل الدورات الإنتاجية تسير بشكل سلس.

### الهدف من العقوبات

عقب بدء شركة «هواوي» ببيع تكنولوجيا إنترنت الجيل الخامس، انهالت عليها أميركا بالاتهامات قبل أن تضعها على لائحة العقوبات. أبرز هذه الاتهامات، كان أن الشركة تركت «باباً خلفياً» في أجهزتها للمخابرات الصينية، بهدف فتح المجال للتجسس على الاتصالات. في ذلك الوقت، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إن رئيس مجلس إدارة الشركة الصينية، رين زينغفي، هو شخص له علاقات مع الحزب الشيوعي الصيني، وهو ما يجعله متساهلاً مع المخابرات في موضوع التجسّس. هذه كانت حجج ترامب لتبرير وضع الشركة على لائحة العقوبات. وقد أدّت هذه العقوبات إلى تعقيد ولوج «هواوي» إلى الأسواق بسبب مخاوف الشركات المتعاملة معها من أن تتعرض هي الأخرى إلى العقوبات الأميركية. كما صعّب

> سرعة الـ«5G» المبنية على التكنولوجيا الاميركيّة تبلغ 75 Megabits في الثانية مقابل 300 Megabits في الثانية للتكنولوجيا الصينية

على الشركة الصينية الوصول إلى الشرائح الإلكترونية التي تستخدم تكنولوجيا أميركية في تصنيعها. والشرائح الإلكترونية هي مدخل أساسي في تصنيع الأجهزة الإلكترونية، وبالأخص الهواتف المحمولة التي تشكّل جزءاً أساسياً من إيرادات الشركة.

### إبطاء التقدم لا إيقافه

رغم الإجراءات التي اتخذتها أميركا، بعقوباتها والحصار الذي فرضته على شركة «هواوي»، لا تزال هذه الأخيرة رائدة في مجال إنترنت الجيل الخامس. فهي تملك حصة 34% من سوق هذه التكنولوجيا. ومع العلم بأن هدف الولايات المتحدة الأميركية كان تقويض التقدّم الصيني في هذا المجال، لضمان عدم كسب هذه الأخيرة أفضلية سياسية عليها، إلا أنها لم تحرز هي تقدماً في الأسواق، فلا تزال الشركات الأميركية لا تبيع أي أدوات تتعلق بالبنى التحتية لـ«5G» خارج أميركا.

لقد أدّى الضغط الأميركي، إلى إلغاء العقود بين بريطانيا و«هواوي» بشأن تطبيق نظام الـ«5G» في البلد، وهو ما أفقد بريطانيا فرصة إدخال عنصر كان من الممكن أن يدفع تقدّمها الاقتصادي بشكل كبير. كما أن العقوبات أفقدت الشركة عقوداً في أستراليا ونيوزيلندا وكندا. لكنّ «هواوي» لا تزال تعمل في أماكن عدّة أخرى، مثل السعودية، التي لم تتراجع عن اتفاقها مع الشركة، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا وروسيا وتركيا. وهي لديها قاعدة سوقية قوية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. ففي أفريقيا، بنت شركة «هواوي» 70% من شبكات الـ«4G» في هذه الدول، والثقة المتبادلة التي أنشأتها مع الحكومات تعطيها ضمانات في أن عقود الـ«5G» مع هذه الدول في أمان. كما أن «هواوي» تعمل في الصين على نطاق واسع، حيث تمثّل حصّة 60% من السوق الصينية. لقد تمكّنت العقوبات من وضع حد لدخول الصين إلى الأسواق الغربية، الأوروبيّة والأميركيّة، لكنها لم تستطع أن توقف زحفها في المناطق الأخرى من العالم.

في المقابل، تمكّنت العقوبات من ضرب فرع الهواتف المحمولة في شركة «هواوي»، فبعدما كانت الشركة تحتلّ المركز الأوّل في السوق العالمية للهواتف لجهة عدد المبيعات، انزلقت في عام 2021 إلى المركز الخامس. ويعود ذلك إلى أن العقوبات جعلت المستخدمين يخافون من منع هواتف «هواوي» من العمل على نظام تشغيل «أندرويد». كما لعب منع «هواوي» من الحصول على الشرائح الإلكترونية، من شركة «TSMC» التايلندية، دوراً هاماً في انخفاض مبيعاتها في سوق الهواتف الذكية.

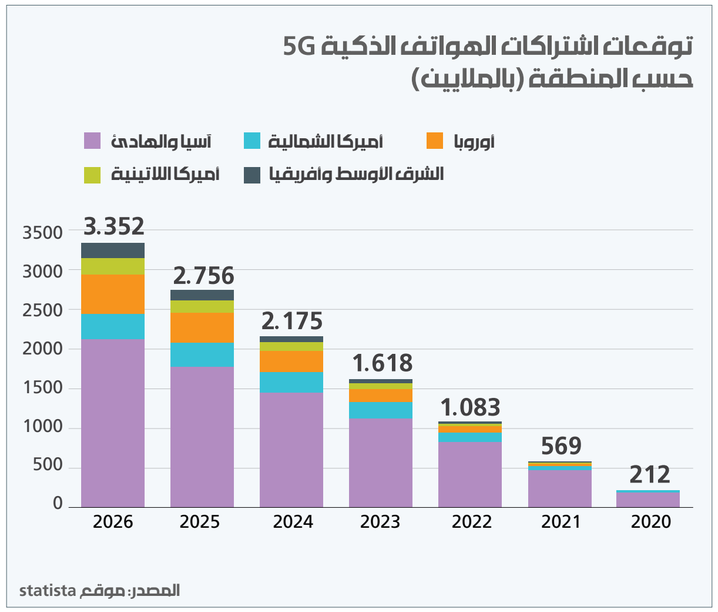


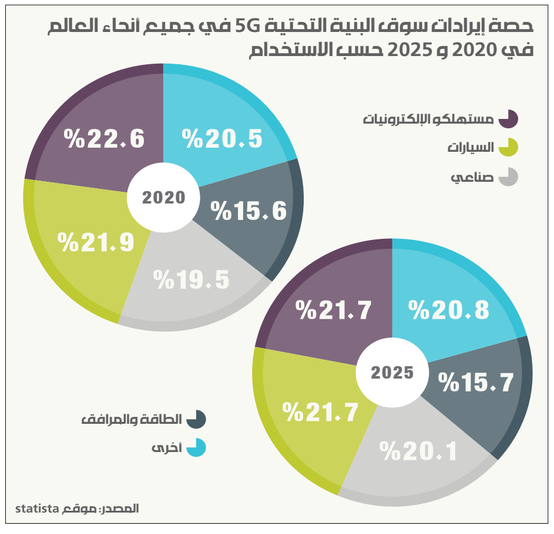


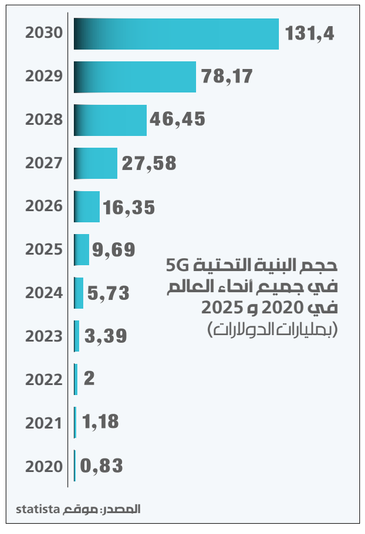

كتاب

صدر أخيراً، لرئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، عبد الحليم فضل الله، كتاب بعنوان «العلم والعولمة، قراءة في الأزمة من منظور اقتصادي ومعرفي». يحفل الكتاب بمقاربات غنيّة ومتنوعة في تحليل أزمة العلم بمختلف مجالاته؛ في العلوم الطبيعية التي صارت مرجعياتها الكبرى أكثر انصياعاً لقوى السوق والخيارات المنبثقة منه، وفي المعارف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تزداد انصياعاً للسلطة وتكاد تفقد وظيفتها في ضبط برامج العلوم البحتة وتحديد أولوياتها، وفي التفاعل المضبوط بين العلم التطبيقي والعولمة الذين ساهما في الانبثاق المدوّي لمجتمع الاستهلاك. على حلقتين سيتم نشر أجزاء من هذا الكتاب التي تركّز على أزمة العلم في سياق قوانين السوق

# العلم والعولمة
# عن اقتصاد السوق وأزمة العِلم

يستنتج الكتاب وجود أربعة وجوه للأزمة؛ أولها اضطراب التوازن بين العلوم الثلاثة الطبيعية والإنسانية والاجتماعية/الاقتصادية، وثانيها اختلال التوازن أيضاً بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية التي بات بيدها زمام المبادرة، وثالثاً فشل العلوم الاجتماعية والإنسانية في المساعدة على تحقيق التكيّف الاجتماعي مع الموجات التكنولوجية المتواترة، والتي خلّفت وراءها انحناءات في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتلوح في أفق الأزمات رابعاً التبعية المتزايدة في مشاريع البحث العلمي للتمويل والبيروقراطيات الحكومية والشركات الضخمة، التي انتقل الولاء إليها بدلاً من المؤسّسات والمعاهد الأكاديميّة والجامعية الأمّ، ويزداد إلى جانبها خضوع أجندات البحث العلمي ومواضيعه لمتطلبات الصراع والحروب والمشاريع العسكرية.

وقد تُعزى العثرات المزروعة في طريق العلم إلى الاقتصاد السياسي لتمويل الأبحاث، أو إلى سوسيولوجيا العلم التي تعكسها الانقسامات غير المبرّرة في مجتمع البحث العلمي والمنافسة غير النزيهة بين باحثيه. وقد ظهر واضحاً بدلالة الجائحة وغيرها من الكوارث، أنّ قوانين السوق لا تصلح لحلّ مشكلة الإنتاج العلمي على المدى الطويل لانحيازها إلى تلبية الحاجات المباشرة، وضعف قدرتها على التقاط الطلب الاجتماعي والتعامل الاستباقي مع الكوارث.

لكن المشكلة حسب الكاتب تتّخذ طابعاً خاصاً في علوم الإنسان بسبب توظيفاتها الإيديولوجية والسلطوية. فقد تناوبت المدارس الفكرية الغربية ذات الاتجاهات المختلفة على تسخير هذه العلوم لمصلحة تفسيرات أُحادية الجانب، ولخدمة أشكال معيّنة من السلطة الاجتماعية والسياسية والثقافية، ولدعم مشاريع عالمية للتسلّط والهيمنة.

ومع ذلك كانت العلاقة جدلية بين السلطة والمعرفة. لقد فعلت الأفكار فعلها في التاريخ السياسي العالمي، إذ لا يمكن إغفال دورها في الثورتَين الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر والبلشفية في بداية القرن العشرين، وكذلك دور «الروحانية السياسية» والإسلام خصوصاً في انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية التي عبّرت عن توق دول الجنوب إلى التحرّر من هيمنة الشمال انطلاقاً من قيمه الذاتية وتصوّراته الخاصة للعالم. وعلينا أن نتذكر أيضاً كيف أثّرت أفكار كينز مثلاً في إسباغ المشروعية العلمية على تدخّل الدولة في العديد من الاقتصادات الرأسمالية، وكيف استفادت الدول الغربية من أفكار فريدمان وهايك وغيرهما في تعميم الوصفة النيوليبرالية المتمثّلة في بنود إجماع واشنطن، فضلاً عن نظريّات التنمية التي فرضت نفسها على الدول والمؤسّسات العالمية في الربع الثالث من القرن الماضي.

وفي المقابل استغلّت السلطات المختلفة العلوم الاجتماعية والإنسانية في فرض هيمنتها الإيديولوجية على مجتمعاتها، وكانت في أحيان كثيرة السلاح الأمضى في فرض التغيير السياسي بالعنف والقوة والإكراه. كما كانت وسيلة لفهم المجتمعات المستهدفة وتفكيكها وإعادة إنتاجها. لقد ترك ذلك تأثيرات لا تُمحى في مسيرة هذه العلوم، فأعطى أفضلية لفروع علمية ومعارف على غيرها، وأضفى مشروعية مضاعفة على نظريات ومدارس فكرية وعلمية ونزَعَها عن أخرى. وفي كثير من الأحيان كانت مصالح الدول والفئات النافذة والطبقات المسيطرة أقوى من المناهج في تشكيل النماذج الإرشادية العلمية، وغالباً ما تكيّفت المدارس والنظريات العلميّة مع ظروف المجتمعات ومتطلبات المرحلة التاريخية أكثر مما حصل العكس.

يوضح الكتاب أنّ بؤرة الأزمة هي في هيمنة الاستقطابات الفكرية ما بين المادية والمثالية تارة، والفردانية والجماعية تارة أخرى، أو بين مذهب العدالة ومذهب الحرية في حالات أخرى. ففي التطبيق كان الجماعاتيون مثلاً يقدّمون العدالة على الحرية، لكن في نهاية المطاف كان الانتقاص من الحريّة يرتدّ سلباً على العدالة، أمّا الفردانيون فاكتفوا بالحرية السلبية من دون الإيجابية، ما أدّى إلى زيادة التفاوت وعدم المساواة، وحرمان فئات واسعة من البشر من القدرات اللازمة لممارسة الحريات المسموحة لها.

لقد تقدمت العلوم الإنسانية أشواطاً إلى الأمام، وحقّقت للبشرية ما حقّقته من معرفة وعقلانيّة ووعي وإدراكٍ للذات والعَالم، لكنها ما زالت تدور في مدارات منفصلة ومنغلقة على نفسها، ومسيّرة بجاذبيات السلطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وللأسف الشديد لم تفلح علوم الإنسان بفروعها المتعدّدة في أن تكون القُطب الموازن لتطبيقات العلوم البحتة والدقيقة، التي ألقي حبلها على الغارب في إنتاج أدوات القتل والتدمير، وفي توسيع اقتصاديات التسلية والترفيه على نحو مضرّ ومبالغ به، ولم تمنع الحداثة والعقلانية نشوء الفاشيات والديكتاتوريات المادية العنيفة التي قتلت عشرات ملايين الأشخاص في حربين عالميتين وملايين أخرى في حروب إقليمية. وتمكنت الليبرالية الجديدة في فرض نفسها بوصفها «النظرية الصحيحة» من دون منازع، فاتسعت التباينات الاجتماعية والمعيشية على المستوى العالمي، وانتشر الفقر والجوع والظلم الاقتصادي.

قد نكون بحاجة إلى ثورة علميّة ما في المعارف

> قوانين السوق لا تصلح لحلّ مشكلة الإنتاج العلمي على المدى الطويل لانحيازها إلى تلبية الحاجات المباشرة وضعف قدرتها على التقاط الطلب الاجتماعي والتعامل الاستباقي مع الكوارث

المرتبطة بالإنسان والمجتمع والروح، قائمة على الوصل من ناحية مع ما تحقّق من كُشوفات وإنجازات في تلك المعارف، وعلى القطيعة من ناحية ثانية مع النظريات والتحليلات التي أبطأت صعودها وأثرت سلباً في استقامتها. ونقطة البدء في ذلك هي التخلّص من خمسة أوهام يفترض الكتاب أن أزمة العلوم، الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، نُسجت من خيوطها:

- الأول: وهم الحتمية التاريخية التي تمثّلها قوانين ومسارات لا يمكن مقاومتها.
- الثاني: وهم العقلانية والرشد المطلقَين عند البشر، واللذين يفضيان إلى الفردانية وإلى أشكال أخرى من الحتميّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسلوكيّة.
- الثالث: وهم انفصال السلطة عن المجتمع ما يخلي ساحتَها من تهمة التلاعب بالمعرفة في سبيل فرض الانضباط في الداخل ونشر الهيمنة في الخارج.
- الرابع: وهم التقدم الإنساني المطّرد والبنّاء من خلال مراكمة المعارف أو تسلسل الوقائع، أو بما تؤدي إليه الصيرورات الثورية.
- الخامس: وهم الهويّات المختزلة في بُعد واحد ما يجعلها أساساً للصراع وللمقاربات التحريفية عن الإنسان والمجتمع والدولة.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك وهماً سادساً، ما لم يكن خطراً داهماً، هو الحتمية التكنولوجية التي تصنع التاريخ، وتجعل الأشياء متشابهة أكثر فأكثر.

يرى الكاتب أنّ المطلوب هو تمكين هذه العلوم من ترسيخ دورها التفسيري والتأويلي، وتثبيت قدرتها على الإجابة عن الأسئلة المتجدّدة والمتزايدة في واقع معقّد ومتغيّر، ولا يكون ذلك إلّا في إطار مجمّعات علمية مستقلّة وقويّة، ومن خلال فكرة مركزية هي الآتية: إنّ التغيير والترقّي يجب أن يكونا بأيدي البشر وبإرادتهم لا رغماً عنهم أو استجابة لعوامل ماديّة أعلى منهم. فالإنسان أقوى من «القوانين» الاجتماعيّة والحتميّات التاريخيّة والمعادلاتِ الرياضيّة، ومن المنزلقات التي تتسبب بها التقنية، بل إنه سبب وجودها ومصدر قوّتها واستمرارها. فالصيرورات التاريخيّة ليست قدراً لا يُرَد، والمعادلات الرياضية ليست قوانين في الاقتصاد والاجتماع لا تُخرَق، والتصورات البشرية للصواب والخطأ ليست خالدة وعصيّة على التطور، والتكنولوجيا ليست مستقلّة بأي حال عن ميول الناس البشر وتوجهاتها.

إنّ رحلة الخروج من الأزمة تبدأ بإعطاء قيمة متساوية للعلوم وثقافاتها المتعددة، وتحقيق التكامل وتفعيل الضبط المتبادل في ما بينها، وانتزاع زمام القيادة من يد التكنولوجيا المحكومة لمجتمع الاستهلاك أو المنشئة له. وبذلك تصبح الجادّة التي تسير عليها العلوم نحو المستقبل أكثر رحابة، ولديها ما يكفي من السعة لاستيعاب جميع المسارات الممكنة والضرورية. ولا نعود مضطرين، والحال هذه، إلى المفاضلة مثلاً بين تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، أو زيادة جهوزيتنا لمواجهة الجوائح، أو إقامة أنظمة مبكرة لرصد الكوارث والمعالجة الاستباقية لها، كما لا نكون ملزمين مثلاً بتطوير دراسات الاقتصاد الجزئي ذات الطابع الرياضي، على حساب أبحاث التنمية التي تعطّل نموّها تقريباً في الربع الثالث من القرن الماضي. ولا يكون نجاح برامج غزو الفضاء والوصول إلى عمق الأفلاك السماوية متزامناً بالضرورة مع انهيار مفاجئ لأبحاث الحرب ضد مرض السرطان، كما حصل في سبعينيات القرن الماضي.

إنّ أبرز ما يخلص إليه هذا الكتاب، هو أن حضور السوق بات مقرّراً في رسم مصائر البشر، مع أن غطاءها الإيديولوجي المتمثّل في العولمة والليبرالية الجديدة آخذ بالذبول. لقد مسّ ذلك بالصميم فرادة الإنسان في صِلاتِه المتنوّعة بالبيئة الطبيعيّة والاجتماعيّة والثقافيّة المحيطة به، وهي التي قامت بالأساس على التفاعل والتأثير المتبادل، فيما جعلها ما يطلق عليه «العلم الجديد» ذو النزعة النفعيّة، علاقة استغلال وتبعيّة واستخدام. لقد انعكس ذلك على مسارات العلم الطبيعي الذي انصاع إلى متطلبات التكنولوجيا المنقادة بدورها للرغبات، علماً بأنّ الرغبات لم تعد نابعة من التوق الذاتي لتعظيم الإشباع من خلال الاستهلاك، بقدر ما غدت استجابة لنداء خارجي تطلقه باستمرار الشركات الكبرى والرساميل العابرة للحدود.

لقد عجزت العلوم الإنسانية عن كبح جماح التكنولوجيا وأخفقت في الحؤول بينها وبين التحكّم بالحياة، ولذلك صارت جزءاً من تفاعل الآلة والسوق والسلطة. وفي المنظور الليبرالي يُعمل على حصر تلك العلوم في النطاق الخاص للأفراد، وبدعوى الدفاع عن الحريّة يجري فصلها أيضاً عن الثقافة، لأنها تحمل في طياتها، وفق هذا المنظور، قيوداً جبريّة آتية من الماضي. وسنلاحظ آثار ذلك في فهمنا للقيم التأسيسية الكبرى التي قامت وتقوم عليها نُظمنا ومؤسّساتنا وعقودنا الاجتماعية وتجاربنا في العيش، ونراه كذلك متجلياً في تزييف المعنى أو تغييبه، من خلال جعل عالم الأشياء أساساً لكل ما نصبو إليه ومصدراً لكل قيمة في الحياة.

وفي عالم الأشياء هذا، تتحقّق الحريّة مثلاً من خلال إطلاق إرادة الفرد من كل ما يقيّدها، سعياً وراء تلبية حاجاته وإطفاء رغباته وشهواته، ضمن حدود تنتهي عندما يماثلها من رغبات وحاجات عند الآخرين، أمّا القيود الأخرى المستمدّة من نظرة المجتمع لنفسه وتصوراته عن القِيَم والمبادئ العليا الجديرة بالاتباع، فيجري تجاوزها وإنكارها أو نزعها بلا هوادة. وعلى عكس ذلك، يُنظر إلى الحريّة في المنطق الجماعاتي المتقاطع مع الفهم الديني، بأنها عمليّة تعلّم وتأهيل مستمرَين هدفها تأهيل الأفراد للتكيّف مع مبادئ المجتمع وتجسيد منظوره للخير العام.

ويحفل العالم في القرن الأخير بأمثلة عن العواقب الخطيرة لإعلاء شأن الإرادة الفردية التي تحرّكها الحاجات والرغبات على الإرادة الجماعية المدفوعة بالقيم الجماعية والمصالح العامة وعوامل الانتماء. لكن هل كان هذا هو طريقنا الوحيد؟ وهل يمكن حصر دور العلوم ومناهجها في تحقيق غايات وأهداف نابعة من الاندماج المقيت بين السلطة والآلة وناتجة عنها؟ إنّ بوسع سفن البشرية في واقع الحال، أن تبحر خارج المضائق التي حُصرت داخلها، وبعيداً عن الأعاصير التي حرّكتها رياح الحداثة وما بعدها والعولمة والتكنولوجيا والليبرالية، وهذه وتلك تؤدي أدوارها على مسرح يرسم حدود السلطة ويتحدّد بها في آن معاً.

إنّ هذا يلقي على عاتق العلم بفروعه كافة، واجبات كثيرة لا يمكن تحقيقها إلّا من خلال تضافر الجهود وتكامل المناهج، والغاية كل الغاية أن نحيا في عالم يبحث عن اليقين ولا يحتفل بالشك، ويجدّد الثقة بوجود الحقيقة بدلاً من الغوص في نسبيّة لا قرار لها، وهذه بداية لا بد منها للتقدم إلى الأمام بلا قطيعة مع الماضي ومن دون حمل كلّ أوزاره.